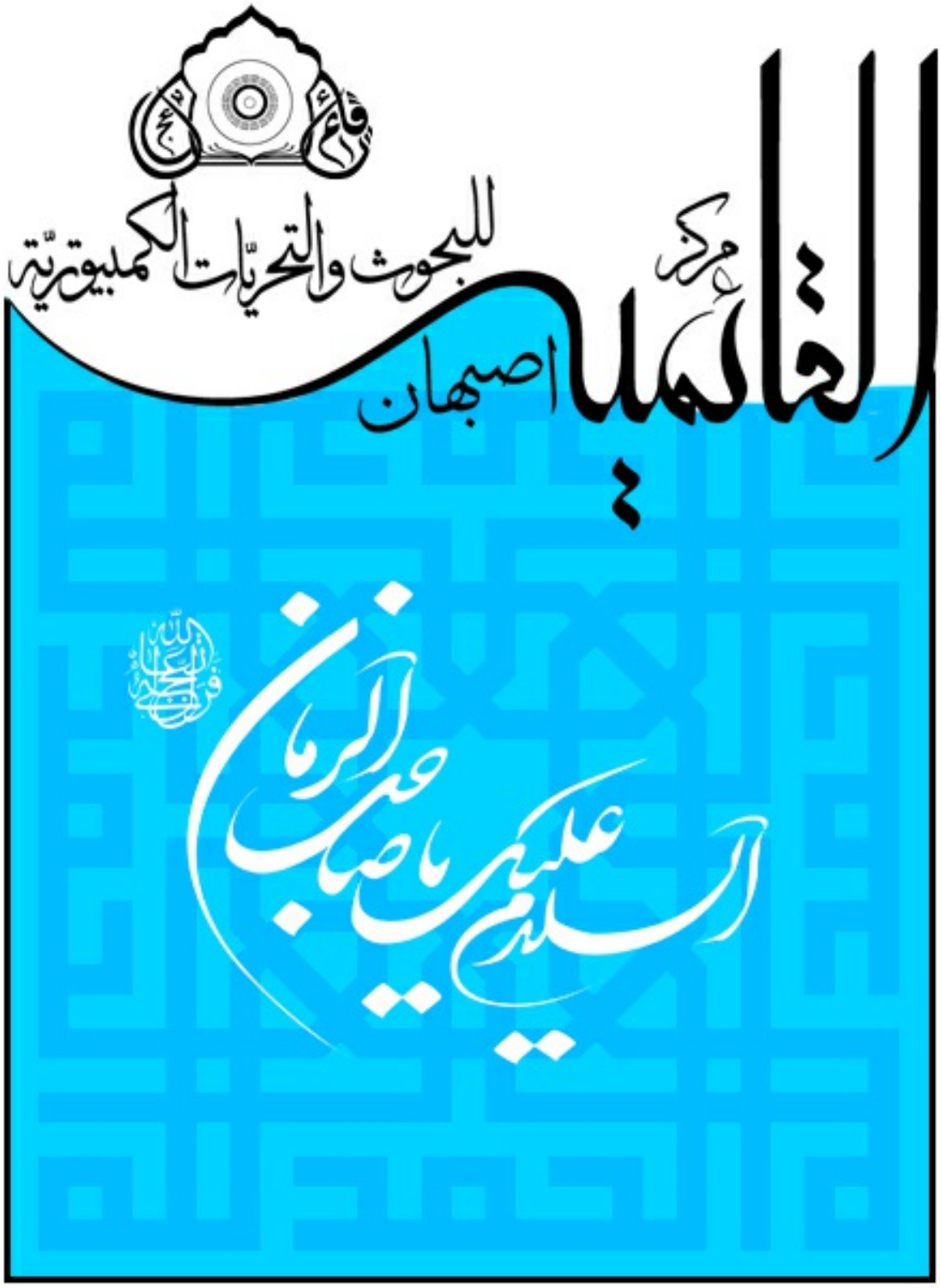

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

سلسلة مصطلحات معاصرة

8

المجتمع المدني

أسسه المفهومية والاصطلاحية واختباراته التاريخية

تأليف
محمود كيشانه

بسم الله الرحمن الرحیم

سلسلة مصطلحات معاصرة

كاتب:

الشيخ مرتضى فرج

نشرت في الطباعة:

العتبة العباسية المقدسة

رقمي الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

الفهرس 5

سلسلة مصطلحات معاصرة : المجتمع المدني المجلد 8 8

هوية الكتاب 8

اشارة 8

الفهرس 12

مقدمة المركز 16

مقدمة 18

المبحث الأول : الدلالات المعجمية والاصطلاحية للمفهوم 22

أولاً – المعنى اللغوي : 22

أ – في المعاجم العربية: 22

ب–في المعاجم الغربية: 26

ثانيًا – المعنى الاصطلاحي: 26

المبحث الثاني : البحث التاريخي للمصطلح ومتابعة الجذور 32

البحث التاريخي للمصطلح ومتابعة الجذور: 32

مقاومة الحكم المطلق: 34

ب – التطورات السياسية والاقتصادية في العالم الغربي: 35

أولاً – دلالات المفهوم في الفكر الغربي : 38

أ – المفهوم في النظرية السياسية عند جون لوك: 40

ب – المفهوم عن آدم فيرجسون 41

ج– المفهوم عند توماس بين: 43

د– المفهوم في الفكر الهيجلي : 44

ه– مفهوم المجتمع المدني عند جرامشي: 55

و – المفهوم في تصوّر اليسار القديم 56

ز – المفهوم في تصور الليبرالية: 57
ح –المفهوم في تصوّر الطريق الثالث: 58
الأطوار التي مر بها المجتمع المدني: 62
الطور الأول: 62
الطور الثاني: 67
الطور الثالث: 71
الطور الرابع: 73
المبحث الثالث : أركان المجتمع المدني ومبادئه 76
أولاً أركان المجتمع المدني: 76
ثانيا– مبادئ المجتمع المدني: 78
ثالثًا – مؤسسات المجتمع المدني: 85
المبحث الرابع : المجتمع المدني والسياسة 102
المبحث الخامس : المجتمع المدني والحراك التنموي 110
المبحث السادس : نقد المفهوم 126
نقد المفهوم: 126
موقف المؤيدين والمعارضين: 127
أولاً– الاتجاه الحداثي 127
ثانيًا– الاتجاه الثاني: 129
نقد النزعة اللادينية: 140
نقد علاقة المجتمع المدني بالدولة: 145
نقد استغلال القوى الإمبريالية للمصطلح: 148
الخاتمة 157
المصادر والمراجع 159
المراجع العربية: 159
المراجع الأجنبية: 166

مقالات المجلات والمواقع الألكترونية: 166
المؤلف في سطور 168
هذا الكتاب 168
تعريف مركز 170

سلسلة مصطلحات معاصرة : المجتمع المدني المجلد 8

هوية الكتاب

المجتمع المدني

أسسه المفهومية والاصطلاحية واختباراته التاريخية

تأليف محمود كيشانه

الكتاب: المجتمع المدني

أسسه المفهومية والاصطلاحية واختباراته التاريخية

تأليف محمود كيشانه

الناشر : المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية

العتبة العباسية المقدسة

الطبعة: الأولى 2017م - 1439ه-

محرر الرقمي: سيد جلال الدين عمراني

ص: 1

اشارة

هويّة الكتاب

الكتاب: المجتمع المدني

أسسه المفهومية والاصطلاحية واختباراته التاريخية

تأليف محمود كيشانه

الناشر : المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية

العتبة العباسية المقدسة

الطبعة: الأولى 2017م - 1439ه-

ص: 3

الفهرس

مقدمة المركز...9

مقدمة 11

أهمية دراسة الموضوع :...13

منهج الدراسة : ...13

إشكالية الدراسة: ..13

المبحث الأول

الدلالات المعجمية والاصطلاحية للمفهوم :...16

أولاً – المعنى اللغوي: ...16

في المعاجم العربية: ...16

ب في المعاجم الغربية : ...19

ثانيًا – المعنى الاصطلاحي: ...19

المبحث الثاني

البحث التاريخي للمصطلح ومتابعة الجذور :... 26

مقاومة الحكم المطلق: ...27

ب – التطورات السياسية والاقتصادية في العالم الغربي 28

أولاً – دلالات المفهوم في الفكر الغربي ... 31

أ – المفهوم في النظرية السياسية عند جون لوك 33

ب – المفهوم عن آدم فيرجسون: ...34

ج – المفهوم عند توماس بين: ...36

د– المفهوم في الفكر الهيجلي :...37

ه– مفهوم المجتمع المدني عند جرامشي: ...48

و – المفهوم في تصوّر اليسار القديم: ... 49

ز – المفهوم في تصور الليبرالية: ...50

ح – المفهوم في تصوّر الطريق الثالث : ...51

الأطوار التي مرّ بها المجتمع المدني: ...55

الطور الأول: ...55

الطور الثاني: ...60

الطور الثالث: ...64

الطور الرابع: ...66

المبحث الثالث

أركان المجتمع المدني ومبادئه: ...70

أولاً- أركان المجتمع المدني: ...70

ثانيًا- مبادئ المجتمع المدني: ...71

و- الإيمان بوجوب التواصل الثقافي ...77

ثالثًا- مؤسسات المجتمع المدني: ...78

أولاً- منظمات حقوق الإنسان: ...81

ثالثًا- الأحزاب السياسية: ...87

رابعًا – النقابات: ...88

خامسًا – الاتحادات المهنية ..91

سادسًا – الاتحادات الطلابية : ...91

سابعًا – المؤسسات الصحفية: ...92

ثامنًا – الأندية الاجتماعية والرياضية ...93

المبحث الرابع

المجتمع المدني والسياسة: ...96

المبحث الخامس

المجتمع المدني والحراك التنموي: ...104

المبحث السادس

نقد المفهوم: ...120

موقف المؤيدين والمعارضين: ...120

أولاً- الاتجاه الحداثي : ...120

ثانيًا- الاتجاه الثاني: ...122

نقد النزعة اللادينية : ...133

نقد علاقة المجتمع المدني بالدولة: ... 138

نقد استغلال القوى الإمبريالية للمصطلح: ...141

الخاتمة.... 150

المصادر والمراجع ...152

المراجع العربية: ...152

المراجع الأجنبية: ...159

مقالات المجلات والمواقع الألكترونية:... 159

مقدمة المركز

تدخل هذه السلسلة التي يصدرها المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية في سياق منظومة معرفية يعكف المركز على تظهيرها، وتهدف الى درس وتأصيل ونقد مفاهيم شكلت ولما تزل مرتكزات أساسية في فضاء التفكير المعاصر.

وسعياً الى هذا الهدف وضعت الهيئة المشرفة خارطة برامجية شاملة للعناية بالمصطلحات والمفاهيم الأكثر حضوراً وتداولاً وتأثيراً في العلوم الإنسانية، ولا سيما في حقول الفلسفة وعلم الاجتماع والفكر السياسي، وفلسفة الدين والاقتصاد وتاريخ الحضارات.

أما الغاية من هذا المشروع المعرفي فيمكن إجمالها على النحو التالي: أولاً: الوعي بالمفاهيم وأهميتها المركزية في تشكيل وتنمية المعارف والعلوم الإنسانية وإدراك مبانيها وغاياتها، وبالتالي التعامل معها كضرورة للتواصل مع عالم الأفكار والتعرف على النظريات والمناهج التي تتشكل منها الأنظمة الفكرية المختلفة.

ثانياً: إزالة الغموض حول الكثير من المصطلحات والمفاهيم التي غالباً ما تستعمل في غير موضعها أو يجري تفسيرها على خلاف المراد منها . لا سيما وأن كثيراً من الإشكاليات المعرفية ناتجة من اضطراب الفهم في تحديد المفاهيم والوقوف على مقاصدها الحقيقية.

ثالثاً: بيان حقيقة ما يؤديه توظيف المفاهيم في ميادين الاحتدام الحضاري بين الشرق والغرب، وما يترتب على هذا التوظيف من آثار سلبية بفعل العولمة الثقافية والقيمية التي تتعرض لها المجتمعات

العربية والإسلامية وخصوصاً في الحقبة المعاصرة.

رابعاً رفد المعاهد الجامعية ومراكز الأبحاث والمنتديات الفكرية بعمل موسوعي جديد يحيط بنشأة المفهوم ومعناه ودلالاته الإصطلاحية، ومجال استخداماته العلمية، فضلاً عن صلاته وارتباطه بالعلوم والمعارف الأخرى. وانطلاقاً من البعد العلمي والمنهجي والتحكيمي لهذا المشروع فقد حرص لامركز على أن يشارك في إنجازه نخبة من كبار الأكاديميين والباحثين والمفكرين من العالمين العربي والإسلامي .

***

في هذه الحلقة من السلسلة يتناول الباحث والأكاديمي المصري محمود كيشانه مصطلح المجتمع المدني ساعياً إلى الإحاطة بدلالاته الاصطلاحية وتموضعه كمفهوم في سياق التجربة التاريخية للحضارات الإنسانية المختلفة، كما يتطرّق إلى المبادئ النظرية التي قام عليها المفهوم والدور الذي أنيط به في سياق التنمية المجتمعية والرقابة المعنوية على سلطات الحكم، ناهيك عن صلته بمفاهيم موازية كالديمقراطية والحداثة وسواها من المفاهيم المعاصرة.

والله ولي التوفيق

ص: 10

مقدمة

المجتمع المدني

يعـد مفهوم المجتمع المـدني من المفاهيم التي بـدأ تداولها على نطاق أوسع من ذي قبل في المحيط العربي والإسـلامي، بعد أن سـبقهم الغرب إليه بمراحـل ، ذلك أنه من المفاهيم التي تمثل حلقـة من حلقات التعامل مع القضايا الاجتماعيـة والسياسـية والاقتصاديـة إلى غير ذلك من القضايا، إن المجتمع المـدني ليس هو المجتمع العام، وإنما هو جزء منه يعمل على إقامة مجموعة من العلاقات والروابط الثقافية والاجتماعيـة والعلميـة والسياسـية إلى غير ذلـك من مجالاـت التواصـل بين الناس التي تقوم على أساس العمل التطوعي، والإرادة الحرة، المصالح الواعية التي في إنجازها إنجاز لمصالح وطنية من الطراز الأول.

وإذا كان المجتمع المدني يُؤسـس على التطوع والحرية والمصالح الواعية المسـتنيرة فإنّه يختلف بذلك عن الأسـرة؛ إذ إنّ الأسرة لا تُؤسّس على المبادئ السابقـة، وإنما تُؤسـس على الحبّ ورابطة الدم أو الوراثة، وهذا يقودنا إلى إدراك حقيقة مهمة ، وهي وإن كانت الأسـرة جزءًا أصـيلاً من المجتمع يقوم على مبـادئ أساسـية، فإنّ المجتمع المـدني جزء أصـيل من المجتمع بقيامه على مبادئ هي في التحليل الأخير مكملـة لـدور الأسـرة، ولكن على نطاق أوسع، تتسع فيه قيمـة الأسـرية لتضـمّ المختلفين في العقيـدة والعرق والمـذهب ،وغيرها على نحو يجعل التواصل بين الجميع تواصلاً بناء يحتفظ فيه كلّ إنسان بما يدين به، دون تغوّل للآخر؛

ص: 11

تحقيقا لمعاني الإنسانية التي نادى بها الإسلام .

والمجتمع المدني تناوله أكثر مفكّر غربي بالدراسة؛ إيماناً منهم بأثره ودوره في قيادة المجتمعات، خاصةً على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي منهم على سبيل المثال جون لوك وآدم فيرجسون وتوماس بين وهيجل وأنطونيو جرامشي، ممّن أدركوا قيمة المجتمع المدني ودوره في إثراء المجتمعات على المستويات السابقة، على الرغم من اختلاف تصوّر كلّ فيلسوف المفهوم المجتمع المدني عن الآخر. ومع ذلك فإنّنا لا نعدم وجود بعض التجارب في البيئة الإسلامية التي تدلّ على مضمون مجتمع مدني بصورة أو بأخرى، وهذا ما وجدناه في نظام الوقف الإسلامي والأخويات والمجالس العرفية، وغيرها من التجارب التي ظهرت في البيئة الإسلامية، وكان لها أثرها الكبير.

ولكنّ أهمّ ما يميّز المجتمع المدني قيامه على مجموعة من المبادئ، ومجموعة من الأركان التي تجعله فاعلاً في صيرورة المجتمع واتجاهه إلى الأمام، وهي أسس تزيد في التحليل الأخير من قيم الحرية والتعددية والمواطنة والانتخاب الحر القائم على عملية ديمقراطية سليمة، وسوف نعرضها في هذه الدراسة.

أهمية دراسة الموضوع :

تبدو أهمية موضوع الدراسة من خلال:

كون الموضوع تهتم به الدراسات الفكرية الغربية والعربية على حد سواء باعتباره من الموضوعات الآنية التي لها أهمية قصوى.

تطرح الدراسة قضية المجتمع المدني بين الاصطلاح الغربي

والتجربة الإسلامية.

تأثير المجتمع المدني في الدول على المستويات: السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

كون الموضوع له أهميته التي يتجاهل الكثيرون التطرق إليها.

تحاول الدراسة أن تتعدّى مرحلة تحديد المشكلة ووصفها إلى مرحلة طرح الحلول الممكنة على المدى البعيد والمدى القريب.

منهج الدراسة:

تقوم الدراسة على المنهج التحليلي النقدي المقارن، بهدف تحليل مصطلح المجتمع المدني، وتحديد مبادئه وأركانه ومؤسساته، ونقد المؤثرات الكامنة التي تؤثر فيها مع مقارنة بعض المواقف الغربية والإسلامية من المصطلح، والتعرض لها بالتحليل والنقد.

إشكالية الدراسة :

تنطلق الدراسة من الإجابة عن الإشكاليات الآتية:

ما دلالات المجتمع المدني لغة واصطلاحًا؟

ما المبادئ التي يقوم عليها؟

هل مؤسسات المجتمع المدني لها دور في رقي المجتمعات على عدة صعد ومستويات؟

من أهم المنظرين الذين تناولوا موضوع المجتمع المدني بالدراسة والتحليل ؟

ما جذور المفهوم والأسباب التي أدت لنشأته ؟

ما دلالات المفهوم في الأدبيات الرئيسة المعنية به؟

ما الدور التنموي الذي يقوم به المجتمع المدني؟ هل تحقق المفهوم عمليا؟ أم هناك فصل بين النظرية والتطبيق؟

ما أوجه النقد التي تُوجّه إلى هذا المفهوم؟

ومن هنا فنحن نتناول قضية المجتمع المدني في من حيث المحاور الآتية:

أولاً – مفهوم المجتمع المدني وأهم مبادئه وأركانه.

ثانيًا – المجتمع المدني في الفكر الغربي.

ثالثًا – مؤسسات المجتمع المدني والأدوار التي تقوم بها.

رابعا – الدور التنموي للمجتمع المدني.

خامسًا - تحليل المفهوم ونقده.

ص: 14

المبحث الأول : الدلالات المعجمية والاصطلاحية للمفهوم

أولاً – المعنى اللغوي :

أ – في المعاجم العربية:

ص: 15

المبحث الأول

الدلالات المعجمية والاصطلاحية للمفهوم :

إذا كان مفهوم المجتمع المـدني لا يزال غير معروف أو غامضًا في كثير من الأحيان، وإذا كانت كتب الفلسـفة السياسـية ترتكز على مفهوم الدولـة وتهمّش مفهوم المجتمع المـدني فـإنّ أي جهود في مجـال المجتمع المـدني إنمـا تأتي كمحاولـة لجعل مفهوم المجتمع المـدني مفهومًا مركزيًا، بحيث ينقله من الهوامش إلى البؤرة ومن الظلام إلى النور والانطلاق منه كنقطـة بـدء أولى. وما ذلك إلاّ للإيمان العميق بأنّ المجتمع المدني هو الأصل والأساس العقلي المتين لأيّ شرعية سياسية، وأنه المسؤول عن سلامة الحياة السياسية أو فسادها(1).

ومن ثمّ فنحن سـنعرض دلالـة المفهوم من جانبين الجانب اللغوي، والجانب الاصـطلاحي؛ لكي يتبين لنا تحديـدًا ما المقصود بالمجتمع المدني؟

ففي معجم لسان العرب: مَـدَنَ بالمكان : أَقام به فِعْلٌ مُمات ومنه المدينـة، وهي فَعِيلة، وتجمع على مَدَائن، بالهمز، ومُدن ومُدُن بالتخفيف والتثقيل ؛ وفيه قول آخر: إنّه مَفْعلة من دنْتُ أَي مُلكْتُ؛

1- انظر محمد عثمان الخشت المجتمع المدني، سلسلة الشباب الهيئة العامة لقصور الثقافة، ط الأولى، 2004م. ص 6، 7.

قال ابن بري: لو كانت الميم في مدينة زائدة لم يجز جمعها على مُدْن. وفلان مَدّنَ المَدائنَ : كما يقال مَصّرَ الأمصار(1).

بما يعني أنّ المعاجم العربيـة القديمة كلسان العرب والجمهرة والعين وغيرها من المعاجم لم تعرف مصـطلح المجتمع المدني، وإنما كلّ ما هو موجود من الجذر اللغوي مدن إنما هو ألفاظ المدينة والمدن، ذلك أنّ المصطلح لم يكن معروفًا في تلك الفترة، وإنما نشأ المصطلح في البيئة الغربية الحديثة على يد بعض أعلام

الفكر والفلسفة في الغرب.

ما المعاجم العربية الحديثة فهي على النحو التالي:

جاء في معجم اللغة العربية المعاصر (2) :

مَدَني : اسم منسوب إلى مدينة

خاص بالمواطن أو بمجموع المواطنين، عكس عسكري

القانون فرع من فروع القضاء، يتناول حالة الأفراد وأهليتهم والميراث ونقل الممتلكات والعقود قانون مدني،

الدفاع المدني: النظم والخطط والأبنية المُصمّمة لحماية المدنيين من الكوارث الطبيعية واعتداءات العدوّ .

الموت المدني: (القانون) الحرمان من الحقوق المدنية نتيجة الإدانة بالخيانة أو بجريمة كبرى غيرها

الطّيران المدني: الإدارة العامة المشرفة على الطائرات والمنشآت المستخدمة لنقل الركاب والبضائع جوا .

الحقوق المدنية : الحقوق التي يخوّلها القانون لجميع المقيمين

1- انظر ابن منظور، لسان العرب دار صادر - بيروت الثالثة - 1414 ه، مادة مدن.

2- ط عالم الكتب، القاهرة، 2008م، مادة مدن.

في الدّولة، وهي أشـمل من الحقوق السياسية المتصلة باختيار الحاكم، كما أنّها تتميّز عن الحقوق الطبيعية في أنّ لها قيمة قانونية إلى جانب قيمتها الفلسفيّة المثالية والحقوق المدنية نسبيّة غير مُطلقة تتكيّف أوضاعها مع الزمان والمكان .

التَّربيّة المدنية: التربية المعتمدة على الرُّوح المدنية، وقيم المجتمع مع الاعتراف بحرّيّة الفكرة والعقيدة والتّعبير عن الرأي .

الحريّات المدنيّة: (القانون) أن يُترك للفرد الحق في التعبير عن رأيه وفكره بصـراحة ووضوح، وكذلك حرية اختيار المهنة التي يريد مزاولتها، وحرية الانضمام إلى الجمعيات التطوعية وحرية العبادة .

المجتمع المدني: مؤسّسات المجتمع المسـتقلة سلطة الدولة عن التي تقوم العلاقات بينها على أساس رابطة اختيارية طوعيّة مثل النقابات والأحزاب والجمعيات الأهلية ومنظمات حقوق الإنسان

رَجُلٌ مَدَني: مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ

أدّى الْخِدْمَةَ الْمَدَنِيّةُ : الوَاجِبُ الّذِي يُؤَدّيِهِ العَامِلُ أَوِ الْمُوَظّفُ خلال فترة مُعَيّنَةٍ قَبْلَ تَعْيِينِهِ في وَظِيفَتِهِ .

الْمَدَنِيّةُ الْحَدِيثَةُ : الْحَضَارَةُ وَالْعُمْرَانُ وَكُلُّ الْمُخْتَرَعَاتِ التّكْنُولُوجيّةِ .

الْمُجْتَمَعُ الْمَدَنِيُّ: أَي المُجْتَمَعُ الّذِي تَكَوّنَتْ مُؤَسّسَاتُهُ وَجَمْعِيّاتُهُ الْحَضَرِيّةُ .

زَوَاجٌ مَدَنِيٌّ: أَيْ زَوَاجٌ تَتَحَكَمُ فِيهِ القَوَانِينُ العَصْرِيّةُ، عَكس الزّوَاجِ الدّينِيّ .

القَانُونُ الْمَدَنِيُّ: قَانُونُ الأَحْوَالِ الْخَاضِعَةِ لِتَطَوّرِ حَيَاةِ الْمُجْتَمَعِ الْعَصْرِيّة.

والمتأمل في معنى المصطلح في المعجم السابق نجد أنه بدأت

لفظة المجتمع المدني أو المدني تهلّ علينا بمعان قريبة جداً من المتعارف عليه الآن.

ب-في المعاجم الغربية:

ونأخذ مثالاً على ذلك قاموس اكسفورد الذي يعرض للغة المصطلح على النحو التالي(1):

مدني: على الحقوق والواجبات المدنية civic

مدني: ملكي غير عسكري أهلي..... civil

عصيان مدني : غير مسلح ..... civil disobedience

القانون المدني: مجموعة القوانين المدنية ... civil law

الزواج المدني. ...civil marriage

موظف حكومة. ... civil servant

الخدمة المدنية. ...civil service

الحرب الأهلية ... civil war

والمتأمل في أغلب هذه المعاني أنّها تقترب شيئًا فشيئًا من المقصود بالمجتمع المدني كما آلت إليه صورته الحالية.

ثانيًا - المعنى الاصطلاحي:

عندما تطرق إهر نبرغ إلى مفهوم المجتمع المدني ذهب إلى أنّه مفهوم ضبابي ومطاط على نحو كبير، كما أنّه لا ينطوي على قدر كبير من الدقة. (2)بما يعني أنّ هذا المصطلح يغلب عليه الغموض، لأنّه قابل لعدّة تفسيرات وتفسيرات مقابلة، وذلك نتيجة اختلاف الرؤى

1- قاموس اكسفورد، قاموس إنجليزي عربي، ص 222 .

2- انظر جون إهرنبرغ، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، ص 440 .

الفكرية التي تكون في الغالب ناتجة من ثقافة الكاتب وبيئته الثقافية.

وتعرف موسوعة ويكيبيديا المجتمع المدني بأنّه يشمل الأنشطة التطوعية كافّة التي هدفها تحقيق المصالح والأهداف المشتركة، ويشمل العديد من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية، مثل: النقابات المهنية والمنظمات الخيرية والمنظمات الدينية ومنظمات حقوق الإنسان إلى غير ذلك. إلا أنّ هذا التعريف كما يذهب أحد الباحثين لا يثير مشكلة ولا يجعل من المجتمع المدني مفهومًا له خصوصية، لأنّ أغلب دول العالم، حتى الدول الاستبدادية منها يوجد فيها جمعيات علمية وجمعيات خيرية وجمعيات نفع عام تمارس أنشطتها بمساحة ومراقبة تتسع وتضيق وفق أنظمة داخلية وضغوط خارجية مختلفة .(1)

وإذا ذهبنا إلى الدلالات الأخرى الأكثر خصوصية نجد أن مفهوم المجتمع المدني يعدّ في النظرية السياسية هو المجتمع الذي يتشكل بناء على العقد الاجتماعي، باعتباره اتجاها متمايزا عن الدولة أو منظومة تقابل منظومة الدولة.(2)

أما توماس هوبز الفيلسوف الإنجليزي فإنّه يميّز بين المجتمع المدني وبين الدولة ذاهبًا إلى أنّ المجتمع المدني: هو ذلك المجتمع المجتمع القائم على تنظيم سياسي محكم عن طريق السلطة السياسية ممثلة في الدولة القائمة على فكرة التعاقد، وهي الفكرة التي تقوم على أساس تنازل الفرد عن كلّ شيء للسلطة الحاكمة مقابل توفير الأمن والحماية له، بما يعني أن

1- انظر محمد أحمد علي مفتي، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية، الرياض، مجلة البيان، مركز البحوث والدراسات، 1435ه، ص 14.

2- شارلوت سيمور موسوعة علم الإنسان ترجمة مشتركة بإشراف أ.د محمد الجوهري، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 1998م، ص 614.

المجتمع المدني هو ثمرة عملية التفاوض(1).

أما الفيلسوف جون لوك فذهب إلى أنّه «المجتمع المنظم سياسيا ضمن إطار الدولة مهمته تنظيم عملية سنّ القانون الطبيعي الموجود دون الدولة وفوقها»(2).

ففي التعريف الأول، وهو تعريف توماس هوبز نجد أنّه لم يضع حدودًا فاصلة بين المجتمع المدني وبين الدولة، وذلك نتيجة الاتجاه العام السياسي عند هوبز الذي يجعل الدولة تتحكم في كلّ شيء بما فيها المجتمع المدني. أما في تعريف جون لوك فإنّنا نجد حدودًا فاصلة بينهما، دون أن يقضي ذلك على الروابط الوثيقة بينهما .

أما جان جاك روسو ومونتسكيو فقد جعلا المجتمع المدني المنطقة الوسطى بين السلطة السياسية في الدولة وبين المجتمع العام، فالأول ينظر للمجتمع المدني على أنّه مجتمع صاحب السيادة قائم على العقد الاجتماعي، له القدرة على صنع إرادة عامة تكون فيصلاً بين الحكام والمحكومون(3). في حين كان عند الثاني هو الكيان الأرستقراطي الوسيط المعترف به من قبل السلطة القائمة بين الحاكمين والمحكومين (4).

1- انظر توماس هوبز، اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلة الدولة، ترجمة ديانا حرب بشرى صعب، ط هيئى أبو ظبي للثقافة والتارث (كلمة) ودار الفارابي، الأولى، 2011م ص 216.175 .

2- انظر جون لوك في الحكم المدني، نقله للعربية د. ماجد فخري، بيروت، طبعة اللجنة الدولية لترجمة الروائع 1959م، ص 199 وانظر أيضًا شارلوت سيمور، سميث، موسوعة علم الإنسان، ص 614.

3- انظر جان جاك روسو العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، ترجمة عادل زعيتر، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية الثانية، 1995م، ص 45، 46.

4- انظر فرانسوا شاتيلي أوليفر ،دوهميل تاريخ الأفكار السياسية، ترجمة خليل أحمد خليل، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1984م، ص 92، 93.

في حين نجـد توكفيل يركز في تعريفه في الـدور الاجتماعي للمجتمع المـدني بصورة كبيرة من الصورة المتداولة اليوم، فالمجتمع المدنب عنده قائم على المنظمات المدنية النشطة وعملها في إطار الدولة(1).

ويعرف المفكر الإيطـالي أنطونيو جرامشـي (1937-1981) المجتمع المـدني بـأنّه: مجموعـة من البنى الفوقيـة مثل : النقابات والأحزاب والمدارس والجمعيات والصـحافة والآداب والكنيسة. (2) ويقابل المجتمع المدني لدى جرامشـي المجتمع الرسـمي أو ما يسـمّى بسلطة الدولة، ويعرّفه المفكر الألماني هابرماس بقوله: «المجتمع المدني نسـيج من الجمعيات والهيئات الاجتماعية التي تناقش الحلول الممكنة لبعض المشاكل المرتبطة بالمصلحة العامة»(3).

ومن ثمّ تحوّل المفهوم في أخرياته في وقتنا الراهن من كونه أداة لتغيير النظام السياسـي في الدولـة الغربية في مراحل نشأته وتطوّره إلى توجّه اجتماعي ،صـرف يقوم بالأساس على توفير خـدمات للمواطنين لا تسـتطيع الدولة الوفاء بها، فتحول من كونه ندا إلى كونه شـريكا في عملية التنمية المجتمعية على العديد من الصعد.

وهـذا مـا انتهى إليه تعريف البنـك الـدولي المعـد من قبـل من مراكز بحثيـة رائـدة، وهو من أكثر التعريفات المعتمـدة، حيث يعرفه بأنه : «المجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجود في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير

1- انظر توكفيل، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة أمين مرسي قنديل، القاهرة، ط عالم الكتب، ج 2 ص 476، 480، 485.

2- Gramsci, Selection from the Prison Notebook, 267 by quintin Hoare New York, international publishers edited and translated , وانظر الحـبيب الجنحـاني: (المجتمع المـدني بين النظريـة والتطبيق عـالم الفكر، الكويت، العـدد 3 مارس 1999م، ص: 31 .

3- هابرماس : ما هو المجتمع المدني؟، ترجمة مصطفى أعراب ومحمد الهلالي، سنة 1999م، ص : 48

عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية. ومن ثمّ يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى مجموعة عريضة من المنظمات تضم الجماعات المجتمعية المحلية والمنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية وجماعات السكان الأصليين والمنظمات الخيرية والمنظمات الدينية والنقابات المهنية ، ومؤسسات العمل الخيري(1).

وعليه فإنّ الدلالات الجديدة التي طرحتها التعريفات الأخيرة تضع كلّ الجمعيات والمؤسسات والتنظيمات الخاصة التي تعمل بشكل مستقلّ عن الدولة في كيان المجتمع المدني، شريطة أن تكون قائمة على مجموعة من القيم النبيلة، هي بالأساس تلبي حاجات إنسانية خيرية، وأن تتغلب على الجانب البيروقراطي الحكومي، وتقوم على التطوّع الإرادي المستقل عن سلطة الدولة.

ثالثًا – مكانة المصطلح في منظومة المفاهيم المرتبطة به:

يعتبر مفهوم المجتمع المدني أحد التعابير الأكثر انتشاراً في نهاية هذا القرن وبداية الألفية الجديدة، والواقع أن انتشاره مرتبط بتحوّلات عميقة شهدها العالم في هذه الفترة. كما ارتبط هذا التوسع في استعماله وشيوعه بمفاهيم أخرى لصيقة به بينهما من ارتباطات عضوية قوية سواء من حيث أطرها المرجعية الفكرية، أو من حيث علاقات التداخل التي بينها في الممارسة الفعلية. تلك المفاهيم هي الدولة الحديثة دولة الحق ،والقانون)، الديمقراطية وحقوق الإنسان. وهذه المفاهيم في مجموعها تشير إلى حركية اجتماعية

1- مفهوم المجتمع المدني موقع : http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTTOPICS

قوية وسيرورة تحولات عميقة عرفها العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر في البلاد الأوروبية التي دخلت عهد الثورة الصناعية والتحول الرأسمالي قبل ذلك بقرن من الزمن أي في منتصف القرن الثامن .عشر. كما شهدت نهاية هذا القرن انهيار القطبية الثنائية المتشكلة بعد الحرب العالمية الثانية على المستوى العالمي، وزوال دولة الرعاية في معظم البلدان الأوروبية المتقدمة، وفشل أنموذج الدولة الوطنية في البلاد النامية ومنها البلاد العربية في تحقيق حلم التنمية الوطنية بمحوريها، الإصلاح الاقتصادي والتقدم الاجتماعي(1) .

وعليه فإنّ مصطلح المجتمع المدني من ضمن المصطلحات التي تعبر عن حقيقة المرحلة التاريخية التي يعيشها العالم الآن والأمة الإسلامية باعتبارها جزءًا من هذا العالم وهذا المصطلح بمفهومه يتداخل مع مفاهيم أخرى تداخلاً بارزاً، كمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية وغيرها من المفاهيم، بحيث يستمدّ كلّ واحد منهم من الآخر ما يعضد كيانه، فالمجتمع المدني يستمدّ قوته من تطبيقه لمفاهيم التعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وكلّ مفهوم من هذه المفاهيم يستمد من المجتمع المدني ما يعضد به وجوده ،وكيانه فهذه المصطلحات تتبادل المنفعة فيما بينها،وهي منفعة أو مصلحة عامة بالتأكيد، حيث تحاول إعادة تشكيل المجتمعات والعمل على تطوير بنيتها .

1- انظر العياشي عنصر ما هو المجتمع المدني ؟ الجزائر أنموذجًا، ورقة مقدمة لندوة «المشروع القومي و المجتمع المدني» تنظيم قسم الدراسات الفلسفية و الاجتماعية، كلية والآداب والعلوم الإنسانية – سورية، جامعة دمشق 127 ماي/أيار 2000 .

المبحث الثاني : البحث التاريخي للمصطلح ومتابعة الجذور

البحث التاريخي للمصطلح ومتابعة الجذور:

ص: 25

المبحث الثاني

يرى بعض البـاحثين العرب أنّ المجتمع المـدني ليس بالشـيء الجديـد، وإنما ترجع جـذوره إلى الفكر الفلسـفي اليوناني، حيث أشار إليه أرسـطو في معرض حـديثه باعتباره دولة المدينة، على الرغم من أنه لم يميز في فلسـفته السياسـية بين المجتمع والدولة(1). وهذا يعني أنّ المجتمع المـدني يمثل حركـة تطوّر لمجتمع المـدن، باعتبار أن الأخير كان يحاول الحفاظ على حقوق الأفراد على المسـتوى الاجتماعي والسياسـي وربمـا الاقتصادي، وهو الأمر نفسه الـذي تحاول أن تقوم به مؤسـسات المجتمع المـدني من خلال تمكين الأفراد من حقوقهم المدنية والاجتماعية وغيرها، إلا أنّ المصـطلح بلفظه كان بعيدًا كثيرًا عن المصطلح اليوم، فضلاً عن الاختلاف في المدلول، وكذلك الشكل المؤسسي الذي تقوم عليه مؤسسات المجتمع المدني اليوم.

إلا أنه يمكن القول إنّ مصـطلح المجتمع المدني أخذ في الظهور حديثًا مواكباً تطوّر حركة الفكر الغربي وتنامي البيئة الغربية التي نشأ فيها، دفاعاً عن كلّ من الجانب الاجتماعي والجانب السياسي، وهما الجانبان اللذان اهتم بهما قبلاً توما الأكويني في تأكيده كون المدينة مجالاً للتفاعل البناء والتواصل بين البشر باعتبار الإنسان حيواناً سياسياً واجتماعياً، وذلك في تعليقه على كتاب السياسة

1- انظر الحبيب الحنجاني، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، ص 36.

لأرسـطو، وهي المعاني التي تشكل منها فيما بعد مفهوم (Political Communication)، وعندما ترجم كتاب أرسـطو سالف الذكر في القرن الخامس عشـر الميلادي بدأ انتشار مصطلح (Societies Civilis) ، ومن ثم الانتقـال من مفهوم (Communication) إلى مفهوم (Societies)، كدليل على النزعة الإنسانية التي بدأت تشهدها أوروبا خاصة في إيطاليا(1).

وقـد واكب ظهور المجتمع المـدني أمران يـدلان على نشأة المجتمع المـدني والجـذور التي أفرزته إلى الوجود، بل يمكن القول إنّ هـذين الأمرين قد يكونان سببًا وقد يكونان نتيجة للمجتمع المدني نتيجة التداخل التاريخي بينهما :

مقاومة الحكم المطلق:

في القرن السابع عشـر بـدأ تـداول مصـطلح المجتمع المـدني مواكباً مع ظهور الأنظمة السياسـية الجديدة التي قامت على أنقاض الأنظمة الملكيـة الاسـتبدادية في العصور المظلمـة، التي كانت تتسم بالحكم المطلق، وقد بدأ هذا التداول على يد مجموعة من المفكرين الغربيين الذين مزجوا في تناولهم لهذا المفهوم بين التنظير الفلسفي والطابع السياسي.

يمكن القول إنّ آدم فيرجسون المفكر الأسكتلندي أثار العديد من القضايا وهو يحاول وضع مفهوم للمجتمع المدني منها السلطة السياسية المستبدة، مبينًا الأخطار الجمّة التي تعقب الاستبداد

1- انظر محمد الغيلاني محنة المجتمع المدني مفارقات الوظيفة ورهانات الاسـتقلالية، ط الدار البيضاء، الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، 2005م، ص 6.

السياسي، ومن ثم فقد كان الحراك المجتمعي عنده هو الضمانة الأولى التي تدفع تلك الأخطار وذلك النظام الغاشم.

كما كان الضمانة عند توماس هوبز هو التفريق بين الدولة والمجتمع المدني، فإنّه وهو بصدد الحديث عن قضية حقوق الإنسان دعا إلى تشكيل حكومة تمثل السلطة تكون لها أدوراها المحدّدة، ومجتمع مدني منظم ومؤثر كممثل لآمال المجتمع وتطلعاته على العديد من الأصعدة.

ب - التطورات السياسية والاقتصادية في العالم الغربي:

تطوّر مفهوم المجتمع المدني خاصة والفكر الليبرالي عامة مواكبًا التطورات السياسية والاقتصادية في الفكر الغربي، وتنامي ظهور الحركة البرجوازية، فهيجل في مؤلّفه فلسفة أصول الحق أكد أنّ موقعية المجتمع المدني ومكانته بين الأسرة من جانب والدولة من جانب آخر، ويتكوّن من الجمعيات والنقابات والمؤسسات وغيرها وكلّها يشملها القانون المدني، وكلّ ما ينضوي تحت راية المجتمع المدني عند هيجل يقوم بدور اجتماعي وسياسي؛ لأنّ المجتمع المدني نشأ ليلبي حاجات اجتماعية وسياسية.

في حين كان الفكر الماركسي كان المجتمع المدني بالنسبة له خلاصًا من الدولة الشمولية، فقد كان يتخذه سلاحًا في مواجهة الاستبداد ،الشمولي، ولئن كان ماركس ينظر للمجتمع المدني على أنه ساحة للصراع الطبقي فإنّ أنطونيو جرامشي جعله ساحة للتنافس الاقتصادي والأيديولوجي، «منطلقا من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الأيديولوجية، فمع نضج العلاقات الرأسمالية

في أوروبا في القرنين السابع عشـر والثامن عشـر وانقسام المجتمع إلى طبقات ذات مصالح متفاوتة أو متناقضة، واحتدام الصراع الطبقي كان ولا بـد للطبقـة الرأسـمالية السائـدة من بلورة آليات فعّالة الإدارة هذا الصـراع واحتوائه بما يضـمن حماية مصالحها، وتحقيق الاسـتقرار في المجتمع»(1).

لقد مرّ المجتمع المدني بمراحل تاريخية عديدة في طريق تطوّره حتى وصل إلى التركيبة المميزة له في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة في الوقت الراهن وتنبغي الإشارة إلى أنّ كلّ مرحلة تميزت بتوفّر حد أدنى من الشروط الضرورية لقيام المجتمع المدني بتركيبته الخاصة. وبهذا الصدد هناك من يحدّد مجموعة من الشروط التاريخية التي تشكل من خلال تمفصلها مناخاً ملائماً، بل ضرورياً لبروز ما يسمّى بالمجتمع المدني في المجتمعات الرأسـمالية المعاصرة. ولا بد من حضور شرطين على الأقل للدلالة على وجود ظاهرة المجتمع المدني التي ينبغي تمييزها عن ظواهر مثل المواطنة الليبرالية الاقتصاد الرأسمالي وغيرها من الظواهر الأخرى المصاحبة لقيامه (2).

وقد كان من الشـروط التاريخية لذلك ما آلت إليه مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة من الانفصال، فقد كان الفصل بين الدولة من جانب والمجتمع المـدني هو في التحليل الأخير نتاج ما حـدث لهذه المجتمعات من تغير في مسـتويي الوعي والثقافة مما أدى بدوره إلى تغير في المجتمع، وزيادة تقبله للمجتمع

1- انظر عبد الغفار شكر، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، ص 176.

2- العياشي عنصر، مرجع سابق.

المـدني ومؤسـساته. وهـذا كان له أثره في التفرقـة الواضـحة بين الدولـة كسـلطة وبين وبين آليات الاقتصاد ذاته، وهذا أدّى بدوره إلى بلورة الإطـار السياسـي والإطـار الاقتصادي كإطارين مسـتقلين لكلّ منهما وجوده المتمايز عن الآخر، وهـذا يعود إلى ما ترتب على قيام الثورة الفرنسية من تشكيل الطبقة البرجوازية، التي كان لها أثرها الواضح في الفعل الاقتصادي الغربي. بل لقد كان من أهم الشروط التاريخية التي اعتملت لظهور المجتمع المـدني فكرة المواطنـة، باعتبارها قضـية مفصـلية مركزيـة انضوت على العديد من القضايا الفرعية كحرية العقيدة والتعددية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة، وغيرها من القضايا التي أكدت دور الفرد واسـتقلاليته في صـناعة الأحداث والمجتمع من حوله، أيا كان انتماؤه العقدي أو الجنسي أو العرقي أو الأيديولوجي.

كما كان من الشـروط التاريخيـة لتكوين المجتمع المـدني وتبلوره انشـطار الممارسة المجتمعية إلى حقول ذات اسـتقلالية نسبية وبالتالي ظهور الفرق بين آليات عمل المؤسسات الاقتصادية من جهة والمؤسسات الاجتماعية من جهة ثانية، والتمييز بينها بالنظر إلى تباين أهدافها ووظائفها. إضافـة إلى تبلور الفرق بين التنظيمات الاجتماعيـة الطوعيـة (مثل الجمعيات المهنيـة الرياضـية العلمية النقابات..) المتكونة من مواطنين أحرار ينخرطون فيها بشـكل إرادي، والتنظيمات الاجتماعيـة العضوية ذات الطابع التضامني التي ينتمي إليها الإنسان بفعل المولد (العائلة، الطائفة القبيلة). فضلاً عن ظهور الفروق بين الديمقراطية التمثيلية في الدولة الليبرالية والديمقراطية المباشرة في

التنظيمات الطوعية والمؤسسات الحديثة في المجتمع (1).

ولا يخفى أثر العوامل السياسية والاجتماعية في تشكيل تصور المفكرين لمفهوم المجتمع المدني، ومن ثمّ يذهب الدكتور محمد عثمان الخشت إلى أنّ هيجل تأثر في نظرته عن المجتمع المدني بالواقع السياسي والاجتماعي في عصره، حيث جاء تصور هيجل للمبادئ التي يقوم عليها المجتمع المدني كانعكاس للواقع السياسي والاجتماعي الذي كانت تعيشه أوروبا في عصره، وتصوير ما هو كائن فعلاً، بما يعني أنّ دراسته كانت نوعًا من تقديم صورة عقلية للمتعين، حيث إن مهمة الفلسفة عنده تنحصر في تحليل ما هو موجود فعلاً، لكن ما هو موجود ليس عالماً مقابلاً لما هو عقلي عند هيجل، وإنما هو العقل ذاته، فالفلسفة مرآة للواقع، وهي وليدة زمانها وعصرها(2).

أولاً – دلالات المفهوم في الفكر الغربي :

مفهوم المجتمع المدني يعد من مفاهيم العلوم الإنسانية والاجتماعية التي أصابها التغير والتطوّر في دلالاته منذ بداياته الأولى حتى وقتنا الراهن، والمتتبع لتاريخ ظهوره يتأكد له ذلك، حيث كانت بداية ظهوره في منتصف القرن السابع عشر على يد توماس هوبز الفيلسوف الإنجليزي الذي تناول فيه المجتمع المدني بصورة لم يفرّق فيها بينه وبين الدولة (3) أما مواطنه الفيلسوف جون

1- العياشي عنصر، مرجع سابق.

2- انظر الخشت المجتمع المدني والدولة، ص 20، 21.

3- انظر خيري بشارة، واقع و فكرة المجتمع المدني قراءة شرق أوسطية. – منشور في: إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. رام الله، 1997. – ص.391.

لوك، فقد عمل على تحديد المجتمع المدني مُميّزاً له عن الدولة، دون أن يكون في هذا التمييز إلغاء للروابط التي تجمع بينهما.

أما في القرن الثامن عشر فقد اكتسى مفهوم المجتمع المدني بمعنى آخر يظهر فيه بمظهر الكيان الذي يشغل المساحة بين الدولة ممثلة في السلطة الحاكمة والمجتمع عامة، وهذا ما نجده عند جان جاك روسو، وقد سار مونتسكيو في المسار ذاته، وإذا ما انتقلنا إلى الفيلسوف الألماني هيجل الذي كان حلقة من حلقات تأكيد المساحة التي يشغلها المجتمع المدني بين العائلة والدولة مع وجود فصل بينهما. أما توكفيل فقد اهتم اهتمامًا خاصًا، مستندًا إلى المنظمات المدنية النشطة ودورها في إطار الدولة بالمعنى الضيق للكلمة. وفي الأدبيات الحديثة بخاصة ذات التوجه الراديكالي ارتبط مفهوم المجتمع المدني باسم أنطونيو جرامشي المفكر الشيوعي الإيطالي الذي حاول تجاوز التحديد الماركسي لكونه يعتبر المجتمع المدني مجتمعاً برجوازياً بالأساس، وقد اعتبره جرامشي مجال تحقيق الهيمنة في ظلّ سيادة الرأسمالية، بمعنى فرض النفوذ الثقافي والأيديولوجي للبرجوازية، بينما تكون الدولة مجال تحقيق السيطرة (1).

ويمكن القول إنّ مفهوم المجتمع المدني يمر بالعديد من المراحل على يد العديد من المفكرين الغربيين، إلا أننا سوف نتاول بالدراسة مفهوم المجتمع المدني عند أبرز المنظرين له من بين هؤلاء المفكرين، وهم على النحو التالي:

1- انظر خيري بشارة السابق، ص 391.

أ - المفهوم في النظرية السياسية عند جون لوك:

ينظر إلى مفهوم المجتمع المـدني في ظلّ النظرية السياسـية التي تشـكلت بناء على العقد الاجتماعي على أنّه الإطار المقابل لإطار الدولة التنظيمي(1)، وجون لوك أشـهر الفلاسـفة الإنجليز الـذين قالوا بنظريـة العقد الاجتماعي، والتي تقوم بالأساس على مبدأ الحرية، فالإنسان يمتلك الحريـة عنـده، وهو يولـد بها ولا ينازعه أحد في حقه فيها، بيد أنّ الإنسان يتنازل طواعية للحاكم عن جزء من حريته مقابل ممارسـة الدولة في حفظ الأمن ورعاية المصـلحة العليا للشـعب، وهذا التنازل عن جزء من الحرية هو تنازل مشـروط، فبناء على العقد الاجتماعي الذي يتشـكل في صورة دسـتور متفق عليه بين الحاكم والمحكومين فإنّ شرعية الحاكم مستمدة هذا العقد الاجتماعي، بما يعني أنه تسقط شرعية الحاكم إذا لم يكن العقد الاجتماعي موجوداً. ولذا وجدناه يقول: «فللشـعب الحق في أن يخلع عنوة أية قوة تحاول أن تصرفه عما هو ضروري للمجتمع، وعمّا تقوم عليه سلامة الشعب وبقاؤه» (2)

ومن ثمّ فالمجتمع المدني عند جون لوك هو المجتمع الذي يستمد شرعيته من العقد الاجتماعي بين الشعب والسلطة، ومن ثمّ فهو الإطار التنظيمي المقابل للإطار التنظيمي للدولة الذي يواجه الاستبداد، فالفوضى عند لوك ليست هي البديل الوحيد

1- انظر جون لوك في الحكم المـدني، نقله للعربيـة د. ماجـد ،فخري، بيروت، طبعـة اللجنـة الدولية لترجمة الروائع، 1959م، ص 199. وانظر أيضًا شارلوت سيمور، سميث، موسوعة علم الإنسان، ص 614.

2- جـون لـوك في المجتمع المـدني، ص 233 انظر هـذه القضـية تفصـيلاً د. إمام عبـد الفتاح، مسـيرة الديمقراطية، القاهرة، دار الحكمة 2000م، الطبعة الثانية، ص 35، 36.

للاستبداد، لأنّ الحكم الدستوري المقيّد هو الذي يكفينا الفوضى والاستبداد معًا(1)، وهذا دليل على أن لوك عندما طرح فكرته عن العقد الاجتماعي إنما كان يهدف بالأساس إلى مواجهة الاستبداد السياسي، أو ما يُطلق عليه الحق الإلهي للحكام والملوك، ذلك أنّ الله تعالى خلق الناس سواسية، رافضًا موقف من يبررون الاستبداد، داعيًا إلى حق الإنسان في الحرية والتملك؛ لأنّ ذلك هو مبدأ القانون الطبيعي (2). وهذا يدلّل على أنّ الحكم الاستبدادي والمجتمع المدني لا يجتمعان في نظر جون لوك، « وعلى ذلك فإنّ الحكم المطلق الذي يقبض فيه أفراد قليلون على السلطات كافة لا يمكن أن يقوم بجانبه مجتمع مدني، وبالتالي لا يأخذ شكل الحكومة المدنية، إذ إنّ ميزة المجتمع المدني هو تجنّب التحيّز الذي كان يسيطر على الفرد في حالة الطبيعة، عندما يفصل في قضاياه الخاصة، إلى جانب علاج هذا التحيّز، وذلك بإيجاد سلطة عامة يلجأ إليها كلّ فرد وتتولى عنه مهمّة فض المنازعات والفصل في الخصومات، وفي الوقت نفسه تلزمه بالخضوع لأحكامها ، وهذا ركن هام في قيام المجتمع المدني ، يفتقر إليه هؤلاء الذين يخضعون السيطرة الحاكم المطلقة».(3)

ب - المفهوم عن آدم فيرجسون

يمكن القول إنّ انتشار اصطلاح المجتمع المدني يرجع إلى

1- انظر جون لوك في المجتمع المدني، ص 265 266 ، انظر عبد الوهاب أحمد الأفندي الإسلام والدولة الحديثة، لندن، دار الحكمة، بدون، ص 21.

2- انظر جون لوك، في المجتمع المدني، ص 266، 267.

3- جون لوك الحكومة المدنية، ترجمة محمود شوقي الكيال القاهرة، المؤسسة القومية للطباعة والنشر ، ط مطابع شركة الإعلانات الشرقية، ص 77، 78.

المفكر الأسكتلندي آدم فيرجسون في كتابه مقال في تاريخ المجتمع المدني، وتحديدًا في عام 1767م ، حيث جعل المجتمع المدني مرحلة من مراحل تطوّر الإنسانية اجتماعيًا وثقافيًا، فقد جعل مراحل تطوّر الإنسانية على الناحيتين الاجتماعية والثقافية ثلاثة أولها مرحلة التوحّش والتي تقوم أفعال الإنسان فيها على أساس تلبية نداء الغريزة الحيوانية، والثانية مرحلة البربرية أو مرحلة الملكية المستبدة، أو مرحلة المجتمع التجاري وهو المجتمع الذي كان يهتمّ بتحقيق الثروة استناداً إلى المصلحة الذاتية، والثالثة مرحلة المجتمع المدني، وهي تلك المرحلة التي يسودها النظام السياسي العادل البعيد عن الاستبداد أو التقييد للحريات، كما تسوده القيم، ولذا تمثل هذه المرحلة عند آدم فيرجسون مرحلة التمدن الحضاري(1).

وتتمثل البذور الجينية في مفهوم المجتمع المدني في المفاهيم التي تبلورت في نظريات العقد الاجتماعي في الفلسفة السياسية الحديثة، مثل مفهوم الحالة الطبيعية وهي حالة الفطرة التي كان الناس عليها قبل نشأة النظم السياسية والاجتماعية والدينية، ومفهوم عقد الاجتماع الذي تحوّل فيه الإنسان من حالة الفطرة أو اللانظام إلى حالة الاجتماع والنظام السياسي والديني والاجتماعي، ومفهوم حالة المدنية وهي تلك الحالة التي تحوّل الناس إليها، والتي سادت فيها النظم ونشأة فيها السلطة السياسية والدينية، ومفهوم عقد الحكومة الذي ينعقد بين الناس والحاكم، ويعطي للدولة أساس وجودها الشرعي (2). وما إن اكتملت هذه المفاهيم على يد جون لوك

1- Ferguson: An Essay on the History of Civil Society, ed Duncan Forbes, Edinburgh, 1966, p 33

2- انظر الخشت المجتمع المدني عند هيجل، ص 18 .

وجان جاك روسو حتى برز مفهوم المجتمع المدني، وكأنّه الغاية التي كانت تسعى إليه(1).

ويذهب بعض المفكرين الغربيين إلى أنّه على الرغم من« تعبير أرسطو الاقتصاد السياسي وتوابعه المواطنة.. والدولة، وتعبير توما الأكويني المجتمع المـدني أو السياسـي، وعبارة لوك المجتمع المـدني أو السياسـي، تشـير إلى الدولة السياسـية ولا تضع تفرقة أو تمييزا بين كلمتي السياسي والمدني»(2) فإنّ هيجل يعـد صاحب اليد الطولى في تحديد مفهوم المجتمع المدني والعمل على بلورته ووضع بعض الأسـس والمبادئ الخاصة به، بل العمل على بيان الحدود الفاصلة بينه وبين الدولة من ناحية التنظير الفلسفي .

ج- المفهوم عند توماس بين:

توماس بين مفكر أمريكي ليبرالي، ولـد في عام 1737م وتوفي في عام ،1809م آمن بالديمقراطية ودافع عنها حتى مماته، شارك في صناعة الثورة الأمريكية، بل كان مؤلف منشوراتها، دافع بين عن المجتمع المدني ومؤسساته ضد الحكومة، ونظر إليه نظرة مخالفة لتلك التي نظرها هيجل إليه، وقـد أظهر حماسـة واضـحة بالمجتمع المـدني بصورة غير محـدودة، وقـد انتقد توماس بين النظام الملكي وفي إنجلترا خاصة، مؤمنًا بضرورة وجود دستور وفق الديمقراطية التي كان يحلم بها في أمريكا، بعيدًا عن الوصايا البريطانية، ولذا

1- انظر محمد عابد الجابري المجتمع المدني في شروطه التاريخية، مجلة الوسط، العدد 415، 2000م، ص 36.

2- ميخائيل أنوود، معجم مصطلحات هيجل ترجمة أ.د إمام عبد الفتاح، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2000م، 113 .

وجـدناه يقول: «إنّ تشـكيل حكومـة خاصـة بنا هو حق طبيعي لنا، وعندما يتفكر أي إنسان بجدّية في عدم اسـتقرار الشؤون الإنسانية فسوف يقتنع أنه من الأكثر حكمة وأكثر بكثير أن نضع دسـتورًا خاصًا بنا بأسلوب هادئ مدروس متأنّ» (1) فالحرية عند توماس بين تفرز لا محالة المجتمع المدني، وهذا يفسر لنا كيف كانت أفكاره ركيزة أساسية للمجتمع المدني الأمريكي، بحيث جعله سلطة موازية لسلطة الدولة.

د- المفهوم في الفكر الهيجلي :

ينظر هيجل للمجتمع المدني على أنّه ثالث الثالوث الذي يتكوّن من الأسـرة والدولة والمجتمع المدني، فالأسـرة عنده هي الجذر والأصل الأخلاقي الـذي تقوم عليه الدولة (2) ، ولا غنى لها عنه بأي حال، وتتسم الأسـرة عنـده بالحب والوئام والتوافق، فهي تمثل الانسـجام الذي يعـدّ الصـفة الأساسـية في تكوين الأسـر، ومن هنا فإنّ المجتمع المدني يخرج للنور في مرحلة ما يسـمّى بالروح الموضوعي، بين الأسـرة والدولة، وصولاً إلى الدولة الحيّة الأخلاقية أو الأخلاق الاجتماعية، وهي التي تناولها هيجل في الجزء الثالث من كتابه أصول فلسـفة الحق . (3) ولكن من المؤكد أنّ هذه الأسـرة – وكذلك الأسـر عامة – يصيبها التفتت وتفقد ما كانت عليه من توافق وانسجام، حيث يتجه الأفراد إلى الانفصال وإحداث أسر مستقلة

1- توماس بين المنطق السـليم، ترجمـة محمد إبراهيم الجندي القاهرة، طبعة كلمات عربية للترجمة والنشـر، الطبعة الأول، 2012م، ص 39 .

2- انظر هيجل أصول فلسفة الحق، ترجمة د. إمام عبد الفتاح القاهرة، طبعة مدبولي، 1996م ص 504.

3- انظر هيجل أصول فلسفة الحق، ص 504.

عن الأسـرة الأولى، بيـد أنّ هؤلاء الأفراد عنـدما يخرجون من الأسـرة إلى الحياة الاقتصاديـة، ومن ثم يتجهون إلى الملكيـة الخاصة، يظهر الاختلاـف والصـراع على الحاجـات والمصالـح، كمـا تطلّ الأنانيـة بصورة بارزة بين الأفراد المتناحرين وفي الوقت نفسه يظهر نظام تبادل الحاجات، وهـذا هو المجتمع المـدني عنـد هيجل(1) . ومن ثم نفهم أن المجتمـع المـدني عنـد هيجـل قـائم على المصـلحة والمنفعة المتبادلة، فالأفراد إنما يجتمعون وفق مصـلحتهم، وهذا يجعل الجمعيات المدنية المشكلة وفق هذا المبدأ في علاقة، وفي الغالب في نزاع، وهـذا يجعل في الحياة الاجتماعيـة بالتبعيـة نظامًا خارجيًا بالكليـة ناتجا من اتفاق الحاجات وتحديـد المتبادل، ومفروضًا من قبل تشـريع جماعي(2) .

وقـد ذهب روجيه جارودي إلى شـيء من هذا، عندما أكد على أنّ تفتت العائلة إلى أشـخاص مسـتقلين يقودنا إلى لحظة جديدة في تحقق الحريـة، تلـك اللحظـة التي يسـميها هيجـل المجتمع المـدني، أي مجمـل الأـفراد المشتركين في الحيـاة الاقتصاديـة في نظـام المزاحمة الرأسمالي(3).

ولا يمكن الحديث عن المجتمع عند هيجل دونه ربط بالحديث عن الدولة؛ حيث إنّ «فكرة الدولة هى الفكرة الكلية بوصـفها جنسًا، وكقوة مطلقة أعلى من الدول الفردية إنّها الروح وقد وهبت نفسها

1- انظر هيجل أصول فلسفة الحق، ص 504، 505.

2- انظر رينيه سرو وجاك دوندت هيجل ترجمة جوزيف سماحة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974م، ص 96.

3- رجاء جارودي، فكر هيجل ترجمة الساس مرقص، بيروت، دار الحقيقة، 1983م، ص 140.

التحقق الفعلي في مسار تاريخ العالم »(1).

يقول ماركيوز: إنّ المركز الذي تحتله فلسفة الحق (القانون) في المذهي الهيجلي يجعل من المستحيل النظر إلى الدولة، وهي أعلى حقيقة في مجال الحق (القانون) على أنّها أعلى حقيقة في المذهب بأسره، فحتى ذلك التأليه الذي كان ينظر به هيجل إلى الدولة لا يمكنه أن يلغي حقيقة قاطعة وهي أنّه أخضع الروح الموضوعية للروح المطلقة، والحقيقة السياسية للحقيقة الفلسفية»(2)

ومن ثم فإنّ المجتمع المدني عند هيجل في حاجة ماسة إلى الدولة باعتبارها إطارًا أو كيانا أكبر؛ لأنّ ذلك ضمانة أكيدة في نظره لجعل المجتمع المدني كياناً مستقلاً، فالدولة تساعده على القيام بوظائفه اقتصاديًا واجتماعيًا وتعليميًا، وكلّ هذه الوظائف مرتبطة بالإطار العامّ الذي تضعه الدولة، ومن ثمّ كان السبيل الذي تتخذه الدولة في توجيه الأفراد نحو الحياة الأخلاقية أو الأخلاق الاجتماعية هو العمل في الجمعيات والاتحادات المهنية والمؤسسات المجتمعية والتجمعات المحلية؛ لأنّ في ذلك ضمانة من عدم تحول المواطنين إلى مجرد تجمعات بلا هوية(3).

يقول هربرت ماركيوز شارحًا موقف هيجل من العلاقة بين المجتمع المدني والدولة : «المجتمع المدني لا يمكن أن يكون غاية في ذاته، لأنّ متناقضاته الكاملة تحول بينه وبين تحقيق وحدة وحرية حقيقية، ولذلك رفض هيجل استقلال المجتمع المدني، وجعله

1- هيجل أصول فلسفة الحق، ص 504.

2- هربرت ماركيوز العقل والثورة، ترجمة د. فؤاد زكريا، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979م، ص 173.

3- هيجل، أصول فلسفة الحق، ص 496.

خاضعًا للدولة المتمتعة بالاستقلال الذاتي، وينقل هيجل تجسيد نظام العقل من المجتمع المدني إلى الدولة، غير أنّ هذه الأخيرة لا تحلّ محلّ المجتمع المدني، بل تحافظ على حركته، وتصون مصالحه دون أن تغير مضـمونه ، وهكذا فإنّ الخطوة التي تتجاوز المجتمع المدني تؤدّي إلى نظام سياسي تسلطي»(1).

ومن ثم فإنّ نظرة هيجل للمجتمع المـدني هنا نظرة ناقصة؛ ذلك لأنّه يتّخذ من التناقض الحادث في المجتمع المدني ذريعة للاسـتبداد، أو مطيّـة لتسويغ التسـلّط الـذي تقوم به السـلطة الحاكمـة، وبناء عليه فقد جعل الدولة ممثلة في السـلطة أعلى من غيرها، وجعل لها السـلطة المطلقة، مما جعل سلطتها تتعاظم في مقابل الأفراد أو سلطة المجتمع المدني.

ويمكن القول إنّ المجتمع المدني عند هيجل يعتمد على ركيزتين أساسيتين: الأولى الأنانية أو الذاتية، والثانية تبادل المصالح. فهيجل يقول تأكيـدًا للركيزة الأولى: «الشـخص العيني الذي هو نفسه موضوع غاياته الجزئية، وبوصـفه مجموعة الحاجات ومزيجًا من الهوى والضـرورة المادية هو المبدأ الأول في المجتمع المدني »(2).

فالذاتية أو الأنانية هي الركيزة الأولى أو المبدأ الأول في المجتمع المدني عند هيجل، والتي تتمثل في الشخص المحسوس الذي نفسه هدفًا أساسـيًا، حيث إنّه يسـعى لإشباع غاياته الجزئية، يتخذ من في المأكل والملبس والمسكن وغيرها، وهي كلّها احتياجات شخصية تقوم على دافع غريزي يحصر الفرد في دائرة مغلقة قوامها

1- انظر العقل والثورة، ص 193 .

2- هيجل أصول فلسفة الحق، ص 431.

الذاتية أو الأنانية أو الفردية، وفيها يكون الفرد معزولاً عن أقرانه؛ حيث تحركه دوافعه المادية وأهواؤه الشخصية (1) .

وهـذا يعني أنّ هيجل ينظر للمجتمع المـدني نظرة منفعة ذاتية ونرجسـية أنانية، وهي نظرة لا تعطي المجتمع المدني أحقيته ومكانته اللائقة به، فهي نظرة قاصـرة ناقصـة تجعل الإنسان في سـعي دائم نحو إشـباع حاجاته ومصالحه، دون النظر إلى المجموع، ومن ثم فمن المؤكد أن تتعارض المصالح والحاجات من إنسان لآخر ومن طائفة لأخرى، وهنا يحتّ الصدام غير المحمودة عقباه، ومن ثم يكون المجتمع المدني عامل شقاق في المجتمع في الوقت الذي يفترض فيه أن يكون حلقة الوصل بين الأسر والأفراد من جهة والدولة من جهة أخرى، وهذه نتيجة حتميـة لركيزة النفعيـة والأنانيـة التي بني عليها هيجل نظرته للمجتمع المـدني. نحن نعلم أنّ البدايات دائماً لا تأتي بكمالية الفكرة ونضوج الهدف، وهذا ما حدث بالنسبة للمجتمع المدني عن هيجل، فبداية المصطلح كانت قريبة العهد به، ثم حاول هو أن يقعد له ويعطي له شيئًا من التنظير ، ومن ثم كانت السـلبيات؛ نتيجـة عـدم اختمار الفكرة في البدايـة، والـدليل على ذلك أننا سـنجد أنّ الفكرة قد تبلورت على يد اللاحقين بهيجل، وتغلبت على العديد من السلبيات التي حاقت بها.

أما الركيزة الثانية التي يعتمد عليها هيجل في فكرته عن المجتمع المدني فهي التبادلية، وهي تمثل مبدأ أساسيًا عنده، وهو يؤكد هذه الركيزة أو هذا المبدأ قائلاً: «هذا الشخص الجزئي يرتبط بالضرورة بغيره من الشخصيات الجزئية الأخرى حتى إنّ كلاً منهم يقيم ذاته

1- هيجل أصول فلسفة الحق، ص 431، 432.

ويشبعها عن طريق الآخرين، وهذا هو عن طريق الصورة الكلية المبدأ الثاني في هذا المجتمع»(1) ويقول أيضًا في موضع آخر:« في عملية السعي إلى تحقيق الغايات –الأنانية – وهو تحقق مشروط على هذا النحو بالكلية – يتشكل نظام كامل من الاعتماد المتبادل، حيث يتداخل نسيج حياة الفرد وسعادته، ووضعه القانوني مع حياة الأفراد الآخرين وسعادتهم وحقوقهم فعلاً، ولا تكون مضمونة إلا داخل هذا النظام المترابط »(2).

وهذه الركيزة الثانية تقوم بالأساس على الركيزة الأولى، إذا لما كان المجتمع المدني عند هيجل يقوم على تلبية حاجات الفرد وإشباع رغباته الذاتية التي تنطوي على أنانية واضحة فهو كان يدرك أيضًا أنه وهو في سبيل تحقيق تلك الحاجات عليه أن يقوم بعملية تبادل مع الآخرين، حتّى يعطيه كلّ واحد منهم ما يفتقده، ويجد عنده الآخرون ما يفقدونه. فالتواصل الإنساني أو الاجتماعي الإنساني في المجتمع المدني عن هيجل ليس غاية في حدّ ذاته، بل وسيلة نفعية يستطيع من خلالها الإنسان تحقيق غاياته ومصالحه.

ومع هذا فلا يمكن بحال إنكار الدور الذي قام به هيجل في بلورة قضية المجتمع المدني ولو في بعض جزئياتها، ووضعها في بؤرة الاهتمام بغض النظر عن تلك المكانة التي وضع فيها الدولة، إلى الحدّ الذي كان له تأثيره في مجمل فكرته عن المجتمع المدني، فالمجتمع المدني عند هيجل مجموعة مؤسسات وهيئات أهلية ونقابات وجمعيات تعمل في ظلّ الدولة بما وضعته من قوانين

1- هيجل أصول فلسفة الحق، ص 431.

2- هيجل السابق، ص 432.

منظمة للعلاقة بينه وبين الدولة والأفراد، ويمتاز هذا المجتمع بأنه يساعد الدولة، ويستطيع أن يفعل ما لا تفعله الدولة، بما يعني أنه يرفع عن كواهلها الكثير.

لكنّ هـذا المجتمع المـدني عنـده ليس أساسًا ثابتا أو نتيجة قبلية للحياة الطبيعية، بل هو نتاج عمليات معقدة وطويلة من التحول التاريخي، ومن ثم فإنّ نقد هيجل للنزعة الطبيعية يعتبر أمرًا جديدًا في النظريات الحديثة عن المجتمع المدني، فهيجل لا يرى أيّ انسجام بين العناصر المتنوعـة للمجتمع المـدني، على عكس العناصـر التي تؤلّف النظـام الأسـري. حيث إنّ الأشـياء في المجتمع المـدني لها وضع آخر غير الوضع في الأسـرة، حيث ينظر هيجل للأشـكال المتعددة للتفاعل بين العناصر المتنوعة للمجتمع المدني على أنّها غالبًا غير متناسبة وهشّة ومنشـطرة ومتجزئة وموضوع الصراع حقيقي. وعلى العكس من هيجل يرى توماس بين أنّ الطبيعة منتظمة في كلّ أعمالها، وهذا هو السبب في أنّ العناصر المتنوعة للمجتمع المدني تندمج عفويًا وبشكل هارموني(1).

ويمكن القول إنّ المجتمع المـدني عنـد هيجـل يمر بثلاـث لحظات (2) الأولى، لحظـة منظومـة الحاجات، وهي اللحظـة التي يقوم فيها الإنسان الجزئي بالسـعي لتلبيـة حاجاته الذاتيـة، بواسـطة العمل، وفي هذا السـعي لإشـباع الذات بواسـطة العمل، يقوم بإشـباع الحاجات الموضوعية، أي حاجات غيره من الناس، ومن ثم كانت أهمية الروابط الاجتماعية عند هيجل الذي وجدناه يقول: «قدسية

1- انظر الخشت المجتمع المدني عند هيجل، ص 35: 37.

2- انظر هيجل أصول فلسفة الحق، ص 439، وما بعدها.

الزواج وكرامـة عضو النقابة هما النقطتان المحوريتان اللتان تدور حولهما ذرّات المجتمع المدني غير المنظمة»(1). والثانية، لحظة تحقيق العدالة القانونية وهي اللحظة التي يجري فيها تطبيق القانون بواسـطة المؤسسة القضائية بهدف المحافظة على الشخصية والملكية وصيانتهما من الاعتـداء، وإلغاء أي اعتداء عليهما. والثالثة لحظة رعاية وضـمان أمن ورفاهية أفراد المجتمع المدني، بوصـفها أمرًا مشتركاً وليست فردية جزئية، وسدّ الثغرات في تطبيق العدالة، وتتجلى هذه اللحظة في السلطة العامة والنقابات.

وتحتل قضـية علاقة المجتمع المدني بالدولة مكانًا واضـحًا عن كلّ المفكرين الذين تناولوا المجتمع المدني بالدراسة، خاصةً إذا علمنا أنّ المعروف في الوسط الأوروبي أنّه كانت هناك ثلاثـة كيانات في السابق يـدور بين الشـد والجذب، وهي السـلطة الحاكمة والكنيسة بنفوذها الديني والمجتمع، ومن ثم كان هدف المجتمع المدني أن يقف بمواجهة السـلطة الحاكمة بسياسـتها المسـتبدة، والسـلطة الدينية الكنسـية بانغلاقها بالأفكار القديمـة والادعاء بامتلاك الحقيقـة المطلقـة. وعليه فإنّ المجتمع المـدني كان الحلقة الوسـطى والتي تمثل الوسـطية في التعامل قضايا المجتمع وإشكالياته دون استبداد السلطة السياسية أو السلطة الكنسية في أوروبا في ذلك الوقت.

ويؤكـد هيجل علاقـة المجتمع المدني بالدولة في قوله: «فإنّ الدولة بما هي كذلك ليست فعلاً نتيجة بمقدار ما هي بداية، ففي داخل الدولة تطورت الأسرة لأول مرة إلى المجتمع المدني، إنّ

1- انظر هيجل ، أصول فلسفة الحق، ص 491.

فكرة الدولة نفسها هي التي شطرت ذاتها إلى هاتين اللحظتين »(1)

فوظيفة الدولة عند هيجل تتمثل في إقامة التوازن بين الفردي والجماعي الذاتي والكلي، إقامة التوازن بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، وتنظيم المجتمع المدني ومراقبته بحيث يكون فاعلاً ومؤثراً، إلا أنّ الدولة عنده كانت مهيمنة على المجتمع المدني، إذ لم يكن ينظر إليه على أنّه قطب في مواجهة الدولة، وإنما هو مجرد مرحلة تؤدي إلى الدولة فهو اللحظة الثانية من الحياة الأخلاقية أو الأخلاق الاجتماعية بخلاف اللحظة الأولى وهي الأسرة، واللحظة الثالثة والنهائية الدولة، فالأخيرة هي الأساس الحق للأسرة والمجتمع المدني(2).

ومن ثم فإنّ هيجل يرى في الدولة الأساس الذي لا بد أن ينطلق منه المجتمع المدني فالدولة عند هيجل هي السلطة العليا التي تراقب وتشرف على الأسرة والمجتمع المدني، فالدولة عنده هي المنشأ ،والمآل فهي عنده ضرورة خارجية لكلّ منهما، وطبيعة الدولة هي القوانين والمصالح المتعلقة بها التي تعتمد عليها، وتكمن قوتها في وحدة غايتها الكلية مع المصلحة الجزئية للأفراد، من حيث إنّه على هؤلاء الأفراد حقوق كما لهم من حقوق(3)، وهذا يؤكد أنّ المجتمع المدني عند هيجل لا يعمل بمعزل عن الدولة، فالدولة عنده هي التي ترفع العوائق التي تحيط به، بما يعني نقطة البدء عنده هي الدولة، فهي المحور الذي تدور حوله الأسرة والمجتمع المدني.

1- هيجل أصول فلسفة الحق، ص 493.

2- هيجل أصول فلسفة الحق، ص 493.

3- هيجل أصول فلسفة الحق، ص 507 .

ونفهم من ذلك أنّ هيجل يجعل اليد الطولى للدولة في كلّ شـيء، وعلى كلّ المسـتويات الفرد والكنيسة والمجتمع المدني، وهيجل يبرر ذلك بأنّ الدولة أهمّ من أي شـخص أو كيان، والدولة عنده تقوم على ثلاث لحظات الأولى لحظة القانون الدسـتوري الذي يحدّد السلطات الثلاثة : التشـريعية والتنفيذية وسـلطة الملك، ولا يؤيّد هيجل الفصل بين السلطات، بل يعتبره تدميرا للدولة، والثانية لحظة القانون الدولي، الـذي يبين حـدود العلاقـة بين الدول، والثالثة لحظة تاريخ العالم باعتباره التحقق الفعلي لفكرته عن الدولة. «وفي كلّ لحظة من اللحظات السابقـة لا يكفّ هيجل عن توكيـد سـلطة الدولـة، على حساب المجتمع المـدني بعامة والفرد بخاصة، وذلك على عكس التصور الليبرالي الذي يحتلّ فيه الفرد محور الارتكاز في البناء السياسـي، ويتمتع فيه المجتمع المدني بقسط واضح من الحرية، وذلك عند لوك وتوماس بين وفيرجسون مثلاً. وعلى العكس أيضًا من موقف الفلسـفة الثوريـة عند جرامشـي الذي ينتقد الدولة بأجهزتها القمعية التي تملك أدوات القوة والقهر، وأجهزتها التشـريعية التي تبرّر وتشـرّع القوانين التي تكرس سـيطرة الطبقة الحاكمة وأجهزتها الأيديولوجية التي تسعى لكسب رضا الطبقات المحكومة عن الطبقة الحاكمة، كما ينتقد مثقفي السـلطة الذين ينشـرون تصوّر الطبقة الحاكمة للعالم، وبشـكل عام يدعو للوقوف ضد هيمنة الدولة وتسلطها » (1).

والسؤال الذي نود طرحه هنا مؤدّاه هل تصوّر هيجل للدولة تصوّر ليبرالي أم تصوّر شمولي؟ الحقيقة أن موقف هيجل يدعو إلى

1- الخشت المجتمع المدني عند هيجل، ص 44 ، 45.

اتخاذ الرأي الأول في بعض أفكاره حول الدولـة وعلاقتها بالمجتمع المـدني، خاصـة في تأكيـده أهميـة الأخير ، وأثر مؤسـساته في خدمة المجتمع والدولة، كما أنّ موقفه يدعو إلى اتخاذ الرأي الثاني في بعض أفكاره التي تجعل من الدولة قطبًا أوحد كلّ قطاعات الدولة تدور في فلكه ومنها المجتمع المدني، وأنّ الدولة هي المهيمنة على كلّ شيء، وما المجتمع المدني إلا أداة من أدواتها.

إنّ الدولة عند هيجل شـمولية، ولكن شـموليتها من نوع خاص، فليست تقوم على الاستبداد الذي كانت تمارسه الدول في مرحلة ،الطبيعة، وإنما شـمولية تحمل معنى السـيطرة لا الاسـتبداد، هذه السيطرة نابعة من إرادة الأفراد أنفسهم. كما تبدو ليبراليته في كون المبادئ التي تقوم عليها الدولة عنده قد أقيمت على اسـتبصار عقلي، واهتمام عميق بالوجود ورفاهية الموجود البشري الفرد، وعلى الإنسان بوصفه حرًا، وعلى أنّه وجود يحدد نفسه بنفسه(1). وربما كان هيجل ذاته من أوحى بهذين المتناقضين.

لكن من المهم أن نعرف المقصود بالدولة، فهل المقصود بالدولة الكلّ الذي ينضوي تحت لوائه الشـعب والأقليم والحكومة؟ أم المقصود بها الحكومة والسـلطة السياسـية فقط ؟ بالطبع إنما المقصود بالدولة هنا هو السـلطة أو الحكومة، بما تقوم به من وظائف أهمها حماية عموم الشـعب وتوفير الحماية والأمان اللازمين له، لأنّ منع الطغيان والاعتداء من قبل أفراد الشـعب بعضـهم على بعض من الوظائف الأساسـية للدولة، سواء أكان طغيانًا على حرية الأفراد، أم

1- انظر ميشيل متياس هيجل والديمقراطية، ترجمة د. أمام عبد الفتاح، بيروت، دار الحداثة، 1990م، ط 1، ص 14.

على قوانين السوق، أم طغيانًا يتمثل في الوقوع في الجريمة، بحيث تقوم بوضع أسس للعلاقة بين أفراد المجتمع كله كل ذلك وفق قوة القانون الذي يؤسّس له نظاماً جمهورياً دستورياً ديمقراطياً.

٥- مفهوم المجتمع المدني عند جرامشي:

أما أنطونيو جرامشـي الفيلسوف الإيطالي ذو النزعة الماركسـية، الذي ولد في عام 1891م وتوفي في عام 1937م، والذي يعدّ من مؤسسي الحزب الشيوعي في إيطاليا، فقد أولى اهتمامًا كبيرًا بالمجتمع المدني، وإذا كان هيجل جعل فلسفته السياسية قائمة على تصوّره للدولة، فإنّ جرامشـي كان على العكس من ذلك تمامًا، حيث جعل فلسـفته السياسـية قائمـة بالأساس على تصوره للمجتمع المدني، فجرامشـي انتقد السـلطتين التنفيذية ممثلة في سـلطة الدولة والسـلطة التشـريعية التي تشـرّع القوانين، فالأولى عنده تسلّط أجهزتها في قمع الشعب وإذلاله وسـلب حرّيته المكفولة له طبعًا، والثانية تعمل على تمرير القوانين القمعية التي تسـنّها الدولة من أجل اسـتمرارية تسـلّطها واستبدادها، بل تبرر لها ذلك، ومن ثمّ فإنّ المجتمع المدني عند جرامشي يقوم على مواجهة تسلّط الدولة، ومحاولة العودة بالإنسان إلى الحرية.

ومن ثم فإنّ دور جرامشـي في تاريخ المجتمع المدني دور كبير، حيث عالج قضية المجتمع المدني تحت إطار نظريته في السيطرة والهيمنة الطبقية المقيتة، وجعله محورًا تدور حوله أفكاره في الثورة الشيوعية (1). وعليه فقد حارب جرامشي سيطرة الدولة، وكان البديل

1- انظر ،غرامشي كراسات السجن، ترجمة عادل زعيتر، القاهرة، دار المستقبل العربي 1994م، ص 11.

عنده هو المجتمع المدني، بيد أنّه لم يلغ دور الدولة، وإنما أراد تقنين دورها بحيث تكون أداة في تفعيل الحياة السياسية، ومن ثمّ كان لديه محوران رئيسان يضمنان سيطرة الطبقة البرجوازية : الأول محور الدولة بما تملكه من أدوات تحقق لها السيطرة السياسية، والمحور الثاني هو محور المجتمع المدني، بما ينضوي تحته من نقابات وأحزاب وجمعيات ودور عبادة ودور تعليم وبها تتحقق الهيمنة والسيطرة الأيديولوجية التي يحتاج أي نظام إليها(1) . وإذا كان السلطة عند جرامشي لا تقوم إلا بالسيطرة على أجهزة الدولة، فإنّ الحفاظ على السلطة لا يتحقق بذلك فقط، بل لا بد من تواصل مع المجتمع المدني، وذلك يكون من خلال منظمات المجتمع المدني والعمل الثقافي البناء، وبذلك تستطيع السيطرة على المجتمع(2).

و - المفهوم في تصوّر اليسار القديم

اليسار القديم مصطلح يطلق على الديمقراطية الاجتماعية القديمة، ومفهوم المجتمع المدني عند أصحاب هذا الاتجاه يحمل معاني السلبية وعدم الفاعلية الحقيقية، ذلك أنّ المجتمع المدني هنا مجرد خاضع للدولة ليس إلا، فهو يؤمن بالتنظيم الجماعي الذي تكون فيه اليد العليا للدولة، وليس هناك مساحة للعمل الفردي إلا فيما ندر، ومن ثم فهو لا يؤمن بفكرة السوق المفتوح. كما أنّ لديه - فيما يذهب إليه الدكتور الخشت - نزوعًا قويًا نحو الحياة الآلية، ويرى التدخل الشامل للدولة في الحياة الاقتصادية

1- Gramsci, Selection from the Prison Notebook, edited and translated, by quintin Hoare New York, international publishers, p 267

2- ibid. p 267, 268

والاجتماعية، ويلزمها بإتاحة السلع والخدمات العامة(1).

ز - المفهوم في تصور الليبرالية:

المجتمع المدني يحتل مكانة كبيرة في التصور الليبرالي، إذ إنّه يتمتع بحرية أكبر من أي تصور آخر ، وقد عرضنا لذلك عند كلّ من جون لوك وتوماس بين وآدم فيرجسون ويعدّ هذا التصوّر تعبيراً عن الليبرالية عموماً التي تنادي بالحرية في مجاليها الاقتصادي والسياسي، كما أنّها اتجاه يؤمن بالتعددية المذهبية والدينية والمواطنة وحقوق الإنسان، ويسمح هذا الاتجاه بتكوين الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية والنقابات العمالية التي تعبر مصالح المنتمين إليها وتدافع عنها، كلّ ذلك في إطار ديمقراطي برلماني صرف، يفصل بين السلطات الثلاث : التنفيذية والتشريعية والقضائية.

ومن ثم فإنّ مفهوم المجتمع المدني عند اليمين الليبرالي الجذري يؤكد الاستقلالية التامة للمجتمع المدني وعدم خضوعه لأي شكل من أشكال المراقبة من الحكومة، ويرى أنّ دور الحكومة ينبغي أن يكون صغيرًا ومحدودًا جدًا، ونزعته السوقية غير محدودة ومبالغ فيها، كما أنّ له نزعة أخلاقية استبدادية ومتسلطة، ويؤكد النزعة الفردية الاقتصادية، أمّا سوق العمل فهو حرّ بشكل مطلق (2) .

غير أنّ مفهوم المجتمع المدني عند الليبرالية- كما هو عند غيرها- مرتبط بدلالات أيديولوجية، فالرؤية الليبرالية تختلف عن رؤية اليسار، فالمجتمع المدني في الرؤية الأولى م على حرية الإرادة

1- انظر د. محمد عثمان الخشت الطريق الثالث في عالم متغير جريدة الأهرام، صفحة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 15/ 11 / 1999م.

2- انظر د. محمد عثمان الخشت المجتمع المدني والمواطنة 72.

والمسؤولية الفردية والتطوّع المرتبط بتحقيق المصلحة العامة، بما يعني أنّها رؤية تتيح أن يعمل الأفراد على صنع مصيرهم بأنفسهم، وباستطاعتهم الأخذ بيد غيرهم إلى تحديد مصيرهم أيضًا، وهذا من شأنه أن يكون له مردود إيجابي يتيح إنشاء الجمعيات التطوعية وجمعيات الأوقاف الخيرية والمنتديات والنقابات والنوادي والأحزاب وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني، وهي كلها تمثل بعدًا تنمويًا يساعد السلطة التنفيذية في القيام بالأعمال الموكولة إليها. وتتضح هذه الرؤية بصورة بارزة بمقارنتها بالرؤية الهيجلية أو الرؤية الماركسية والشيوعية فرؤية هيجل تقوم كما تبين على أنانيّة المجتمع المدني وتبادل المنفعة، وهذا يفسر سبب انحسار المجتمع المدني عنده وتقلّصه في مقابل التوسع في كيان الدولة، في حين كانت الرؤية الماركسية والشيوعية مرتبطة بالنظام الطبقي الذي لا يتّسم بأي نوع من التكافؤ أو العدل الاجتماعي، وهذا يفسّر بدوره ذلك الاتجاه الذي يرفع راية تهميش دور المجتمع المدني، ومحاولة الإجهاز عليه.

ح -المفهوم في تصوّر الطريق الثالث:

تبلور مصطلح الطريق الثالث عند أنتوني جيدنز في كتابه: الطريق الثالث.. تجديد الديمقراطية الاجتماعية، وهذا الاتجاه يحاول التغلب على السلبيات التي نتجت من الديمقراطية الاجتماعية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة بحيث تكفل السلطة الحاكمة المجتمع المدني الذي يعمل بكامل حريته مع وجود نظام لتبادل ،المراقبة، فالسلطة لها مواردها الضرورية والتي لا غنى عنها في تقديم المساعدات للمناطق الأكثر احتياجًا، عن طريق تحسين

مستوى معيشة الأفراد أو من خلال تقديم القروض الصغيرة التي تعمل على تنمية اقتصادية محلية، كما أنّ السلطة الحاكمة ملزمة بمراقبة المجتمع المدني في حالة الخروج على المبادئ المتعارف عليها، أو في حالة غلبة المصلحة بين أفراد المجتمع المدني، في حين أنّ المجتمع المدني الفعّال يصون الأفراد ويحميهم من طغيان الدولة وبطشها (1) .

ثانيًا – الأسباب والمناخ الذي أدى إلى ظهور المصطلح:

يمكن القول إنّ هناك ثلاثة أسباب رئيسة لنشأة المجتمع المدني تنضوي تحتها العديد من الأسباب الفرعية، وهذه الأسباب تعبرعن ثلاث مراحل رئيسة فى نشأته تتربط بها ولا تنفصل عنه. ومن ثمّ يمكن النظر إلى علاقة المجتمع المدني بالدولة في الغرب من خلال ثلاث مراحل:(2)

الأولى، تمتد من ميكيافيلي حتى الثورة الفرنسية، وكان مطلب المجتمع المدني فيها اتحاد القاعدة الاجتماعية مع البنية السياسية لتشكيل الجسد الاجتماعي بهدف إقصاء الكنيسة عن الحياة العامة، واستقلال الدنيوي عن السماوي.

الثانية، بعد الثورة الفرنسية كان هدف المجتمع المدني استقلال المجتمع عن الدولة.

الثالثة في القرن العشرين إيجاد مساحات تلاق مع الدولة لتحقيق الرفاه للإنسان.

1- انظر أنتوني جيدنز الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية المتعالية، ترجمة د. أحمد زايد، و د. محمد محيي الدين القاهرة المجلس الأعلى للثقافة، 1999م، ص المقدمة.

2- انظر محمد مرسي، بين الدولة والمجتمع المدني مقال منشور بموقع إضاءات في 17 يناير 2017م.

تطوّر مفهوم المجتمع المدني كما قلنا سابقا في القرنين السابع عشر والثامن عشر في الفكر الغربي مواكبًا في ذلك الحركة الفكرية والفلسفية التي ظهرت في ذلـك الوقت فقـد كـانت هناك ثورتان في الغرب ثورة فكريـة من جانب وثورة صـناعية من جانب آخر، وتعـدّ نظريـة العقد الاجتماعي الأساس الـذي انطلق منه مفهوم المجتمع المـدني، فقـد كانت مرحلـة العقد الاجتماعي تاريخيًا هو المرحلة التي بلورت فكرة المجتمع المـدني في أوروبا. فلا شكّ في أنّ رواد الحركـة الفلسـفية في إنجلترا وفرنسا من أمثال توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسـو دأبوا على التأسـيس لتوافق تعاقدي، ونظرية اجتماعية كانت مؤسـسة على ضرورة وضع حدود فاصلة بين الدولة والمجتمع ؛ تأسيسا للقضاء على النظام الاسـتبدادي، وقد ظهر ذلك جيدًا عند توماس هوبز وجون لوك وجون استيوارت مل ، فقد كانت مهمتهم الأساسية بناء مجتمع منظم قائم على أساس من العقد الاجتماعي أو الاتفاق التعاقدي، الذي مهد السبيل للمجتمع المدني الذي يسـتطيع أن يقوم بمهامه خارج تسلّط الدولة في دولة تعاقد قانوني وإنساني.

يكفي أن نـدرك أن الذي مهد السبيل لنشأة المجتمع المدني وتطوّره تلك الثورات الأوروبية، التي قامت ضدّ نظام الحكم الملكي، فأزيلت كلّ الامتيازات التي كان يحصل عليها النبلاء والأمراء والحاشية، بما لهم من حقوق امتلاك الأراضي الأقطاعية، والمجالس العرفية الكنسية ومبـدأ التوريث على الحكم، لتؤسـس دولـة جديـدة تقوم على حكم الشـعب لنفسه، وتؤمن بقيم المواطنة. ومن ثم وجد المجتمع المدني يتطوّر مع الأحداث شيئًا فشيئًا،

يقوم على عوامل الكفاءة الذاتية وليس عوامل الدم أو الحسب أو القرابة، مجتمع يدين بالأنشطة الاقتصادية، في ظلّ سلطة سياسية

غير مستبدة.

ومن ثمّ كان العقـد الاجتماعي مؤذنا بالقضاء على مرحلة ما يسـمّى بالحالة الطبيعية أو حالة الحرب، وما إن تطوّر مفهوم العقد الاجتماعي حتى بدت فكرة المجتمع المدني تتطور معها بالتبعية، بحيث يكون المجتمع المدني قادرًا على تسيير أموره في إطار خارج عن إطار الدولة، مع أنّه مكمل لها في الحقيقة.

وإذا كانت نشأة المجتمع المدني في إنجلترا وفرنسا مواكبة لفكرة العقد الاجتماعي الداعي للانتصار على حالة الحرب، فإنّ الأمر في ألمانيا على يـد هيجل كان مختلفا، لأنّ فكرة العقـد في ذلك الحين قـد تبلورت على يـد السابقين، وبرغم أنّ فكرة العقـد الاجتماعي لم يكن لها مردودها على فكر هيجل في كتاب أصول فلسـفة الحق، فإنّ مفهوم المجتمع المـدني عنده كان يهدف من ورائه إلى محاولة اللحاق بالركب الإنجليزي الفرنسي، وتلافي مرحلة التأخر التي كانت عليها ألمانيا بالمقارنة بإنجلترا وفرنسا في ذلك الوقت.

وهيجل نفسه كان المجتمع المـدني يمثل لـديه خطوة على طريق تحقيق الدولـة القومية التي يأمل بها واقعيًا، فالمجتمع المدني كان رحلة متقدمـة على مرحلـة الحالـة الطبيعيـة أو حالـة الحرب التي كان يحاربها على الـدوام، ومن ثمّ فالمجتمع المدني برغم كونه يمثل مجموع العلاقات القانونيـة والاقتصادية والاجتماعية التي تقيم على أساسـها العلاقات بين الأفراد، فإنّ ذلك في نظر هيجل خطوة على طريق تحقيق دولته القومية المأمولة.

ص: 54

في حين إذا نظرنا للفكر الماركسي «فإنّ المجتمع المدنيهو الأساس الواقعي للدولة التي تستمد وجودها واستمرارها من ظاهرة انقسام المجتمع إلى طبقات وأنّ الدولة هي أداة لتوظيف استمرارية سيطرة الطبقة الاقتصادية الأقوى على الجميع ، وبالتالي فهي تعبر عن الصراع الطبقي وتمثل ديكتاتورية الطبقة الأقوى»(1) فماركس كان يتخذ من قضية الفصل في الاقتصاد السياسي بين الدولة المجتمع نقطة البدء بالنسبة له في تشكيل فكرته عن المجتمع المدني.

الأطوار التي مر بها المجتمع المدني:

الطور الأول:

يمكن تقسيم الأطوار التي مرّ بها المجتمع المدني والتي تلقي لنا الضوء على المناخ الذي ظهر فيه .

وكذلك الأسباب الفاعلة التي جعلته في بؤرة الصدارة، إلى مجموعة من المراحل(2)، هي على النحو التالي:

الطور الأول:

وهذا الطور هو طوّر القرنين السابع عشر والثامن عشر، وهي فترة سطوع فجر الرأسمالية، وقد احتلت قضية المجتمع المدني فيها مكانة كبيرة ، حيث حاول مفكرو هذين القرنين العمل على قيام المجتمع المدني بدور سياسي يساعد على تحطيم الأسس الدينية الكنسية، والنظام الارستقراطي، باعتبارهما في نظرهم من العوائق التي

1- خالد جاسم إبراهيم، الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2013م، ص 40 .

2- اعتمدنا في تقسيم هذه الأطوار علي كتاب على عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني قراءة أولية، القاهرة، دار المحروسة، الطبعة الأولى، 2004م، ص 19 وما بعدها.

تقيـد وصول المجتمع المـدني إلى غاياته وأهـدافه التي كانوا يرمون إليها، فقد أردوا بناء اتجاه سياسـي يرتبط بالمجتمع ويعبر عنه بعيدا عن التسلّط الكنسي القائم على نظرية التكليف الإلهي أو الإرث العائلي ومن ثمّ فقد حاول هؤلاء المفكرون نقل السيادة من كونها سيادة الحق الإلهي الكنسـي إلى سـيادة الشـعب لنفسه، وهـذه الفكرة الرئيسـة التي كانت تقوم عليها الحداثة الغربية، ويعد أبرز رواد هذه الطور أو هذه المرحلة الأولى في نشأة المجتمع المدني توماس هوبز وجون لوك وتوكفيل ومونتسكيو وجان جاك روسو وغيرهم.

وبالنظر إلى جهود توماس هوبز (1588 – 1679) نجدها تصبّ في هذا المنحي القائم على استهداف المجتمع المدني في تحقيق سيادة الشـعب لنفسه عن طريق اختيار نظام الحكم الـذي يرتئيه وفق عمليـة سياسـية منظمة والقضاء على كلّ مظاهر الحكم المطلق المبني على أسـس كنسية، وفق نوع من العقد الاجتماعي الذي ينتقل فيه الشعب من حالة الطبيعة إلى حالة المدنية. بيد أنّ هوبز كان له مواقفه التي تعدّ ضربًا لسـيادة الشـعب ومبادئ المجتمع المـدني، حيث نادى خلافا لجان جاك روسو بأنّ السـلطة سـلطة الحاكم مطلقة ومهيمنة على كلّ شيء في المجتمع بما فيها الـدين(1)، اسـتنادا منه إلى أنّ المجتمع المدني المنظم سياسـيًا يستلزم فرض قوة رادعة على نطاق ،واسع فرغبة الإنسان في حفظ ذاته عند هوبز تقتضـي وجود سـلطة سيادية تستطيع أن تقيم الشروط الدنيا للسلم الاجتماعي، فالمجتمع المدني لا تقوم له قائمة عنده إلا بالسيادة، ويُؤسّس بالسيادة، ولا

1- انظر توماس هوبز ،الليفاثان ص 114، 175 ، 216.

يمكن تمييزه شكليًا عن الدولة(1). وهذا يؤكد المناخ الذي ظهر فيه مفهوم المجتمع المدني عند هوبز كان يستلزم وجوده باعتباره الجسر الذي يجري العبور عليه من حال الفطرة إلى حال التنظيم السياسي السيادي .

في حين اختلفت نظرة جون لوك للمجتمع المدني عن نظرة توماس هوبز، بخاصة أنّ الظروف التي أحاطت به جعلته يتخذ المجتمع المدني كنقطة ارتكاز للقضاء على العديد من الإشكاليات السياسية خاصة، فالمجتمع المدني عند لوك إنما كان هدفه الرئيس يكمن في معالجة انحصار السلطة في يد فرد واحد أو مجموعة من الأفراد، الذين لا هم لهم إلا إشباع رغباتهم وشهواتهم نحو التسلّط والسيطرة ،والاستبداد والعمل على نقلها إلى يد الشعب، بحيث تتحوّل من كونها سلطة خاصة في يد حاكم فرد أو طائفة كنسية إلى سلطة عامة، تكون فيها الكلمة للشعب.

أما روسو فقد كان مؤمنًا بوجود عقد اجتماعي قائم على إرادة شعبية تكون لها الكلمة في اختيار الحاكم، فضلاً عن أنّ سلطة الحاكم لا هي مقدسة كما هي الحال في الحكم المطلق، ولا هي مطلقة وغير محدّدة كما ذهب هوبز، ومن ثمّ العقد الاجتماعي وشرعية السلطة عنده صنوان لا يفترقان فكلّ منهما ملازم للآخر، فلا مجال لسلطة شرعية دون عقد اجتماعي، كما أنّه لا مجال لعقد اجتماعي لا يؤدّي لسلطة شرعية، ومن ثمّ فالعقد الاجتماعي عملية أساسية يجري بموجبها الانتقال من الحالة الطبيعية حالة الحرب إلى حالة المجتمع المدني المؤهّل لقيادة المجتمع إلى مرحلة

1- انظر جون إهر نبرغ، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، ص 154 .

الحداثة، ومن ثمّ فهناك ارتباط وثيق عند روسو بين المجتمع المدني والعقد الاجتماعي(1).

في حين نجد أنّ هناك ظروفًا تاريخية أخرى هي التي جعلت المجتمع المدني بارزاً بصورة أخرى عند آدم فيرجسون، فآدم فيرجسون أراد أن ينقل المجتمع المدني من كونه يعتمد على المصالح الخاصة، والعمل على تأسيه على المشاعر الأخلاقية الفطرية، فلم يكن المجتمع المدني قائماً عنده على المصالح الخاصة بغرض البقاء، وإنما كان تعبيراً عن التطوّر الأخلاقي والعلمي، ومن ثم كان المجتمع المدني عند هيجل يقوم على التأسيس لعلاقات أخلاقية مشتركة، بديلا للعلاقات الذاتية القائمة على المصلحة أو المنافع المتبادلة.

ولكن إذا كان فيرجسون يؤمن بالروابط القائمة على المحبة والتعاون والإيثار لتأسيس مجتمع مدني قوي وراسخ، فهل كان مؤمنًا بأنّ تلك الروابط تستطيع مواجهة ضغط السوق وما سيتبعه من النظام الرأسمالي؟ إنّ المجتمع المدني تحوّل شيئًا فشيئًا إلى أداة لصناعة الثروة ،والمال، بل تحوّل من الاجتماع والعمومية إلى الخصوصية، وهذا ما كان يمثل ريبًا وقلقا، ومن ثمّ «كان فيرجسون يقف على أعتاب بدايات التطور الناضج لمجتمع السوق، واستبق ما سيفعله مجيء الرأسمالية بالجماعة الأخلاقية المتجسّدة التي كانت بالنسبة له نموذجًا للمجتمع المدني، ولكنه لم يستطع أن يرى المستقبل بوضوح كبير كان تسليع العلاقات الإنسانية حوالي عام 1767، وهو وضع أكثر تقدّمًا على نحو لافت مما كان عليه

1- انظر جان جاك روسو العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، ترجمة عادل زعيتر، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، الثانية، 1995م، ص 46 .45 .

الحال أيام جون لوك، كان هـذا التسـليع يقوّض المجتمع المـدني القديم ويقيم شـروط مجتمع جديد كان فيرجسون قادرًا على أن يعبر عن بعض الموضوعات الأساسـية التي سـتؤطّر مدارك الاقتصاد السياسي البريطاني الكلاسيكي، في الوقت نفسه الذي سعى فيه إلى إضفاء صفة أخلاقية على أفكار لوك، وإحياء التقاليد القديمة للحياة الأخلاقية . »(1) غير أنّ الكشف عن العلاقات الاجتماعية الرأسمالية كان في حاجة إلى فحص متأن للمعايير الجديدة، وهذه كانت المهمة التي نذر آدم سميث نفسه لها.

ويعد آدم سـميث أول من قدّم المجتمع المدني البرجوازي فعمل جدّيًا على مزج الأنشطة الاقتصادية والأسواق المستندة إلى تقسيم العمل بالمجتمع المدني، ومن ثمّ فقد أسـهم على غرار لوك في تأكيد القاعدة الليبرالية القائلة بأنّ أنشطة الناس في الأسواق وليس في السياسة، هي التي تصـنع من المجتمع المـدني لحمـة واحـدة، ومن ثمّ أصـبحت الفضـيلة العموميـة تتولّد من النتائج غير المقصودة للفعل الاقتصادي المعني بمصـلحته الذاتية، وليس عن السياسـة(2). وهـذا يعني أنّ آدم سـميث حاول إقامـة مجتمعه المـدني على أسـس اقتصادية وقوانين السوق، محاولاً تهميش الجانب السياسـي بقـدر المسـتطاع، غير أنه وهو في سبيل ذلك لم يسـتطع أن ينفك عن مبـدأ المصـلحة ،الذاتية، فالرغبـات والشـهوات للأـفراد الـذين يهتمون بمصـلحتهم الشخصـية صارت أساسًا للوصول إلى الفضـيلة العموميـة، فليس المقصود إذن الصالح العام كصالح عام ،

1- جون إهر نبرغ، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، ص 193.

2- انظر جون إهر نبرغ السابق، ص 212.

وإنما المقصود من خلالها المصالح الشخصية للأفراد، التي ينتج منها توجّه عام يسميه سميث الفضيلة العمومية التي تتحقق عن الفعل الاقتصادي المبني على المصلحة الذاتية.

الطور الثاني:

يمثل هذا الطور القرن التاسع عشر، وهو القرن الذي تلاشي فيه تدريجيًا النظام الإقطاعي في أوروبا نهائيًا، نتيجة الانتصارات المتتالية التي حققتها الرأسمالية على المستوى الاقتصادي، تلك الانتصارات التي تلاها انتصارات على المستوى السياسي، فقد شهد القرن التاسع عشر قطيعة شبه كاملة مع النظام الإقطاعي، حيث حققت الرأسمالية ثورتها الصناعية، وعملت على نقل السياسة من المجال الكنسي الديني والمجال العرفي إلى المجال الاجتماعي، أي جعلتها حقيقة تعاقدية، وجرى تصفية النظام الحرفي، ونشوء الاقتصاد النقدي، وتحلل الملكيات الإقطاعية، وقد كان لهذه التغيرات تأثيراتها في الأفراد والمجتمعات؛ حيث أدت إلى الانسلاخ من علاقاتهم القديمة ممّا طرح بقوة قضية المجتمع المدني وإعادة بناء المجتمع المدني الصناعي على أسس جديدة وفهم حقيقته التي آل إليها، وقد تصدّى لهذه القضية بعض مفكّري هذا القرن كهيجل وماركس(1) .

لقد كان للثورة الفرنسية أهمية تاريخية كبيرة في فتح باب الحرية وهو الأمر الذي تأثر به هيجل كثيراً ، فالحرية أصبحت مطلبًا لكلّ من المجتمع والدولة، وهذا ما أدّى إلى تفعيل مبدأ الحرية على أرض الواقع العملي في فرنسا ومنها إلى بقية الدول الأوروبية، ولا شكّ

1- انظر خالد جاسم إبراهيم الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني، ص 30، 31.

في أنّ الحريـة تسـتلزم اسـتخدام العقل، فالعقل هو الـذي يكبـح جماح الحرية، ويجعلها تسـير وفق مقتضـياته هو، ومن ثمّ كان المجتمع المدني عند هيجل يعمل على تطبيق شروط التفكير الحرّ في حياتنا، بحيث يعمل الإنسان بوعي على تحقيق ذاته، وعليه صارت الحرية هي المبـدأ الذي لا غنى عنه وأساس كلّ نشاط في المجتمع – ومن ثمّ –العالم– يهدف إلى تقرير مصـير لجماعة من الناس كبرت أم صـغرت، ومن ثمّ فقـد كان التاريـخ الإنساني لا ينفك عن الحريـة في نظر هيجل، لأنّ الحريـة تعني الوجود، فلا تاريـخ حقيقياً للإنسانيـة دون وجود حقيقي للحرية.

وقـد فتـح هذا التصوّر الهيجلي للحرية الباب على مصـرعيه أمام النظريات الحديثة التي تتناول المجتمع المدني بالدراسة بعيدًا عن الدولة، فكان أول من طوّر مفهوم الحداثة باعتبارها ميادين متعددة، فوضع بذلك نهاية للاتجاهات النظرية المبكرة التي كانت سائدة، وجعل ميادين الحياة الاجتماعية الثلاثة : العائلة والمجتمع المدني والدولة بني مختلفة التطور الأخلاقي، بل جعلها لحظات متصـلة منفصلة من الحرية، بحيث يتحقق فيهـا تقرير المصـير الـذاتي للأـفراد، في المجتمعـات الأخلاقيـة الأـوسع التي يتخـذ فيهـا الأشـخاص الأـحرار خيـاراتهم الأخلاقية(1).

غير أن مبـدأ الحرية عند هيجل كأساس للمجتمع المدني اصـطدم بنزعته نحو الذاتية أو الأنانية التي أسّسه عليها، فالمجتمع المدني يزدهر بوجود الإنسان الذي انفك من قيود الماضي ونظامه الإقطاعي، ليدخل في عصره الجديد بنزعة اقتصادية قوامها الحفاظ

1- انظر جون إهر نبرغ، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، ص 241.

على المصالح الخاصة، التي تنظمها قواعد السوق، في ظلّ حداثة آلت على نفسها الانفكاك من كلّ مظاهر الماضي، ومن ثم كان المجتمع المـدني المناسب عنـد هيجل هو مجموعـة العلاقات الاجتماعيـة التي تعمل بمعزل عن الدولـة، وهذه العلاقات تقوم على مبدأ المصالح المتبادلة، المتأصلة في الوعي الفردي للأفراد.

وهـذا السـعي الـدائم نحو المجتمع المادي الجديد جعل نظرة هيجل للمجتمع المدني قائمة على المنفعة، ومن ثم كان المجتمع المدني عنده مجتمع المصالح الذاتية، فقد كان عنده ساحة للصـراع والسعي الدائم نحو التملك، كما كان ساحة للانقسام، ولا يستطيع التحكّم في مجتمع مثل هذا غير الدولة الشـمولية، التي تطلق يدها في كلّ شـيء حتى شؤون المجتمع المدني، ومن ثمّ فلها الهيمنة عليه، ولا يستطيع العمل بمعزل عنها .

أما ماركس فقد حاول في البداية السير خلف هيجل في فكرته السائدة عن المجتمع المدني باعتباره كيانًا قائماً على المصلحة الذاتية، إلا أنه سرعـان ما فطن إلى أنّ نظام الحاجات الهيجلي لا يلبي حاجته ونظرته عن المجتمع المـدني، بخاصـة أنّ الفكرة عنـد هيجل فقـدت الأداة الواصـلة بين الظاهرة الاقتصاديـة السياسـية والظاهرة الاجتماعيـة، وهذا ما حاول ماركس إتيانه وفق توجه مادي في نظرته للدولة والمجتمع المدني ومن ثم بدأ بالاهتمام بالمسألة الاجتماعية، بخاصة أن قضـية فشل الثورة الفرنسـية في تحقيق المساواة على المستوى الاقتصادي قد أثارت انتباهه، فقـد كانت هـذه المسألة مثار نقاش وتحليل كبير من قبل اليسار قبل ماركس وقد أكمل هو ذاته ذلك، محاولاً تفسـير العديد من الإشكاليات

ص: 62

الاجتماعيـة والاقتصاديـة التي وجـد صـعوبة في حلّها سياسـيا، ومن ثمّ رفض فكرة المجتمع المدني عند هيجل، وحاول البحث عن بديل مقنع من وجهة نظره لهذه الإشـكالية، بخاصة أنه واكب تاريخيًا تسارعًا كبيرًا صـناعيًا وتطورات سياسـية، جعلته يعمل على إرساء نقد مادي للشروط الاجتماعية، وهو الأمر الذي جعل نظرته للمجتمع المدني نظرة متطرفة كثيراً، أوصلته إلى حد رفض المجتمع المدني ذاته.

فقـد كان ماركس ينطلق في فكرته عن المجتمع المـدني على ضـرورة الفصل بين الأمور الخاصـة الذاتية والأمور العامة أو السياسـية، وهو الفصـل الـذي تبعه فصل من نوع آخر، وهو فصل المجتمع المـدني عن الدولـة، وهـذا الفصل كان مبنيّاً عنـده بالأساس على إفراغ الـدين المسـيحي من المضـمون السياسـي، وإفراغ المجتمع المدني أيضًا من الجوانب السياسية، ولذا يذهب إلى أنّ الدولة المسيحية الكاملة من وجهـة نظره هي الدولـة التي تعرف بكونها دولـة دون النظر لديانة مواطنيها، وأنّ تحرّر الدولة المسـيحية من الدين المسـيحي لا يعني تحرّر الإنسان الحقيقي من الدين(1).

ومن ثمّ جعل القضـية الجوهريـة قضـية كيفيـة الاتجاه بالمجتمع المدني اتجاها ديمقراطيًا، بحيث يجعل منه هدفًا لنشاط ديمقراطي ارتآه، بهـدف التحرّر من الأفكار التي طرحها هيجل ومن سـبقه، فعمل على نقـد المجتمع المـدني بما يقوم عليه من علاقات قائمـة وتحويله إلى وجهة أخرى، إذ كان يرى أنّ المساواة أمام القانون والثورة

1- Karl Marx, On the jewish Question, in: Karl Marx, Frederick Engels: CollectedWorks, vol.3 p. 155.

السياسية هما البديل لإقامة ديمقراطية اجتماعية، يتحول المجتمع المدني بناء عليها التحوّل الذي يرتئيه. وعليه فقد كان المجتمع المدني عند ماركس منبثقاً من طبيعة الظروف التي مر بها المجتمع الألماني في تلك الفترة، فقد كان يبحث عما يسمى الانعتاق الألماني، ولن يتحقق هذا الانعتاق إلا من خلال البروليتاريا، «إنّ البروليتاريا في الوقت الذي تعلن فيه انحلال النظام العالمي القائم حتى وقتنا هذا، فهي تكشف عن سرّ وجودها، حيث إنّها تمثل في الحقيقة انحلال النظام العالمي.»(1) وعليه فإن البروليتارية عند ماركس- وهي الطبقة التي تبيع قوة عملها - لا تقوم في ظنّه إلا على تحرير الإنسان ونفي المجتمع المدني مطلقًا، ويستند في ذلك إلى أنّ الطبقة العاملة في تطوّر تاريخي مستمر ومتطوّر، فالطبقة العاملة بعد الثورة الفرنسية ألغت الطبقية كلّها، وهذه الطبقة هي القادرة عنده على ألغاء المجتمع المدني وإنشاء اتحاد يقضي على الطبقات وما تترتب عليها من صراعات وهذا يؤكّد أنّه إذا كانت المادية القديمة تعتمد على المجتمع المدني، فإنّ المادية الجديدة عند ماركس كانت تعلن أنّها ترفع راية الاتحاد الإنساني، مع تحفّظنا على هذا الرأي.

الطور الثالث:

وبدأ هذا الطور في الربع الأول من القرن العشرين على يد أنطونيو جرامشي، وقد قدّم لنا أفكاره في كتابين شهيرين هما: دفاتر السجن والأمير الحديث، وقد طرح موضوع المجتمع المدني في ظلّ هيمنة

1- Karl Marx, Contribution to the Critique of Hegels Philosophy of law, in Karl Marx, Frederick Engels: Collected Works, vol.3 P. 8

وسيطرة طبقية واضحة، وعمل على تأكيد فكرته من خلال رافدين الرافد الأول الدولة بما تملكه من أجهزة تحقق لها الهيمنة السياسية، والرافد الثاني هو المجتمع المدني بما يمثله من أحزاب ونقابات وجمعيات ومؤسسات تعليمية ودور عبادة ووسائل إعلام(1).

بيد أنّ المجتمع المدني عند جرامشي لا يقوم على تهميش دور الدولة أو هيمنتها؛ لأنّه كان يرى أنّ العمل في مجال المجتمع المدني يمثل جزءًا من إطار عمل الدولة، وهذا يفسر لنا اتجاه جرامشي إلى أنّ المثقف لا يستمد قيمته إلا إذا كان عضويًا، بمعنى أن يكون فاعلاً في المجتمع ويرتبط بمشروع سياسي.

وتزداد أهمية المجتمع المدني ونضج مؤسساته لما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم، وما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية ثقافة بناء المؤسسات ثقافة الإعلاء من شأن المواطن، وتأكيد إرادة المواطنين في الفعل التاريخي وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي والمساهمة بفاعلية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات حتى لا تترك حكرا على النخب الحاكمة (2). ومن ثمّ يرى المفكر الإيطالي أنطونيو جرامشى أنّ المجتمع المدني ساحة للصراع داخل المؤسسات السياسية والنقابية والفكرية للمجتمع الرأسمالي، تمارس من خلاله الطبقة البورجوازية هيمنتها الثقافية أو تصعد من خلاله بشائر الهيمنة المضادة للطبقة العاملة (3).

1- Gramsci, Selection from the Prison Notebook, edited and translated, by quintin Hoare New York, international publishers, p 267

2- انظر .د أحمد ثابت الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم، كتاب المحروسة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر القاهرة، الطبعة الأولى، يناير 1999 ص 20.

3- د. مصطفى كامل السيد، مفهوم المجتمع المدني ومصر، ورقة مقدمة إلى مؤتمر مستقبل التطور الديمقراطي في مصر جماعة تنمية الديمقراطية 20 نوفمبر، 1997 القاهرة. ص 3 .

الطور الرابع:

وهي الفترة التي تبـدأ من العقـدين الأخيرين من القرن العشـرين، وإلى الآن، وهي تلك الفترة التي ربط فيها مفهوم المجتمع المدني بفكرة التنظيمات والمؤسسات ذات الجوانب الاجتماعية التي تعدّ عاملاً مساعدًا إلى جانب الدولة ولا يعمل تحت إمرتها، وهذا

يعني أنّ تلك المرحلـة تعـدّ مرحلـة متطوّرة عن المرحلـة السابقـة، فقـد اسـتعانت بجوهر الفكرة عنـد جرامشـي القائمة على المؤسـسات والمنظمات بعيدًا عن مرجعية الفكرة القائمة على الهيمنة والسيطرة.

وتجلى في هـذا الطور التاريخي من مراحل أطوار المجتمع المـدني الأهـداف السامية له التي تتمثل في حلّ العديد من الإشـكاليات التي تواجه المواطنين والعمل على تخفيف المعاناة التي يلاقونها، خاصـة تلك الفئة المهضومة والمهمشة التي ليست في حسـبان سـلطة الدولة ولا تشـملها عناية ،أجهزتها إنّ المجتمع المدني في تلك الفترة اعتبر شريكا أساسيًا للدولة، في تحقيق التنمية اللازمة والمجتمع والمشاركة في بنائه على مختلف الصـعد، وقـد اسـتطاع من خلال جهوده إعـداد العديـد من الكوادر الشابة والمؤهلة ودفعها إلى المشاركة في العمل المجتمعي بفاعلية، بخاصة أنه ظهر ككيان فاعل تنبثق عنه منظمات ومؤسسات استطاعت حشد الكثيرين من المخلصين وتوجيههم لخدمة المجتمع وتنميته.

وقد اسـتطاع المجتمع المدني بمؤسساته أن يمثل أداة للضغط الشعبي، يؤثر في السلطة السياسية، ويوجهها الوجهة الي يرتضيها في العديد من القضايا المجتمعية المهمة، فضلاً عن أنّه في الغرب

استطاع أن يكون ندا يمنع القطاعين العام والخاص من احتكار المجتمع، بيد أنه من أهم ما يميز تلك المرحلة من المجتمع المدني شيوع جوّ الحرية والاختيار الحرّ داخل منظماته ومؤسساته وهو الأمر الذي يعوزه القطاع الحكومي، الأمر الذي أعطاها القدرة على وضع السياسات الخاصة بهم وتحديد الأهداف وأنشطة العمل واختيار القيادات والأعضاء في انتخاب حرّ مباشر، وتعدّ هذه الأمور فضلاً عن الجانب التطوعي من الأمور التي أعطت لمؤسسات المجتمع المدني ثقلها في المجتمع وأريحية أكبر من نظيراتها الربحية، التي لا تستحوذ على ثقة المجتمع العام مثلها. ومن ثم شارك المجتمع المدني بفاعلية، وقدّر له التنامي على المستويين الأفقي والرأسي.

وبالجملة فإنّ هناك ثلاثة توجهات فكرية تحكم مراحل تطوّر المجتمع المدني (1):

الأول، الكلاسيكي، وهو الذي كان قائماً على أساس الربط بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي.

الثاني ،الحداثي، وهو الذي كان قائماً على أساس الربط بين المجتمع المدني والمصلحة الذاتية والحرية واقتصاد السوق.

الثالث، وهو التوجّه الذي عمل على تقييد سلطة الدولة وترسيخ قيم الحرية.

ومن ثم فإنّه بعد عرض الأطوار السابقة يمكن التأكيد إجمالاً – بناء على تصنيف أحد الباحثين أنّ مفهوم المجتمع المدني المعاصر نشأ من تصادم بين تيارين رئيسيين في الفكر السياسي الغربي؛ الأول تطوّر من ميكافيلي وهو بز عبر لوك وكانط ثمّ مونتسكيو وتوكفيل إلى

1- انظر جون ،إهر نبرع مرجع سابق، ص 16، 17.

مفكّري الليبرالية المعاصرة. أمّا الثاني فمر من هيغل عبر ماركس وغرامشي إلى هابرماس ومنظري اليسار الأوروبي الجديد. لكنّ المفهومين تقاربا بعد ذلك إلى حدّ كبير حيث انتقل الليبراليون من اعتبار المجتمع المدني ساحة توحّش تحتاج إلى سلطان الدولة إلى اعتباره ساحة تحضر وتواصل بناء. وعند اليسار المعتدل فإنّ المجتمع المدني تحوّل من فضاء هيمنة البرجوازية إلى فضاء شبه محايد، ثم إلى ساحة للتواصل الإيجابي (1).

1- انظر محمد مرسي، بين الدولة والمجتمع المدني، مقال منشور بموقع إضاءات في 17 يناير 2017م.

المبحث الثالث : أركان المجتمع المدني ومبادئه

أولاً أركان المجتمع المدني:

ص: 69

المبحث الثالث

أركان المجتمع المدني ومبادؤه:

يقوم المجتمع المـدني على مجموعة من الأركان، بصـرف النظر عن الاتجاه القائل بالاسـتقلالية التامة للمجتمع المدني عند الدولة، وعدم خضوعهـا لأيّ نوع من المراقبـة، وبصـرف النظر عن الاتجاه القائل بأنّ الدولـة هي المهيمن على المجتمع المـدني ومتحكمـة فيه، وهـذه الأركان مستخلصة من أهمية المجتمع المدني والإيمان بدوره في المجتمع عموماً، وقد تطرق أكثر من مفكّر إلى هذه الأركان على اختلاف يسـير بينهم، ومن ثم يمكن تنحية كلّ مظاهر الخلاف بينهم هنا، لننتهي إلى المنطقة الوسطى أو القاسم المشترك في قضية أركان المجتمع المدني.

ويمكن القول إذن إنّ أركان المجتمع المدني تتلخص في(1):

الركن الأول – الإرادة الحرة، إذ من المعلوم أن المجتمع المـدني بمؤسـساته ينطوي على التطوّع الحرّ القائم على محاولة الوصول إلى توفير أرضية مشتركة للتواصل بين الأفراد من جانب والسلطة من جانب آخر، وهذا التطوّع يقوم على إرادة حرة، ليس فيها أيّ نوع من الإجبار، إذ لو أجبر الشخص على أداء دور ما في المجتمع المدني لفقدنا قيمة المجتمع المدني على المستوى التطبيقي، إذ

1- انظر الخشت المجتمع المدني والدولة، ص 17، 18.

كيف يفعل خلاف ما ينادي له من مبادئ وأفكار.

الركن الثاني- التنظيم، ويتمثل التنظيم في ضرورة وجود لوائح تنظم العمل داخل المؤسسة أو الهيئة أو الجمعية، التي تنتمي للمجتمع المدني، وينظم العمل داخلها، ومن خلالها تتبين شروط العضوية، فضلاً عن وجود نظام عام يحدّد العلاقات بين مؤسسات المجتمع المدني، بعضها ببعض وبينها وبين الدولة.

الركن الثالث- قبول التعددية، ويعتبر من الأركان الأساسية للمجتمع المدني، فالتعدّد سُنّة كونية أودعها الله تعالى في الكون، ومن ثم كان على المجتمع المدني وهو في مرحلة تأسيسه لقيم نبيلة وإيجابية داخل المجتمع أن يؤمن بالآخر وحقوقه كاملة غير منقوصة.

ثانيا- مبادئ المجتمع المدني:

يقوم المجتمع المدني الفعّال على مجموعة من المبادئ التي يعدّ إرساؤها إرساء لمجتمع فعّال على الصعد كافّة، ومن هذه المبادئ:

أ- المساواة، فلا مكان لمجتمع مدني لا يساوي بين المختلفين في العقيدة أو العرق أو المذهب أو القبيلة أو الجنس أو غيرها من الاعتبارات، وإنما يجب أن تكون المساواة في الحقوق والواجبات على حدّ سواء، والأفضلية أو المعيار الفيصل في الحكم على عمل الفرد إنما ترجع إلى مدى اجتهاده والتميّز الحاصل الذي يقوم به، أو ما يمكن التعبير عنه بالكفاءة. وتحتل قضية المساواة بين الرجل والمرأة أهمية كبرى في سياق المجتمع المدني الغربي، إلا أننا نرى أنّ تلك المساواة المطلقة لا تتفق في نظر الشريعة الإسلامية، فالمرأة الغربية تأخذ في الميراث مثل الرجل، في حين أنّ الإسلام يقرّ بأنّ

للذكر مثل حظ الأنثيين، كما أنّ المرأة الغربية المطلقة وفقا لمبادئ المجتمع المدني تنال نصف ثروة زوجها ، وهذا ما لا يتفق مع الشريعة أيضًا، ومن ثمّ فإنّه يجب مراعاة تلك الاختلافات الجوهرية ونحن نتعامل مع هذا المفهوم وفق المنظومة الدينية الإسلامية.

ب- حريـة الاعتقاد، وهي من المبادئ الأساسـية للمجتمع المدني، فمادام المجتمع المدني مجتمعا حرا، فلا شكّ في أنه يقوم على حماية حريـة الاعتقاد، وهي تمثل مظهرا من مظاهر حمايـة الآخر المواطن المختلف مع عموم المجتمع الذي يدين بالعقيدة الأساسـية أو الديانة الرسمية للدولة.

ج- المواطنة المواطنة مصـطلح شامل لكل معاني الاعتراف بالآخر وحقوقه، إلا أنّه عند قطاع كبير - على مستوى الأفراد والدول - لا يُطبّق إلا على مسـتويات محدودة، فهو يطبق في دول التشدّد وجماعات تسييس الدين على المنتمين لها فقط، بل إنّنا قد نرى ذلك واضحا للعيان في العديـد من الدول الغربية التي تدّعي المدنية والديمقراطية ومن ثمّ نجد صـعوبة واضـحة في تحديد المعنى الدقيق لمصـطلح المواطنة. «ومع أنّ هناك كتابات كثيرة تناولت مفهوم المواطنـة، إلا أنه لا يزال مفهومًا إشـكاليا تختلف حوله التحليلات الفلسـفية، وتتعارض في شأنه النظريات الاجتماعية، ولم تنته النظريات السياسية إلى رأي أخير يوضح ماهيته، وبالتالي لا تزال تتباين في تحديد معالمه ومضمونه الأنظمة السياسية عبر العالم، بل عبر أحزاب الدولة الواحدة »(1).

1- د. محمد عثمان الخشت فلسفة المواطنة في عصر التنوير القاهرة، ط دار الثقافة العربية، 2012م، ص 9.

لقد كان ظهور الإسلام بمبادئه النقية وسماحته الواسعة نقطة تحوّل واضحة في تاريخ الإنسانية، نحو إرساء مضمون واضح للمواطنة في دولة تؤمن بحق الآخر عقـديًا وفكريًا وعرقيا- وعلى الصـعد كافّـة في العيش تحت سـقف وطن واحد تتكفّل الدولة فيه بتحقيق العدل والمساواة للجميع ولئن كان تطبيق مفهوم المواطنة قد مرّ في التاريخ الإسـلامي بعدّة تحولات تنتقص من قيمة المسلمين وتبين عدم تأثرهم بالمبادئ التي دعا إليها الإسـلام، فإنّنا نعتقد أنّ هذه التحوّلات كان لها نصيب كبير من التأثير فيما يشهده الواقع الإسلامي الآن الذي صار بعيدًا عن هذه المبادئ السامية، فقد اسـتبدلت التيارات الإسـلامية المتشدّدة بالدين تدينا وبالشـريعة تشـريعا؛ حتّى أضـحى الإسلام غريبًا في البيئة الإسلامية متهما من جراء الأفعال التي يرتكبها مدعو الأصولية.

يمكن القول إنّ المجتمع المـدني أساسه الإيمان بفكرة المواطنـة، فالمواطنـة تعني تقـدير الآخر ومسالمته وعدم التدخل في شؤونه وتأمينه على نفسه وما يملك، ولقـد تحقق ذلك في عهد النبوة؛ حيث اسـتقبل الرسول نصارى نجران بمسـجده وقام على خدمتهم بنفسه وسالمهم وأمر بحمايتهم وعـدم التدخل في شؤونهم الخاصة وأمنهم على أنفسـهم وملّتهم وأرضـهم وغائبهم وشاهدهم وبيعتهم وصـلواتهم لا يغير أسقفًا عن أسقفيته ولا راهبا عن رهبانيته.

وإذا كـان تاريـخ المواطنـة في الغرب لاـ ينفك عن تاريـخ الحداثـة، والاثنان معا لا ينفكان عن تاريـخ المجتمع المـدني؛ إذ كان المجتمع المدني جزءًا من تاريخ المواطنة الغربي والحداثة الغربية، فقد مرّ مفهوم المواطنة في الفكر الغربي بمجموعة من العقبات

حتى تشكل بصورته التي وصل عليها الآن، وقد أرساه العديد من المفكرين على مر تاريخ الفكر الغربي، بما يعني أنه لم يكن نبتا بلا بذر، أو طرحًا بلا حرث، بل لقد كان تاريخ المواطنة يرتبط ارتباطاً وثيقًا في أوروبا بتاريخ الحداثة، إذ لا نستطيع أن ننظر إلى المواطنة بمعزل عن الحداثة، فقد كانت كلّ مرحلة تاريخية من تاريخ الحداثة تعبيراً حقيقيًا عن المراحل التاريخية التي مرت بها المواطنة، فهما كالتوأم الملتصق ، لا ينفك أحدهما عن الآخر، وإن حدث هذا ماتا بلا عودة، وسقطا بدون نهوض . فهل نستطيع أن نغفل عصر النهضة في إيطاليا في القرن السادس عشر ؟ أم هل نغفل عصر التنوير بدءًا من بيكون؟ أم نغفل عصر فلسفة الأنوار في كلّ من ألمانيا وإنجلترا، عند كلّ من كانط وهيوم؟

ومن ثمّ يمكن القول إن مفهوم المواطنة في الفكر الغربي صار ذا أبعاد واضحة، فهو في التحليل الأخير المعنى الأساسي والمبنى الرئيسي الذي يضمّ معاني الحقوق والواجبات دون تمييز على أساس الدين أو اللون أو العرق أو اللغة، أو على أساس غيرها من أنواع التمييزات التي لا توجد إلا في دول التخلّف ومجتمعات الأنا فقط.

ونحن نرى من جانبنا أنّ مفهوم المواطنة في الفكر الغربي له جذوره التي سيق منها، وقد انتهى به هذا إلى الصورة التي تكونت في الفكر الغربي الآن، فقد انطلق المفهوم إلى إقرار مبادئ حقوق الإنسان على مستوياتها كافة السياسية والاقتصادية وحقوق التقاضي والحقوق الفكرية، والحقوق العقدية وغيرها، وهو الأمر الذي لا نجد له نصيبًا عند أي مفكرينا العرب قديما، حتّى بدا المصطلح كأنّه غريبًا في واقعه النظري – عن البيئة الإسلامية، على

الرغم من أنّ مضامين مفهوم المواطنة تجد لها مجالاً واسعًا داخل النص الديني المقدس.

ومن ثمّ انتهى مفهوم المواطنـة في الغرب إلى القول أنّها تمتع الشـخص بحقوق وواجبات، وممارسـتها في بقعـة جغرافيـة معينـة لها حدود محـددة، تعرف في الوقت الراهن بالدولـة القوميـة الحديثة، التي يسـتند إلى حكم القانون، في دولة المواطنة جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات. لا تمييز بينهم بحسب الاختلاف في الدين أو النوع أو اللون أو العرق أو الموقع الاجتماعي، وبالتالي فإنّ القانون يحقق المساواة داخل المجتمعات، ويفرض النظام ويجعل العلاقات بين البشر ،متوقعة أي تجري وفق تصور مسبق، يعرفه ويراضيه الجميع (1).

فالنصوص المقدسة تحتفي بمضامين قضية المواطنة وما تكتنفها من قضايا تعدّ في التحليل الأخير – اعترافًا من القرآن والسنة بقضايا حقوق الإنسـان وتأكيـدًا لها . إلا أنّه يمكن القول إنّه قـد اختلفت النظرة إلى المقصود بالمواطنـة في الوطن العربي والإسـلامي، وهـذا ما يجب أن يكون المجتمع المـدني فطنـا إليه، فهنـاك من نظر للمواطنـة على أنّها حقوق وحسب؛ إذ للفرد على هـذه النظرة أن ينال ما يشاء كيفما يشاء على النحو الـذي يشاء بصـرف النظر عن كون هـذا الفعل يتفق مع الدين والأعراف والتقاليد أم لا، وهي النظرة التي نرى أنّها لا تخدم الوطن ولا تخدم الدين وهناك نظرة تنظر للمواطنة على أنها حقوق وواجبات، ومن ثم فهي في نظرنا- تعبر عن الإيمان

1- انظر سامح فوزي المواطنة، ط مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الأولى، 2007م، ص 7 .

بالتعددية السياسية، وتؤمن بالحرية المقيدة، التي تقف عند حدود الإضرار بالآخرين، وتحمل في جعبتها الاعتراف بحقوق الآخر، وحقوق الملكية والحفاظ على حرية المال والنفس والعقيدة، وهي النظرة التي نرى أنها مقبولة دينا وعقلاً.

د- الإيمان بالحرية، فالحرية إحدى المكتسبات التي تكتسبها الشعوب، وهي في طريق تحقيق نهضتها الشاملة، ومن ثم فإنّ من المبادئ الرئيسة التي يعمل على تحقيقها إرساء قيم الحرية داخل المجتمع، شريطة أن تكون هذه الحرية مقيدة بثلاثة شروط الأول، أن تكون هذه الحرية في ضوء القانون والدستور، والثاني، ألا ـ يترتب عليها إلحاق الضرر بالآـخرين دون وجه حق، والثالث، أن يكون صاحبها أهلاً للتكليف، يتحمّل مسوؤلية أفعاله، ومن ثمّ ينال الجزاء المناسب في حال الانحراف. بيد أنّ الحرية بمعناها العام لا يتفق مع الدين، لأنّ هذا المعنى العام للحرية يتيح للفرد في الغرب أن يتزوج زواجًا مثليًا، أو أن يدخل في علاقة جنسية ما دون عقد زواج، وهذه أمور لا تتفق مع منظومة القيم الإسلامية.

ه - الالتزام بالواجب، فلا حقوق دون واجبات فزيادة وتأكيد النزعة والحقوق الفردية يجب أن يكون مصحوبًا بزياداة الالتزامات والواجبات الفردية، فالحق في عيشة كريمة مصحوب بضرورة إتقان العمل، وتعويضات البطالة حق للفرد، وواجب على الحكومة والمجتمع المدني معًا، لكن ليس بشكل مطلق، بل مصحوب بالالتزام بعدم التكاسل والحرص بالبحث المستمر عن العمل من خلال قواعد وآليات تمدد طبقًا لحالة المجتمع (1).

1- انظر الخشت المجتمع المدني والدولة، ص 20.

و الإيمان بوجوب التواصل الثقافي :

يؤمن المجتمع المدني بضرورة التواصل الثقافي بين الدول والأفراد على عدة مستويات، ومن ثمّ تكثر في ظله الملتقيات والندوات والمؤتمرات التي تعمل على إشاعة أسس الحوار والتسامح مع الآخر، وهناك مؤسسات مدنية دولية تقدّم منحًا لترسيخ ذلك التوجه داخل المجتمعات التي تقدّم تلك المنح، وهناك مؤسسات مدنية داخلية تحاول السير في الاتجاه نفسه، إلا أنّ الخوف هو أن تكون مثل هذه المنظمات أو المؤسسات مقدمة لغزو فكري.

وإذا كان هناك من ينتقد مقولة الغزو الفكري معتبراً إياها كلامًا فارغا ولا معنى له، فإنّه ينظر إلى معنى غير المعنى الذي نظر إليه معارضو الغزو الفكري، ففي حين نظر إليه على أنّ التواصل الثقافي أو الثقافة الوافدة خير للوطن والأمة من حيث إنّها إحدى سبل التواصل مع الآخر الغربي، فقد نظر الرافضون إلى الشق الآخر من هذه الثقافة؛ حيث إنّها بما تحويه من أفكار تخالف العقيدة والتقاليد تعدّ ضربًا للهوية العربية والثوابت الدينية.

ونحن نعتقد بدورنا أنّ الثقافة البنّاءة تفيد الوطن وتفيد الدين في آن واحد، غير أننا نرى بعض المفكرين في بعض المؤسسات المدنية يصدرون لنا نوعًا من الثقافة الهدّامة التي لا تتناسب مع شرع أو عرف وهذا النوع من الثقافة لا يمد جسورًا من التواصل والتحاور بين الحضارات، وإنما يمثل – بالأحرى – تغليبًا لثقافة غربية على ثقافة الأمم والشعوب. وقد يدلّ على ذلك ما يعج به مجتمعنا من أفكار دخيلة ومظاهر غريبة، لا تستند إلى ثقافة هادفة وإنما تنطوي على مساوئ يرفضها العقل والدين، بخاصة أن مجتمعاتنا في

قطاع كبير من أبنائها – بنت فكرتها عن الثقافة الغربية على الأمور الشكلية لا الجوهرية، فحصرتها في المأكل والملبس وغيرها من المظاهر الشكلية متغافلة عن جوهر هذه الحضارة من اهتمام بقيمة العلم والعمل والسعي الجاد نحو المستقبل، والإيمان بمبادئ

الديمقراطية والشورى في الحكم.

ثالثًا – مؤسسات المجتمع المدني:

مؤسسات المجتمع المدني عديدة ومتنوعة، ليست حكومية، ولا تتبع مبدأ الوراثة أو الدم أو غيرها وهي كما أكدنا سلفًا تقوم على الإرادة التطوعية الحرة، التي لا تدّخر جهدًا في الارتقاء بالمجتمع على مجموعة من المستويات، وهي تنشأ وتعمل وفق القوانين الموضوعة لها من قبل الدولة، ووفق مواد الدستور، وهذا لا يمنع أن تضع مؤسسات المجتمع المدني اللائحة والضوابط الخاصة بها، التي تسير عليها، وتضع من خلالها شروط العضوية، شريطة ألا تخلّ اللائحة أو الضوابط الموضوعة بمواد القانون أو الدستور. ومن ضمن مؤسّسات المجتمع المدني: المنظمات الحقوقية، الجمعيات الخيرية، الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، الاتحادات المهنية والاتحادات الطلابية والمؤسسات الصحفية الأهلية وليست الحكومية، والغرف التجارية، والنوادي الاجتماعية والرياضية، وغيرها من المؤسسات غير الحكومية، التي تنطبق عليها شروط المجتمع المدني.

ويمكن حصر مكوّنات المجتمع المدني من منظمات غير حكومية وروابط وجمعيات ومؤسسات وهيئات واتحادات،

ودراسة أنشطتها وتأثيرها العام، فيما يلي:

أ – مجموعات المصالح الخاصة: وهي المنظمات المهنية والاتحادات والنقابات والجمعيات التي تلتئم فيها شريحة معينة، ترتبط فيما بينها باهتمامات ومصالـح مشتركة ذات طبيعة اقتصادية، اجتماعية ومهنية، تحدّد السـياسات التي تدعو اليها، وتدافع عنها، إضافة إلى أنّ بإمكانها أن تتخذ مواقف عامة من قضايا ذات اهتمام عام تقع خارج الأمور التي تخصـها مباشرة. ومن أمثلة هذه التنظيمات الاتحادات المهنية مثل اتحادات الطلاب واتحادات العمال واتحاد الفلاحين واتحاد (الاقتصاديين) والنقابات المشكلة لها فضلا عن النقابات المهنية الأخرى مثل نقابات (المحامين،المهندسـين ، الأطباء المهندسـين الزراعين، الصحافين، الصيادلة، أطباء الأسنان المهن الصحية المحاسبين والمدققين المعلمين وغيرها)، التي تشكل رأس الحربة في جماعات الضغط السياسي والاجتماعي والعام(1) .

ب– مجموعة المصالح العامة (2). وهي مكونات المجتمع المـدني، التي تنشط في الاتجاه الاجتماعي العام، الذي يخص المجتمع كله. وتشـكل هـذه المجموعات جزءا من جماعات الضـغط السياسـي غير أنّه محدّد مقارنة بالمجموعة الأولى، لكنه ذو دور اجتماعي وتنموي وحضاري كبير، وفي حالة ارتقائه إلى مسـتوى رفيع في الأداء، فانّه سيشـكل قاعدة معلوماتية واسـعة لمراكز القرار السياسـي، فضـلاً عن أنّ أنشطتها ذات التوسع الأفقي ستكون ذا اثر ملحوظ

1– انظر هيثم طالب الحسـيني، دور وآليات المجتمع المـدني في مسار البناء الـديمقراطي السـليم للدولـة العراقيـة مجلـة النبأ العدد 84، تشرين الثاني، 2006م.

2– انظر هيثم طالب الحسيني، المرجع السابق.

في العملية السياسية الدستورية وبالذات طرح الأسماء ذات الفرصة الأكبر لتحظى بمقاعد ممثلى الشعب. ويمكن تحديد المكوّنات التالية لهذه المجموعات:

أولا: منظمات البيئة وحماية البيئة.

ثانيا : منظمات الرفاه الاجتماعي والاتحادات التعاونية.

ثالثا: منظمات حماية المستهلك.

رابعا: منظمات الحدّ من الجريمة والوقاية منها.

خامسا : منظمات الوقاية الصحية والخدمات الطبية.

سادسا: المنظمات التي تدعو إلى ثقافة معينة مثل منظمات (حقوق الإنسان، حقوق المرأة حماية الطفل، رعاية الأسرة، الأمومة والطفولة).

ح- هيئات الإعلام ووسائله غير الحكومية. وهي الهيئات غير الربحية المستقلة في سياساتها وبرامجها وميزانياتها اعتماداً على الدعم المالي، غير أنّه لا بد من أن يجري ترخيصها ومتابعة أنشطتها في الإطار التنسيقي والتقني العام، ولجهة ضوابط الأمن الوطني والاستقرار الاجتماعي، ويدخل ضمن هذه المجموعات الصحفيون العاملون في مؤسسات الصحيفة المقروءة والمسموعة والمرئية(1).

د - مكوّنات المجتمع العلمي. وهي المراكز البحثية العلمية والمؤسسات العلمية والكليات الأهلية، ومجمعات العلوم واللغة ومجالس البحث العلمي، والروابط الأكاديمية التي ينشط من خلالها المفكّرون والباحثون واصحاب الرأي والفكر، بما يطلق

1- انظر هيثم طالب الحسيني، المرجع السابق.

عليه تجمعات المجتمع العلمي(1).

ه – المشاريع الصناعية الصغيرة. وهي الورش الإنتاجية ومعامل الصيانة والأنشطة الصناعية الصغيرة الخيرية. إنّ هذه المكونات يكون لها دور حيوي في المجتمع، لجهة القضاء على البطالة، وامتصاص الحجم الكبير من العمالة الواسعة ولا سيّما غير المؤهلة تأهيلاً علمياً عالياً، فهي بذلك توفّر فرصاً للعمل، كما أنّها تؤهّل أعداداً من المهارات والمهن الإبداعية، التي تمثل سمة رفيعة للمجتمع وقاعدة للتراث الوطني. إنّ المشاريع التي يجري تشغيلها كجزء من أنشطة المجتمع المدني، كخدمة اجتماعية ستؤدي دوراً اجتماعياً، خاصة إذا ما جرى تنظيمها قانوناً وفق تقاليد ديمقراطية تتبع في اختيار إداراتها ومسؤوليتها (2).

و – واجهات المؤسسة الدينية. ومنها الهيئات الدينية والجمعيات المتخصّصة أو المهتمة بالتوعية والتثقيف الديني ولا يخفى أهمية هذه المكوّنات في التأثير الاجتماعي والسياسي، سواء في صنع القرار أو رفض وتأييد التكليف الحكومي، فضلاً عن كونها تمثل امتدادات طبيعية لحركات وتنظيمات سياسية (3).

وسوف نذكر بعض مؤسسات المجتمع المدني التي تنتمي إلى بعض المكوّنات السابقة، لنرى كيف تعدّ هذه المؤسسات من صميم المجتمع المدني، وهي على النحو التالي:

أولاً – منظمات حقوق الإنسان:

1– انظر هيثم طالب الحسيني المرجع السابق.
2– انظر هيثم طالب الحسيني المرجع السابق.
3– انظر هيثم طالب الحسيني المرجع السابق.

تعـد منظمـات حقوق الإنسـان من منظمـات أو مؤسّسات المجتمع المـدني، الـتي تقوم على إرادة تطوعيـة حرّة يجري بموجبهـا انضـمام الحقوقيين إليهـا برغبتهم، أو ربمـا بترشـيح من الجهات المسؤولـة، كما أنّه يقوم على تحقيق بعض المصالـح المسـتنيرة، وهي في التحليل الأخير مصالـح تخص حقوق الإنسان في الحريـة والتعليم والأمن والعقيدة وغيرها من الحقوق التي كفلتها له الشـرائع والقوانين، وعليه فإنّ منظمات المجتمع المدني تعدّ من المجتمع المدني.

ومن فقد صـرّح نافي بيلاي المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة في أكتوبر 2012 أنّ أولى عناية خاصة لمسألة معاملة الدول وعلاقاتها مع المـدافعين عن حقوق الإنسان والصـحافيين وباقي العناصـر الفاعلـة في المجتمع المـدني مؤكـدًا أنه لن تتحسّن حالة حقوق الإنسان بدون المشاركة الفاعلة لمجتمع مدني قوي حر ومستقل(1) .

فالمجتمع المـدني يساهم يوميا في تعزيز وحمايـة وتحسـين حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم ومهما اختلفت تسـميتهم المـدافعون عن حقوق الإنسان المنظمات غير الحكوميـة لحقوق الإنسان، نقابات المحامين النوادي الطلابية نقابات العمال المعاهد الجامعية، المدونين أو الجمعيات الخيرية التي تعمل مع فئات عرضة للتمييز – فإنّ العناصـر الفاعلة في المجتمع المدني تعمل لأجل مستقبل أفضل وتتشارك في أهداف عامة لتحقيق

---

civilsociety@ohchr.org -1

العدالة والمساواة واحترام الكرامة الإنسانية (1) .

وتقوم العناصر الفاعلة في المجتمع المدني بتأدية عملها في مجال حقوق الإنسان عبر طرائق عدة كحمل هموم المواطنين والرأي العام؛ العمل على رأب الصدع في المجتمعات التي تعاني بسبب الصراعات الدفاع عن الفئات التي تعاني التمييز أو الحرمان؛ تبادل المعلومات؛ مناصرة ومراقبة تنفيذ معايير حقوق الإنسان؛ التبليغ عن أي انتهاكات تتعلق بهذا الموضوع؛ مساعدة ودعم ضحايا الانتهاكات إطلاق حملات من أجل تطوير معايير جديدة لحقوق الإنسان؛ وتقديم المشورة بشأن السياسات لدفع جدول الأعمال الخاص بحقوق الإنسان والمساهمة في توفير نظام حماية فعّال على الصعيد الوطني وتقديم التدريب في هذا المجال(2).

بيد أنّ منظمات حقوق الإنسان الغربية بالمقابل تكيل بمكيالين في كثير من الأحيان، فهناك العديد من الدول التي لا تستطيع منظمات حقوق الإنسان الدولية ولا المجتمع المدني الدولي أن تعاقبها على ما ترتكبه ليل نهار من انتهاك لحقوق الإنسان، انظر مثلاً إلى ما ترتكبه إسرائيل ليل نهار في حق الشعب الفلسطيني الأعزل، أو ما يرتكب بحق المسلمين في العديد من بلدان العالم كبورما وأفريقيا الوسطى. في حين تُعلّق المشانق أولاً بأول عندما يرتكب انتهاك لحق من حقوق الإنسان في البدان الفقيرة أو المهضوم حقها، لفقرها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي أيضًا ، أو لأنها ليس بها مكان يذكر في ميزان القوى العالمي فكثيراً ما نرى أنّ الدول الامبريالية

---

civilsociety@ohchr.org -1

civilsociety@ohchr.org -2

تجعل قضية حقوق الإنسان هذه ذريعة للضغط على الدول التي لا تنتمي إليها في حين تغض الطرف عن انتهاكات حقوق الانسان في دول اخرى صديقة لها. ناهيك عن عدم رعاية حقوق الانسان في مجتمعاتها وغير مجتمعاتها بالشكل الكافي والصحيح، وكيف نفسّر الجمع بين الادّعاء بحقوق الانسان والقصف النووي لليابان الذي راح ضحيته عشرات الآلاف.

ثانيًا – الجمعيات الأهلية الخيرية :

يمكن القول إنّه في سياق الوضع العربي الراهن تعدّ المنظمات الأهلية جزءًا لا يتجزأ من المجتمع المدني، في السياق العالمي عامة والعربي خاصة(1)، والمقصود بالمنظمات أو الجمعيات الأهلية الخيرية التي تعتبر من قبيل المجتمع المدني نوعان: الأولى هي تلك الجمعيات التي لا تقوم على روابط القبيلة أو الدين أو المذهبية، ومن ثمّ تعدّ هذه الجمعيات الخيرية التي لا تنطلق من هذه المنطلقات من مؤسسات المجتمع المدني، والثانية هي تلك المؤسسات الدينية الخيرية التي لها دورها الكبير في إشاعة روح التضامن والتكافل بين أبناء الدين الواحد، خاصة في محاولاتها الدؤوبة لتوفيرها سبل العيش بكرامة لهم، إلا إنّ هذه المؤسسات الدينية يمكن أن تساهم من جانب ما في خدمة المجتمع المدني حقيقة، وذلك بأن تكون منشأة حسب القانون والدستور، وأن تقوم على الإرادة التطوعية الحرة، ومن ثمّ فنحن نذهب إلى لزوم أن نتبع هذه الجمعيات سياسة المساواة المطلقة حتى نتدخل في سياق المجتمع المدني، وذلك إذا كان الأمر يتعلّق سياسة دولة فهو

1- Chalioun, Burhan : Le malaise arabe: Etat contre nation.- Alger, ENAG, 1991.

صحيح حيث الدولة مكلفة بالتعامل المتساوي مع أبناء شعبها أما المؤسسات الاهلية الدينية فهذا غير ملزم لها، إذ على سبيل المثال لا يجوز إعطاء الزكاة الواجبة لغير المسلم.

يمكن القول إنّ مشكلة الفقر التي بدأت تزداد على مستوى العالم، تخلّف وما تبعها من في العديد من الدول دول العالم الثالث جعل العديد من الدول الغربية تنتبه لهذه الإشكالية العويصة، فكان التفكير دائمًا في كيفية الاستفادة من المؤسسات الخيرية، وهو ما ترتب عليه صحوة كبيرة في نظام الموارد الخيرية، حتى وصل حجم الأموال الخيرية في هذه المؤسسات ما يربو على تريليونين من الدولارات. ويمكن القول إنّ هناك العديد من النظم الغربية، مثل نظام ،تراست ونظام إندومنت، ونظام فونديشن، وغيرها من الأنظمة الغربية فهل يمكننا أن نستفيد من هذه الأنظمة في التطبيق في مجال الجمعيات الخيرية؟

ويمكن القول إنّ عدد المنظمات المؤسسات الخيرية في الغرب من الضخامة بمكان بحيث يدلّ على اهتمام الجانب الغربي به وإدراك أهميته فعدد المؤسسات الخيرية في أمريكا 1427455 مؤسسة خيرية، وعددها في 200000، وفي كندا 8000 وفي قائمة أغنى المؤسسات الخيرية الخاصة في العالم بلغ حجم الوقف فيها عام 2005م 177.7 مليار دولار موزعة على مؤسسات خيرية في الدانمارك والسويد وانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية(1)، ومن حيث حجم تبرعات الأفراد للمؤسسات الخيرية فإنه بلغ عام 2004م

---

1 – www.answers.com ، بحث كلمة: أغنى المؤسسات، نقلاً عن محمد عبد الحليم عمر تجربة إدارة الأوقاف في جمهورية مصر العربية ، ص 33.

190 مليار من إجمالي تبرعات ،250 مليار، بنسبة 76% ، كما أنّ متوسط نسبة التبرع الوقفي للفرد الأمريكي 2.3 من دخله، 1% لذوي الدخل المنخفض، 3.1% لذوي الدخل المرتفع، من إجمالي 70% إلى 80% من الشعب الأمريكي الذين يساهمون في التبرعات، ومن التبرعات الخيرية في أمريكا والغرب حصلت المؤسسات الدينية على 35.5% ، والمؤسسات التعليمية على 13.6%، والمؤسسات التعليمية 24.5% والخدمات الإنسانية 25.6%.(1).

مما لا شك فيه إذن أن الاتجاه الخيري من الممكن أن يكون له مردود استثماري اقتصادي عال، إلا أنّه للسياسات الخاطئة المتبعة حياله فإنّ دوره ليس على المستوى المأمول باعتباره جهة أهلية، فحجم أموال الوقف فقط في مصر يتجاوز الثمانية مليار جنيه، أما العائد الاستثماري منها بعد خصم مصاريف الوقف فإنّه لا يتعدّى مئة مليون جنيه، بما يعني أنّ العائد الاستثماري منه لا تتعدى نسبته 1.25% (واحد وربع في المائة)(2). وهذه في الحقيقة نسبة ضئيلة للغاية لا تتماشى مع مقتضيات الربح، فمن يقول إنّ رأس المال في مشروع ما لا يربح أكثر من واحد وربع في المائة. ومما لا شك فيه أنّ هناك بعض الإيجابيات التي نتجت عن بعض أنظمة الوقف الغربي التي يمكن الاستفادة منها، كالتمويل المادي وكالتنظيم الإداري، والمتابعة الفعّالة لأوجه الصرف، وإن كان هناك بعض السلبيات الكثيرة التي نتجت منه خاصة في أوجه الصرف السلبية، كالصرف على الشواذ جنسيًا وغيره من بنود الصرف التي لا تتفق مع قيم وعادات المجتمع الشرقي.

1- www.amb-usa.fr.org ، نقلاً عن السابق، ص 34.

2- انظر محمد عبد الحليم عمر، تجربة إدارة الأوقاف في مصر، ص 23.

ثالثا- الأحزاب السياسية:

هناك اختلاف كبير بين المهتمين بالمجتمع المدني وقضاياه في ضمّ الأحزاب السياسية إلى المجتمع المدني، وموضع الاختلاف يرجع إلى أنّ هناك بعض الأحزاب الكرتونية أو الزائفة التي تدعي العمل الديمقراطي وهي في الحقيقة مجرد بوق للسلطة، فالأحزاب المصطنعة هي دائماً جزء من الحكومة؛ لأنّها من صنعها، وهي جزء من نظام أو توقراطي مقنع يعلن الديمقراطية، ويبطن الأوتوقراطية؛ لأنّها محكومة ببناء استبدادي تحلّ فيه رغبة رئيس الحزب محل الانتخاب كأساس للشرعية، ولا تزال هذه الأحزاب المصطنعة تعيش باستراتيجيات الماضي، وتتمسك برموزه التي أصبحت خارج التاريخ، ولا يزال رئيس كلّ حزب متمسكا برئاسة حزبه، باعتباره إقطاعية خاصة، والأجيال القديمة لا تزال كاتمة على أنفاس الأجيال الجديدة، وتحبط أي رغبة عندها في الإصلاح والتطوير، كما تقطع عليها أي محاولة للصعود الخدمة الوطن، ولذلك فهي معزولة عن المجتمع المدني، وعن الجماهير التي فقدت الثقة فيها، ولا سيّما أنها غير قادرة حتى الآن، على تقديم برامج عملية لحلّ مشكلات الجماهير، ولا تزال تعيش على ترديد الشعارات العامة والجوفاء دون منهج أو آليات عملية، وتجمّدت عند مرحلة تاريخية لم يعد لها وجود» (1).

أمّا الأحزاب الحقيقية التي تعارض سياسة الحكومات من أجل التقويم، فهي تعد من مؤس من مؤسسات المجتمع، بدون جدال في ذلك، و ذلك أنّها تعمل جاهدة على نقل آمال الشعب وتطلعاته في سياقات

1- انظر الخشت المجتمع المدني والدولة، ص 28 ، 29 .

عـدّة، وتعمل وفق أسـس ومعايير ومبادئ المجتمع المدني في القيام على إرادة تطوعية حرّة، وتبني المصالح التي من شأنها الارتقاء بالوطن والمواطن، فضـلاً عن اتباعها أساليب العمل الـديمقراطي وأهمها الانتخاب الحرّ لرئيس الحزب والأعضاء، إذ لا يمكن أن نجـد رئيس هذه الأحزاب على كرسي الرئاسة على الدوام، وإنما تداول السلطة أهم سمة تتميّز بها، ومن ثمّ تعطي صورة راقية للجمع بين النظرية والتطبيق.

رابعًا- النقابات:

يمكن القول إنّ «النقابات والجمعيات الثقافية والحقوقية والأحزاب السياسية تشكل أهم مقومات المجتمع المدني. وإذا كان انتماء النقابات والجمعيات المختلفة إلى المجتمع المدني لا يثير أيّ نقاش ولا اعتراض، فإنّ اعتبار الأحزاب السياسية أحد مكوّنات هذا المجتمع المدني على العكس من ذلـك، يثير الكثير من الأسـئلة. ذلـك أنّه يجب أن نـذكر أنّه لا مجال للحـديث عن مجتمع مـدني داخل مجتمع معين إلا مقابل وجود هيئات وتنظيمات أخرى مختلفة»(1).

ومن ثمّ تعـدّ النقابـة أداة مهمـة من أدوات المجتمع المـدني، لهـا دور كبير في تحقيق نوع من التضامن الاجتماعي بين العمال المنضوين تحتها (2)، ومن ثم فإنّهـا تمثل للعامل أسـرة أكبر من أسـرته الحقيقيـة، بل إنّه يجـد عن طريقها ما يؤمن معاشه، ويزيـد في ثروته، والإقرار بمزاياه، وفي النقابة يجد الفرد الشرف المهني والثمرة التي يستحقها

1- د. حسن قرنفل : المجتمع المدني والنخبة السياسية، أفريقيا الشرق، الطبعة الأولى، 1997م، ص: 57 .

2- انظر جان بيار لوفيفر وبيار ماشيري هيجل والمجتمع، ترجمة منصور القاضي، بيروت، الأولى، 1993م، ص 51.

لعمله الجادّ، وفي حضن النقابة يجد العضو الأمانة والفضيلة»(1)

وهناك شرطان أساسيان للعمل النقابي(2):

الأول، أن يكون لدى أعضاء المهنة معرفة دقيقة ومتميزة، وذات طابع تخصصي، وإفادة للآخرين ذلك أنّها ليست عملاً ميسورًا للجميع من أفراد الشعب، لأنّها تتطلب تعليمًا وتدريبًا طويل الأمد. الثاني، أن يقوم أعضاء النقابة بسنّ مجموعة من المبادئ والقواعد والقيم التي تحدّد طبيعة الممارسات المهنية والأخلاقيات التي تحكمها، شريطة أن تختلف عما سواها من المبادئ والقيم والقواعد التي تحكم أي مواطن عادي، أو تحكم العمال غير المتخصصين، وتكون بمثابة معايير مهنية ملزمة لجميع الأعضاء دون استثناء.

وينطبق هذان الشرطان على النقابات مثل نقابة المعلمين نقابة الأطباء، نقابة ،التطبيقيين نقابة المهندسين نقابة المحامين نقابة المحاسبين، نقابة الصحفيين، وغيرهما من النقابات التي ينطبق عليها هذان الشرطان وكلّها يعمل على رعاية مصالح الأعضاء الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق الضغط على الحكومات وعلى الهيئات التشريعية، والمشاركة في العمل السياسي في بعض الحالات المعينة (3).

وتتميز النقابة بأنّها المكان الآمن الذي يأوي إليه عضو النقابة ويرتاح فيه، إذ ليس لغير المتخصص أن ينضم إليها، فهو ليس مجرد عامل باليومية أو عن طريق التعاقد المؤقت، ذلك أنّ العضو يؤدّي عملا منتظماً دائماً وليس مؤقتًا، وهو يقوم بهذا الدور إلى أن يحال على

1- د. عبدالرحمن بدوي فلسفة السياسة والقانون عند هيجل، ص 153، 154.

2- انظر الخشت المجتمع المدني والدولة، ص 24.

3- انظر عبد الوهاب الكيالي بالاشتراك موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثالثة 1986م، ج 6، ص 604.

المعاش، أو في حالـة الوفاة، كما تتميّز النقابة بقدرتها على إعطاء العضو المساحة الكافية لإبراز آرائه وأفكاره في مجال التخصـص، إذ هناك مرونـة أكثر ، وقيود أقـلّ ذلـك أنّ النقـابيين لا يكونون تحت طائلـة المراقبـة المباشـرة في أعمالهـم، مثلما هي حال الموظفين، ولا يلتزمون بساعات محددة للحضور والانصراف على خلاف الوضع في الوظائف الحكومية ، لكن في مقابل هذه الميزات هناك قواعد في السلوك تفوق تلك المطلوبة من فئات المجتمع الأخرى، إذ يجب عليهم الالتزام بمسـتوى من الانضباط أكبر من المستوى الذي يخضع له الآخرون من غير المنتمين إلى النقابة، وهو المسـتوى الذي يستلزمه الميثاق الأخلاقي للسلوك، الذي تضعه النقابة، التي تجمع أعضاء المهنة في جماعة مهنية واحدة ذاتية التنظيم»(1).

إنّ النظر إلى مهام النقابات والأدوار التي تقوم بها ليدلنا على أهميتها باعتبارها مؤسـسة من مؤسـسات المجتمع المدني لا تقوم على أساس الدين أو العرق أو المذهب أو غيرها من أساليب التمييز، ومن ثم يمكن أن نشير إلى أهم هذه المهام، وهي على النحو التالي:

أ- العمل على توفير أقصي درجات الرعاية بالأعضاء المنتمين إليها.

ب- إتاحـة الفرصـة للأعضـاء لأـن يكونـوا أعضـاء عـاملين ضـمن مجلس إدارة النقابـة وهو مجلس منتخب من عموم الأعضـاء عن طريق التصويت الحرّ، وتكون مهمته الأساسية إدارة شؤون النقابة والعاملين بها بهدف تحقيق الآمال والأهداف التي قصدها النقابيون.

ج- تأمين الأعضاء ضد الحوادث والأخطار التي تواجههم أثناء أداء أعمالهم الموكولة إليهم.

1- انظر الخشت المجتمع المدني والدولة، ص 25.

د- مساعدة الأعضاء ماليًا في حالة الفقد وربما المرض لأي من أفراد أسرته.

ه - الإشراف على تنفيذ خطط التحسين التي تهدف إلى الارتقاء مهنيًا بالأعضاء.

و - مشاركة الأعضاء في النواحي الاجتماعية والثقافية.

ز- توفير سبل زيادة الإنتاج والعمل على حلّ المشاكل التي تواجه النقابي.

خامسًا - الاتحادات المهنية:

تقوم فكرة الاتحادات المهنية على أساس أن كل مهنة معينة يستطيع أصحابها أن يكونوا اتحادًا، يدافع عنهم ويقدّم العديد من الخدمات لهم، والاتحادات المهنية اتجاها موازيًا يسير جنبًا إلى جنب النقابات، وهذه الاتحادات المهنية تقوم بالأساس على الإرادة الحرة التطوعية؛ حيث ينضم للاتحادات مجموعة من أصحاب المهنة الواحدة بهدف تقديم خدمات تطوعية لزملائهم في المهنة بحرية وإرادة واعية مستنيرة، كما أنّهم يجمعهم تحقيق المصلحة العامة المستنيرة والواعية، ومجلس إدارة الاتحاد يجري اختياره في انتخابات حرة نزيهة، من الأعضاء الذين ينتمون له، ويتشكل المجلس من رئيس ومجموعة من الأعضاء الذين أتى بهم الانتخاب الحر بما يعني أنه تعبير حرّ عن المجتمع المدني، وما يضمه من مؤسسات.

سادسًا - الاتحادات الطلابية :

تعد الاتحادات الطلابية واجهة مميّزة من واجهات المجتمع

المـدني، والاتحادات الطلابيـة عبارة عن تشـكيل طلابي يُنتخَب من قبل الطلبـة، فكلّ مؤسّسة تعليمية سواء أكانت قبل التعليم الجامعي، ونقصـد بها المدرسـة في المرحلة الابتدائية أم الإعدادية أم الثانوية، أم كانت مؤسـسات التعليم الجامعي كلية أكانت أم معهدًا، تقوم بعمل انتخابات حرّة بين الطلاب لاختيار الاتحاد الطلابي في المؤسـسة التعليميـة، ذلك الاتحاد الـذي يعبّر عنهم، وهذا الاتحاد يتكوّن من أمين اتحاد الطلبة على مستوى المؤسسة التعليمية ويعاونه مجموعة من الأعضاء الذين أتي بهم الانتخاب الحرّ المباشر، واتحاد الطلبة يقوم على تقـديم الخـدمات لكلّ طلبـة المؤسـسة التعليمية في عدة مسـتويات تكمل بعضـها بعضا، مثل المسـتوى الاجتماعي والمسـتوى الثقافي والمسـتوى الرياضـي وغيرها من المسـتويات التي تقدّم من خلال الاتحاد مجموعة من الأنشطة في هذه المستويات وغيرها خدمة للطلبة. وتقوم الاتحادات الطلابيـة على بند الإرادة الحرة التطوعيّة الحرّة، وعلى بند المصالح الواعية المسـتنيرة، ومن ثمّ يعدّ الاتحاد الطلابي علامة مميّزة على المجتمع المـدني، حيث يعـدّ نموذجًـا على الحراك السياسـي في مجتمع مـا، ذلك أنّ الانتخابات الطلابيـة تعوّد الطلاب على الحياة السياسـية السـليمة الخاليـة من أيّ شوائب، وبالتالي تزرع في الطالب حبّ المشاركـة في صـنع مسـتقبل وطنه السياسـي في بدايات حياته، حتى يكون فردا نافعًا في المجتمع.

سابعًا- المؤسسات الصحفية:

تعتبر المؤسسات الصحفية من ضمن مؤسسات المجتمع المدني غير أنّه يجب التفريق بين نوعين من الصحافة: الصحافة الحكومية،

والصحافة الأهلية، ولا تعد الأولى من مؤسسات المجتمع المدني؛ لأنّها لسان حال الحكومة أو السلطة، وليست لسان حال الشعب في حين تعدّ الثانية من مؤسسات المجتمع المدني، باعتبارها معبرة عن آمال الشعب وتطلعاته وأحلامه على صعد عدة كالصعيد السياسي أو الثقافي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، كما أنّ المؤسسة الصحفية التي يصح أن يطلق عليها مؤسسة مجتمع مدني تمثل نوعًا من الرقابة على أداء الحكومة، حتى كانت رقابة أخلاقية غير ملزمة، يكفي أنّها تعبر عن ضمير الشعب، وهي تمثل مؤسسة مجتمع مدني؛ لأنّها تقوم تحقيق مبدأ المصلحة العامة والإرادة الحرة في توصيل طموحات الشعب إلى السلطة، في حين نفتقد هذين الأمرين مع المؤسسات الصحفية الحكومية باعتبارها تمثل بوق السلطة، فهي تسمع وتطيع ليس إلا، إذ ليست تطبق بحال إلا المصلحة الخاصة مصلحة السلطة، ولا تقوم على مبدأ الإرادة الحرة. ولكن هذا لا يعني أنّ كلّ ما هو معارض للحكومة من المؤسسات الصحفية يعتبر من مؤسسات المجتمع المدني، إذ إنّنا نجد بعض المؤسسات التي تروّج للإثارة بهدف الربح، أو التي تعارض من أجل المعارضة من أجل كسب ما، ومثل هذه المؤسسات لا تعتبر من المجتمع المدني.

ثامنًا – الأندية الاجتماعية والرياضية :

تعد الأندية الاجتماعية والرياضية من تلك المؤسسات التي تنتم- تنتمي للمجتمع المدني، ويمكن القول إنّ هناك أندية اجتماعية فقط وأندية رياضية فقط وأندية تجمع بين الاثنين معًا، فالأندية الاجتماعية هي أندية تقدم خدمات لمجموع الأعضاء كالرحلات والمعسكرات

وخدمـة التريض داخل النادي وغيرها من الخـدمات، في حين أن الأندية الرياضـية هي تلك التي تقوم على رياضة ما أو مجموعة رياضات، دون أن تقـدّم خدمات اجتماعية للأعضاء؛ نتيجة فقر النادي ماليًا، أو نتيجة عدم وجود المكان الذي يتسع لإنشاء المنشآت الاجتماعية، في حين أنّ الأندية الاجتماعية الرياضـية هي تلك التي تقدم خدمات اجتماعية للأعضاء بجوار الصـرف على الفرق الرياضـية التي تلعب باسم النادي، والميزة الأساسـية لهذه الأندية أنها تقدم متعة كروية وترفيها اجتماعيًا للأعضاء المنتسبين إليها، كما أنّ هذه الأندية لها مجلس إدارة ومجلس إدارة النادي هو مجلس منتخب من الجمعية العمومية للنادي، ومن ثم فإنّ هذا المجلس جاء ليلبي احتياجات الأعضاء، فإذا قصر في أداء مهامه الموكولة إليه فإنّ للجمعية العمومية سحب الثقة منه بأغلبية الأصوات.

والدولـة لا تتدخل من قريب أو ببعيد في انتخابات الأندية أو إدارة شؤونها ، لكن للدولة حق المراقبة، خاصة في الجوانب المالية، ولا سـيّما أن مجلس الإدارة ليس له الحق في الحصول على أيّ مميزات ماليـة؛ لأنّ جهوده في الأساس تطوعية، كما أنّ للدولة حلّ مجلس الإدارة إذا ثبت أن هناك ما يدينه، مع الوضع في الاعتبار أنّ هناك قانونًا ينظم هذه الأندية، وتعدّ مخالفته مخالفة توجب العقاب.

ص: 94

المبحث الرابع : المجتمع المدني والسياسة

ص: 95

المبحث الرابع

المجتمع المدني والسياسة:

هل المجتمع المدني سابق للديمقراطية؟ أم الديمقراطية هي التي تسبق المجتمع المدني ؟ أم بمعنى آخر هل وجود الديمقراطية شرط في وجود المجتمع المدني؟ أم المجتمع المدني هو الذي يعد شرطًا في وجود الديمقراطية ؟ الحقيقة أن المجتمع المدني من الخطأ النظر إليه على أنّه مجرّد المنظمات غير الحكومية وحسب؛ لأننا بذلك نقصيه من المشاركة في صناعة الحراك السياسي في ،الغرب، ذلك أنّ كلّ عقبة تجاوزها المجتمع المدني في تاريخ صيرورته، تمثل في الوقت نفسه خطوة على طريق الديمقراطية، وكلّ نجاح حققته الديمقراطية في شروطها التاريخية هو نجاح للمجتمع المدني؛ لأنّ كلا منهما شريك للآخر في النجاح، كما أنه شريك له في الفشل، حتى مع اختلاف مدلولات المجتمع المدني من عصر الآخر. لقد كان للمجتمع المدني معنى آخر مخالف الدلالة المفهوم اليوم، حيث كان يعني الحقوق المدنية، التعاقد، حق الاقتراع الحرّ، الانتخابات البرلمانية، حقوق المواطنة. و بهذا المعنى قاد إلى بناء الديمقراطية في المجتمعات الغربية في مرحلة تاريخية سابقة. لكن علينا تجنب طريقة التفكير الميكانيكي، لأننا عند القول إنّ المجتمع المدني قاد إلى الديمقراطية فإن ذلك لا يعني تقديم أحدهما على الأخر في علاقة سببية صورية، بل يعني أنّ سيرورة ظهوره وتكوينه هي بذاتها سيرورة بناء الديمقراطية. أمّا

أن نعتبر مؤسسات وتنظيمات المجتمع الحديث هي ذاتها المجتمع المدني، بينما لا تعدو أن تكون في الواقع أحد المظاهر المجسّدة له في مرحلة تاريخية معينة من تطوّر المجتمعات الغربية، ثم نقوم بمحاولة زرعها في بيئة غريبة عنها وبأثر رجعي (بمعنى نتوقع منها أن تحدث اليوم النتائج والآثار التي أدت إليها سابقا.)، فإنّ ذلك يشير إلى درجة من السذاجة وربما الوهم القائم على الاعتقاد بأنّ تلك المنظمات غير الحكومية سوف تقود المجتمعات العربية نحو الديمقراطية. بل في مثل هذه الحالة يصبح من الخطأ الاعتقاد أن «المجتمع المدني هو شرط وجود الديمقراطية»(1).

ومن ثم فإنّ مؤسسات المجتمع المدني في علاقتها بالدولة تسعي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف غير المباشرة، «من أهمّها منع احتكار الدولة لإدارة المجتمع والمشاركة في إدارته، كما إنّها ضمانة لعدم احتكار القطاع الخاص للمجتمع، وتطوير ورفع مستوى جودة العمل العام كما أنّها أيضا أداة جيدة للضغط الشعبي وضمان جودة إدارة ،الدولة ووسيلة وضمانة ومعيار الحيوية المجتمع ومستوى تحضره، لذلك فإنّ سعة ونمو المجتمع المدني دلالة حقيقية على مدى جودة النظام الديمقراطي الحاكم بما يفرضه من التركيز في قضايا بعينها وفرضها على مائدة صناع القرار السياسي، والقدرة على المشاركة في صناعة وتغيير سياسات الأنظمة الرسمية، وبهذا فهو يشارك بقوة في بناء وتعزيز وتمكين مفاهيم وخطط وأدوات وبرامج تمكين الحكم الراشد، إضافة إلى كونه أحد أهمّ أدوات الرقابة المجتمعية لإدارة وضبط وترشيد

1- العياشي عنصر، مرجع سابق.

الواقع الاجتماعي والسياسي للمجتمع من أسفل لأعلى (الحكم) الرشيد = قيادة نوعية + مشروع وبرنامج نهضوي + مشاركة مجتمعية فاعلة مما يؤكد أنّ المجتمع المدني هو أحد أهم مكونات البناء الديمقراطي في الدولة المدنية الحديثة»(1).

ومن ثم فإنّ الحراك السياسي له دور في: «دعم استقلالية مبادرات المجتمع المدني بالتوسع في تنظيم الجماهير وإقامة مؤسسات المجتمع المدني، والسير إلى طريق التنمية الوطنية المعتمدة على النفس للحدّ من العلاقات اللامتكافئة وتحقيق قدر مناسب من العدالة الاجتماعية، تمكن المجتمع المدني من ممارسة دوره في دعم التطوّر الديمقراطي للمجتمع. ويحتاج السير بنجاح إلى طريق التطور الديمقراطي على ثقافة ترسخ في المجتمع التعاون واحترام الآخر والتنافس والصراع السلميين» (2)

ونحن في بلادنا العربية نحتاج من المجتمع المدني فيما يتعلّق بالحراك السياسي أمرين:

الأول – تداول السلطة مدنيا : اختلفت النظرة إلى المقصود بالمدنية في الوطن العربي والإسلامي، فهناك من نظر للمدنية على أنّها المرادف للحرية المطلقة، إذ للفرد على هذه النظرة أن يفعل ما يشاء كيفما يشاء على النحو الذي يشاء، بصرف النظر عن كون هذا الفعل يتفق مع الدين والأعراف والتقاليد أم لا، وهي النظرة التي نرى أنّها لا تخدم الوطن ولا تخدم الدين، وهناك نظرة تنظر للمدنية على أنّها تمسك بالعقيدة مع الإيمان بالتعددية، وهي تؤمن

1- إبراهيم رمضان الديب، مرجع سابق.

2- محمد مورو : المجتمع الأهلي، آفاق معرفية متجددة، منشورات العرفان، ص:84

بالحرية المقيدة، التي تقف عند حدود الإضرار بالآخرين، وتحمل في جعبتها الاعتراف بحقوق الآخر، وحقوق الملكية والحفاظ على حرية المال والنفس والعقيدة، وهي النظرة التي نرى أنها مقبولة ديناً وعقلاً. وعليه فإنّ الدولة المدنية الحديثة ليس فيها مكان للثيوقراطية أو الاستبدادية بكل أشكالها المعروفة عبر التاريخ. ومن مبادئ المدنية العمل على مبدأ تداول السلطة، فالمنصب ليس مُخلّداً لأحد، وهذا وإن كان واجباً في المناصب الصغيرة، فهو أوجب ما يكون في منصب الولاية العامة.

الثاني- الإصلاح السياسي: ويبقى الإصلاح السياسي من الركائز الأساسية التي لا تقوم نهضة حقيقية بدونه، كما تقديم حلول واقعية للأزمات العربية والسياسية خاصة من أولويات المجتمع المدني، حيث تبدو منطقتنا العربية بعد الربيع العربي وقد تحوّل حالها إلى النقيض تماماً مما كانت ترجوه الشعوب العربية ذاتها، خصوصاً بعد أن تداخلت الأيديولوجيات، بل انتقل الحراك الثوري من مجرّد حراك سياسي إلى بؤرة صراع مسلح، ينذر بأن يقود المنطقة إلى الجحيم. ويبدو لي أنّ هناك حلولاً واقعية يمكن أن تبني جسوراً من الثقة بين جميع الأطراف في بلادنا العربية الغالية، حتّى يعود لها مكانها ودورها، نتيجة الخلافات السياسية، وهذه الجسور تنبني على عدّة محاور يمكن للمجتمع المدني أن يعمل عليها :

- أهمّها وضع خطة سياسية محكمة لكيفية التواصل بكلّ حبّ وود وفاعلية - بين أبناء الوطن الواحد لا يكون فيها المنهج المتبع هو منهج الإقصاء، فما أحوجنا إلى لم الشمل، ولا نود أن يكون هذا المنهج هو المنهج المتبع، لأنّ مخاطره تتوالى على المدى

القريب والمـدى البعيـد، ومن ثمّ فإنّ على أبناء الوطن العربي كلّ في موطنه أن يعلموا أن الحكمـة واجبة والجلوس على طاولة الحوار أقرب الوسائل للمّ الشمل وليس منطق القوة والمغالبة. ومن ثمّ وجب العمل على بناء جسور من التواصل بين التيارات المتناحرة من خلال تواري الأيديولوجيات الخاصة والأجندات الحزبية، وأن تكون مصـلحة الوطن هي العليا، فمادام الإسـلام ينادي بالديمقراطية، الشورى، والمواطنة والسـماح بالتعدديـة واحترام الإنسان، وهي كذلك مبادئ تنادي بها التيارات العلمانية أيضاً، فلماذا لا نبني على هذه النقاط المشتركة وننبذ مواطن الخلاف والشقاق الجوهرية، رغبة في الارتقاء بالوطن ؟ لماذا لا تكون الأولوية للعمل الجاد من أجل الوطن؟

– ومن ثم فلقد وجب على المجتمع المدني المشاركة في عمل ميثاق شرف إعلامي حقيقي يكون توجهه الأساسي نحو نبذ الفرقة والشقاق باعتبارهما الأداة التي يتخـذها التعصب مطيـة له، ولا مانع من أن يحدّد هذا الميثاق الدورات التأهيلية التي يجب على الإعلامي اجتيازها حتى يكون أداؤه الإعلامي عامل تجميع لا عامل تفريق؛ إذ إنّ أغلب مـذيعي العرب في حاجة إلى الإلمام بثقافة التواصل لا ثقافة التهييج، وليعلم كلّ إعلامي أنّ كلّ كلمة تخرج من فيه لها أثرها في طبقات الشـعوب، باعتبار أنّ الإعلام موجه إلى الشعوب التي لم تأخذ حظها من التفكير العلمي المنهجي، وباعتبـار أنّ مـا يقرب من 40 في المئـة من الشـعوب العربيـة، أو يزيد، في مرحلة الأمية، ومتى نقض على هذه الأمية يكن للشعوب دورها في نقد الإعلام وبيان غثّه من سمينه .

ص: 100

– ومن ثم لزم على المجتمع المدني كذلك أن يشارك في إجراء المصالحة الشاملة بين كلّ فرقاء الوطن الذين يمثلون التيارات السياسية الإسلامية والعلمانية، وذلك عن طريق عقد مؤتمرات تدعى إليه جميع القوى السياسية الفاعلة في المجتمع، وليس الأحزاب والقوى السياسية الكرتونية التي ليس لها نصيب في الشارع، وإن كان لها النصيب الأكبر في الفضائيات – ولا مانع من أن تكون هذ المؤتمرات بوساطة ورعاية دول عربية وأجنبية مشهود لها بالنزاهة – يجري الاتفاق فيه على بنود عمل واضحة تمثل رؤية حقيقية للمستقبل، ليس فيها إقصاء ولا إبعاد ولا تخوين ولا محسوبية ولا تكفير ولا اتهام بالرجعية، بحيث تقوم هذه البنود على سيادة القانون والفصل بين السلطات، ضماناً لحياة ديمقراطية سليمة.

– العمل على أن يوجه كلّ فريق في وطننا العربي، سواء كان في موقع المسؤولية أو موقع المعارضة عنايته إلى مشاكل الشارع أكثر من تركيزه في مكاسب السياسة والاقتراب من الكراسي والمناصب السياسية، فإنّ مشاكل من نوع: الفقر والبطالة والتعليم وغيرها من المشاكل الأخرى في حاجة إلى الاهتمام، وكيفية تقديم الحلول للتغلب عليها. فنحن في حاجة إلى فكر بنّاء لا الى فكر هدام، فقد أتت الصراعات الداخلية من أجل المناصب الزائلة على الأخضر واليابس في كثير من بلادنا؛ إذ ما أحوج هذا الوطن إلى أياد تبني ولا تهدم، تحنو ولا تقتل. فإذا فعلنا ذلك فسوف نكون يداً واحدة تعمل دوماً في جانب الخير.

– ضرورة المساعدة في القضاء على الجمود بجميع أشكاله التي

تؤدّي إلى إيقاف حركة التقدم في كلّ ركن من أركان المجتمع، وذلك بالثورة عليه سواء أكان هذا الجمود جمودًا سياسيًا أو جمودًا فكريًا.

– التمسك بالحكم الـديمقراطي، فهـذا أفضل الوسائل التي تتيـح حريـة التعبير عن الرأي، وما يسـتلزمه ذلك الرأي، وما يسـتلزمه ذلك من ضرورة وجود أساليب الحكم النيابي، فتلك من أهم الفروق التي تمتاز بها الأمم الغربية.

– ضـرورة المشاركة في التوعية بضـرورة وجود أحزاب سياسـية قوية من العوامل المهمة فى الإصـلاح السياسـي بأي قطر من الأقطار، لأنّ المعارضة الحقيقية هى الميزان الذى تزن به السلطة الحاكمة سياستها، وتكشف لها مقدار ما ينطوى على توجهاتها من إيجابيات وسلبيات، ثم لا نود أن تكون الأحزاب الموجودة على الساحة أحزاباً كرتونية؛ لأنّ ذلك لا يخدم عملية الإصـلاح السياسي، كما أنّه لا يخدم المجتمع ككل.

– تثقيف الشـعب سياسـيًا من أهم مبادئ الإصـلاح السياسـي، وهنا لا بد من أن يكون للإعلام الهادف دور محمود في ذلك، مع ضـرورة تأكيد نشـر الوعي السياسي في جنبات الوطن خاصة في المناطق العشوائية والمناطق الفقيرة، ويكون محور عملها حول الموضوعات الآتية : المشاركـة السياسـية الفعّالـة طريق تقدّم الوطن، الحوار السياسـي لا النزاع السياسـى أساس العملية السياسـية، الحقوق السياسـية للمواطن والواجبات توضـيح بعض المواقف السياسـية دون تحيّز، الحزبية السياسـية للمواطن لا تعني الانشاق والفرقة. ومن هنا تبدو مقولة الإصلاح السياسـي أمراً طبيعيًا ومقبولاً وسـهل المنال، فالإصلاح السياسي ليس يوتوبيا فارابية أو يوتوبيا أفلاطونية، وإنما هو أمر واقعي يمكن تحقيقه بتكاتف الجهود وإخلاص النوايا.

المبحث الخامس : المجتمع المدني والحراك التنموي

ص: 103

المبحث الخامس

المجتمع المدني والحراك التنموي:

لا ـ شكّ في أنّ عملية التنمية التي يقوم بها المجتمع المدني تختلف النظر إليها بين مؤيد ومعارض، فالرافض لوجود مجتمع مدني بالأساس، يستند إلى الخطر الذي يمثله على الهوية الإسلامية بجانبيها الاجتماعي والثقافي، وأنّ المجتمع المدني يمثل نموذجًا غربيًا، في حين يؤيّده البعض لكونه عاملاً أساسياً في توعية الناس ومحاولة النهوض بهم على بعض الصعد ولو جزئيًا. ولعلّ ذلك الخلاف ناتج من عدة أمور منها بعض المنطلقات التي ينطلق منها المجتمع المدني وأهمها تهميش الديني، أو عدم الإلمام بالمجتمع المدني وفهم أهدافه ومضامينه باعتباره المجال الواقع بين الأسرة والدولة، يحاول أن يعمل على توفير أكبر قدر من المصالح المشتركة، والثاني عدم وضوح دور المجتمع المدني العربي على أرض الواقع، أو قلة الإحساس بدوره، نتيجة عدم وصوله للناس، أو ناتج من قيود السلطة العليا، والثالث تلك الممارسات الخاطئة التي تفرزها بعض المؤسسات التي تنتمي إليه، كأن تكون مؤسسة تنافق السلطة الحاكمة، أو أن تتبنّى العنف، وقد تكون المؤسسة منشأة لمناصرة حزب ما أو مسؤول ما في الدولة، وهذه كلّها مما يشين المجتمع المدني ويقلّل من دوره. إلا أنّ ذلك يجب ألا يصرفنا عن الدور التنموي الذي يقوم به المجتمع المدني، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى، شريطة أن تصدق النوايا مع الالتزام

بآداب المجتمع وخصوصياته المشكلة لهويته.

ومما يؤكد ذلك إعلان الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان عام 1986م، جاء فيه: «إنّ التنمية هي عملية شاملة تتناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وهي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للمجتمع كله وللأفراد على السواء، ذلك على أساس المشاركة الناشطة والحرّة والاساسية في التنمية وفي التوزيع العادل للعائدات». وهذا دليل على أنّ التنمية عملية شاملة تتناول الحقوق الاقتصادية والثقافية والسياسية)

فالاتفاقيات الدولية تكفل حقوقًا تدفع الحكومات إلى أن تضمنها للمواطنين كالحق في العمل اللائق لا- مجرد العمل، والحماية الاجتماعية، ولاسيما للفقراء والمعوزين والعاطلين من العمل والمسنين وحقوق الاسرة وتحسين الظروف المعيشية عموما وتأمين وضمان الصحة والتعليم للجميع وحق السكن اللائق والمشاركة في الحياة الثقافية بحرية، فضلاً عن المشاركة الفاعلة للمواطنين من موقع المسؤولية حيث إنّ الحقوق تقابلها الواجبات، ومفهوم الواجبات يتعدّى مجرد المساهمة في دفع الضرائب الى القيام بمهام إضافية ومباشرة كالمشاركة في تحقيق التنمية.

ويمكن القول إنّه ظهر اهتمام بارز ومتزايد بالمجتمع المدني مع بدايات القرن الحادي والعشرين وقد ظهر هذا الاهتمام من الجامعة العربية بدليل عدد المبادرات التي طرحتها في عام 2002 م وكان من أهم مظاهرها استحداث منصب «مفوض الأمين العام للمجتمع المدني»، ثمّ جرى تطوير المنصب لاحقاً ليصبح مبعوث الأمين العام للمجتمع المدني، وفي العام ذاته جرى استحداث

إدارة تعني بشؤون «المجتمع المـدني»، وذلك في إطار إعادة هيكلـة الأمانـة العامـة وتطوير منظومـة العمل العربي المشترك. وبإنشاء إدارة منظمات المجتمع المدني في عام 2002، صارت حلقة الوصل بين مؤسسات المجتمع المدني والجامعة العربية؛ إيمانًا بذلك الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني على العديد من الأصعدة.

وبـالنظر إلى القرارات التي أصـدرتها القمم العربيـة بشـأن المجتمع المـدني نجـد اهتمامًا كبيراً لا ينقصه إلا تطبيق تلك القرارات بالجـدية اللازمة من قبل الحكومات والدول.

فقد أصدرت القمّة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (يناير 2009- الكويت) قراراً تحت رقم (15) نص على:

أولاً- تفعيل دور المجتمع المدني في مختلف المجالات

الاقتصادية والاجتماعية والتنموية وتعزيز الشـراكة مع منظماته ومؤسـساته، بما يحقق الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء.

ثانيا- دعم جهود منظمات المجتمع المـدني العربيـة، منظمات المجتمع المـدني العربيـة على الصـعيدين الإقليمي والـدولي وخصوصـاً نشاطاتها الرامية لإبراز الهوية العربية.

كما نص برنامـج العمل الصادر عن القمة على: يضـطلع المجتمع المدني بأدوار مكملة للجهود الحكومية وموازية لها، لتحقيق المزيد من التنمية، مما يتطلّب :

تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني لتضطلع بمسؤوليتها تجاه المجتمع.

ص: 106

تطوير التشريعات في الدول العربية لتعزيز التعاون بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني.

تبادل التجارب الناجحة بين مؤسّسات المجتمع المدني.

كما أصدرت القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (يناير – 2011– شرم الشيخ قرارًا تحت رقم (18) نص على:

دعوة الدول العربية إلى دعم وتوسيع مجالات عمل منظمات ومؤسسات المجتمع المدني العربي كشركاء في عملية التنمية وتفعيل أدوارها وتيسير مشاركتها في فعاليات منظومة العمل العربي المشترك. دعوة منظمات ومؤسسات المجتمع المدني العربي إلى تنسيق جهودها والمساهمة بفاعلية في الجهود التنموية في الدول العربية. كما أوصت القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (يناير 2011– الرياض) بتفعيل دور منظمات المجتمع المدني العربي:

دعوة الدول الأعضاء إلى مواصلة جهودها الرامية إلى تحقيق شراكة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وخاصة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

دعوة منظمات ومؤسسات المجتمع المدني إلى تقديم المزيد من المبادرات في المجالات الاجتماعية والتنموية والمساعدات الإنسانية، بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة في المنطقة العربية. بيد أنّه لا يمكن تحقيق التنمية الحقيقية إلا بإرساء مجتمع الديمقراطية والعدالة ودولة الحق والعدالة والمواطنة الصالحة ونشر العلم بين كلّ أفراد الشعب وتوزيع الثروات بكلّ إنصاف وتشغيل العقل والمنطق وتغيير العقليات الموروثة وتحرير العقل من أي فكر مسبق وإعطاء

الأولويـة للتجريب العلمي والاختراع التقني عن طريق تطوير التعليم والتربيـة وإعلاء خطاب التسامـح والانفتاح على الآخر وإرساء الفكر الفلسـفي الايجابي الـذي يساهم في اختراع النظريات وإثراء التجارب التطبيقية الناجحة لتحقيق مجتمع مزدهر يؤمن بالديناميكية والفاعلية السياسية القائمة على المشاركة وخدمة الصالح العام(1).

وتتبني التنمية الحقيقية في جوهرها على أربعة عناصـر أساسـية وهي: الإنتاجية والمساواة والاستدامة وتمكين المجتمع المدني بقوة التمثيل السياسي للمشاركة في اتخاذ القرارات الصائبة من أجل المساهمة في تحقيق التنمية البشرية الفضلى (2).

ومن ثمّ فللمجتمع المـدني أثر مهمة في عملية التنمية داخل المجتمع العام، ولا يقتصـر دوره على الناحية الفردية فقط، بل له أن يشارك في عملية الانتاج والاسـتثمار ، فضلاً عن العمل على إنشاء شركات أهلية ومؤسسات تطوعية في أي من المجالات التي تعود بالنفع على الوطن والمواطن ، ذلك أنّ المساهمـة في هـذه المجالات يعني- في التحليل الأخير - توفير فرص عمل للشـباب وغيرهم، وهذا بدوره يساهم في القضاء على مشـكلة البطالة ولو جزئيًا، ممّا يقضـي على العديد من الإشـكاليات الخطيرة التي يقع فيها بعض الشباب كالتطرف أو الإدمان وغيرهما من الإشـكاليات التي تتفشـى في ظلّ ازدياد البطالة، ويفسّـر لنا هذا لماذا تقل أعباء الدولة في ظلّ وجود مؤسسات مجتمع مدني قوية؟ فضلاً عن أنّ هذا يطلق يد الدول

1- انظر خيري عزيز: قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي، منشورات دار الآفاق الجديدة ،بيروت، لبنان، ط1، 1983 .

2- جورج قرم: التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي سلسلة دراسات التنمية البشرية، ،العدد 6، بيروت، لبنان، 1997م، ص: 35 .

في الاهتمـام ببعض الضـروريات الأخرى في مجال الصـحة والتعليم مثلاً. وفي بعض الـدول الأفريقيـة ينظر البنك الـدولي إلى المجتمع المدني لما يستطيع أن يقوم به من مساعدة في تعبئة الموارد بالطرائق التي تعجز الدولة عن القيام بها وباعتباره «دولة الظل التي تقوم بوظائف تقليدية للدولة مثل إنشاء وإدارة المدارس ومراكز الرعاية الصحيّة ومشروعات الأشغال العامة كشق الطرق والترع(1) .

ويظهر نشاط المجتمع المـدني جلياً – كما يـذهب إلى ذلك أحـد الباحثين من خلال الحملات الدعائيـة الناجحـة التي تدور حول قضايا بعينها مثل حظر زراعـة الألغام الأرضـية وإلغاء الـديون وحمايـة البيئة، والتي نجحت في حشد آلاف المساندين في شتى أنحاء المعمورة. فقطاع المجتمع المدني لا يبرز فقط كجهة فاعلة واضـحة على المستوى المجتمعي في أجزاء كثيرة من العالم، لكنّه يتّسم كذلك بتنوع ثري في طبيعته وتركيبته . كمـا أنه يمتـاز بكونه يعتمـد في أنشـطته على المتطوّعين غـالب الأـحوال، كما تمتـدّ أنشـطته إلى كثير من المجالات التنموية بأبعادها كافّة (2).

ويمكن القول إنّ مجالات عمل المجتمع المـدني متنوّعـة بدرجـة كبيرة؛ حيث تشـمل جميع شـرائح المجتمع العمريـة النوعية من الدعوة والتربية والتعليم والتدريب والتأهيل، إلى الصحة، إلى الأدب والثقافة والفن والإعلام وحقوق الإنسان، والعمل الإنساني الإغاثي والمحافظة على البيئة. وتتدرج مستويات العمل المدني

1- انظر أجوسا واى أوساجاى التكيف الهيكلي والمجتمع المـدني والتماسك الوطني في أفريقيا، مجلـة أفريقية عربية مركز البحوث العربية بالقاهرة المجلد الثالث ص 19-52 .

2- انظر د. أحمـد إبراهيم ملاوي أهميـة منظمات المجتمع المـدني في التنميـة، بحث منشور في مجلـة جامعـة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد (2)، 2008، ص258.

من مؤسّسة، وجمعية ومركز ، إلى رابطة لعدد من المؤسسات على أساس جغرافي، أو تخصصي في مجال العمل (رابطة المؤسسات الخيرية بالقاهرة) (رابطة مؤسسات الأيتام بالقاهرة)، وتتجلى أعلى مستوياته حين يصل مستوى الشبكة الوطنية أو الإقليمية والعالمية التي تجمع في عضويتها المؤسسات العاملة في المجال نفسه(1).

إن دور منظمات المجتمع المجتمع المدني يتنامى مع ازدياد الحاجة الى انخراط جهات إضافية في مهام وبرامج التنمية، ولاسيما بعد قصور الدولة وأجهزتها ومواردها عن تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين. ولما كانت هذه الاحتياجات حقاً من حقوقهم، وباتت تلبيتها ملحة وضرورية لتأمين الأمن الانساني والاستقرار الاجتماعي، كان لا بد من توسيع المجال أمام منظمات المجتمع المدني لتصبح شريكا في عملية التنمية للاستفادة من مواردها البشرية والمادية ومن الخبرات التي تكتنزها (2).

ويمكن في هذا المجال الإشارة إلى ثلاثة أنواع من المجالات التي تعمل فيها منظمات المجتمع المدني(3):

أولاً- توفير الخدمات، وهي المهام التقليدية التي دأبت على القيام بها المنظمات غير الحكومية والاهلية منذ عقود والتي تتضمن الجمعيات والهيئات الخيرية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة. وتجدر الاشارة إلى أن المجتمع المدني يتمتع بقدرات

1- إبراهيم رمضان الديب المجتمع المدني ودوره في الصعود الحضاري، على الرابط: D8%A7%/24/2/http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013

2- انظر سعيد ياسين ،موسى دور منظمات المجتمع المدني في التنمية، على الرابط التالي: -htm.2 https://www.zowaa.org/Arabic/articles/art%20260112

3- انظر سعيد ياسين موسى المرجع السابق.

فنيـة وتقنيـة عاليـة تمكنه من توفير نوعيـة مقبولة من الخدمات، فضـلا عن قدرته في الوصول إلى الفئات الأكثر حاجة ولاسـيما في الأرياف والمناطق النائية .

ثانيا- المساهمـة في العمليـة التنمويـة من خلال تقويـة وتمكين المجتمعات المحليـة، وفي هـذا المجال له دور في بناء القـدرات وتنمية المهارات والتـدريب بمختلف المجالات التنموية كالتخطيط الاستراتيجي وصـياغة البرامج التنموية وتنفيذها وتوسـيع المشاركة الشـعبية فيها.

ثالثًا – المساهمة في رسم السـياسات والخطط العامة على المسـتويين الوطني والمحلي من خلال اقتراح البدائل والتفاوض عليها أو التأثير في السياسات العامة لإدراج هذه البدائل فيها، ولتحقيق أهدافه، يقوم هذا النوع من منظمات المجتمع المدني

بتنفيذ الاستراتيجيات التالية (1):

الرصـد والمراقبـة، حيث إنّ حق الاطلاع والحصول على المعلومات هو حق من حقوق المواطن، ويساهم هذا الحق في إتاحة الفرص أمام المجتمع للاطلاع على السياسات التنموية المقترحة وبالتالي الاطلاع على سبل تنفيذها وعلى نتائجها .

تطوير الأطر القانونية ذات الشأن، حيث إنّ التنمية تستلزم إصدار مجموعة من القوانين التي تكفل هذا الحق وتحميه إضافة إلى القوانين التي تضمن شفافية المعلومات والحق في المشاركة. وبالتالي لا بدّ من إصدار القوانين التي تكفل هذا الحق وآليات

1- انظر سعيد ياسين موسى المرجع السابق.

تنفيـذه للمساهمـة في تحقيق التنمية إضافة إلى التشـريعات ذات الصـلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية والتصدي للانتهاكات التي تشـمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأسر وللأفراد، وذلك عن طريق الضغط والمدافعة وكسب التأييد من أجل الاعتراف بحقوق المواطنين وتأمينها وللقيام بهذه المهام، يستخدم المجتمع المدني الأدوات المتاحة والمعترف بها دولياً من قبل الحكومات كافـة بما في ذلك العهود والاتفاقيات الدولية التي تكفل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إضافة إلى الحق في التنمية وحقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها.

وإذا تحـدثنا عن دور المجتمع المـدني في التنميـة الاقتصاديـة، فـذلك من أهم الأدوار التنموية التي يسـتطيع المجتمع المدني القيام بها، ومساعـدة الدولـة في التغلب على العديـد من الإشـكاليات الاقتصاديـة وتوابعها من الإشـكاليات الفرعية الناجمة عنها، وقد فطنت الدول الغربيـة إلى أهمية هذا الدور، فساهم المجتمع المدني في إنشاء الشـركات والمؤسـسات الأهلية ذات الاتجاه التجاري والإنتاج الصـناعي، وربما الزراعي أيضًا، وهـذه المساهمات ينتـج عنها فرص عمل جيـدة تتطلب أيـدي عاملـة، ومن ثمّ تقلّ البطالـة، ويرفع المجتمع المدني بـذلك عن كاهل الدولة العديد من الإشـكاليات التي تترتب عليها، ومن ثم يقل العبء وتسـتغل الجهود في أمور أخرى كالتعليم بمراحله المختلفـة، بما يمثله من بناء الشخصـية الوطن والمواطن والتوسع العمراني، وشق الترع والجسور، وإنشاء الطرق، وخطوط سـكك الحديـد، والإنتاج الزراعي، وغيرها من الإنشاءات التي تعدّ

أساس البنية التحتية، بما يعني أن دور المجتمع المدني يمثل نوعًا من الشراكة بينه وبين الدولة ممثلة في الحكومة.

والـدليل على ذلـك تتبع النمسـا وألمانيا مفهوم المجتمع المـدني على هـذا المفهوم الموسع ، حيث تتيـح الدولـة للأهالي إنشاء شـركات ومؤسـسات تساهمية إلى أبعد الحدود. وفي الوقت التي تقوم فيه الدولة بإنشاء المقومات الأساسـية مثل بناء البنية التحتية، وتشـغيل سـكك الحديـد والمواني والبريـد فهي تهتم أيضـاً بـأن تقوم الأجهزة التشـريعية بتحديـد العلاقـة بين صاحب العمل والعامل والعمال. فمثلاً يقرّر المشـرع بأن يكون التأمين الصـحي للعامل وذويه من القصـر مناصـفة بين صاحب العمل والعامل . كما ينظم المشـرع تأمين العامل ضدّ البطالة إذا ما ساء حال شـركة ما واضطرت لتسريح بعض من عمالها. فالدولة هي التي تقوم بتحصيل تأمين البطالة من المنبع أي من الشركة أو المؤسـسة مباشـرة وتحدّده وترفعه بحسب غلاء الأسـعار، وهي التي تقوم بعد ذلك بدفع إعانة البطالة للعامل بالقدر وللمدة التي حدّدها القانون. معظم الشـركات الألمانية والنمساوية الكبيرة، مثل سيمنز ودايملر بنز وكروب للحديد والصلب وباير للصناعات الكيميائية وصناعة الدواء هي شـركات مساهمة تمتلكها الأهالي فهي أدوات إنتاجية وتوفّر فرص العمل والعلاقة بينها وبين العملين فيها ينظمها المشـرع، فهي منظومة نشطة للتضامن الاجتماعي وتحقيق الرخاء»(1).

أما الدكتور سعد الدين إبراهيم فيعرفه بأنه: «مجموعة التنظيمات التطوعية الحرّة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق

1- http://mawdoo3.com

مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام، والتآخي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والخلاف»(1).

والمجتمع المدني نسيج واحد ومترابط من العلاقات التي تقوم بين الأفراد من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى. وهي علاقات أساسها تبادل المصالح والمنافع والتعاقد والتراضي والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسؤوليات، ومحاسبة الدولة في المستويات كافة التي يستدعى فيها الأمر محاسبتها، ومن جهة إجرائية، فإنّ هذا النسيج الواحد من العلاقات يستدعي أن يتجسّد في مؤسسات طوعية اجتماعية واقتصادية وثقافية وحقوقية متعدّدة تشكل في مجموعها القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها مشروعية الدولة من جهة، ووسيلة محاسبتها إذا استدعى الأمر ذلك من جهة أخرى (2).

إنّ المجتمع المدني يمثل كل نشاط تطوّعي تقوم به المؤسسات أو الجمعيات ذات الصفة الأهلية، أي التي لا تمثل العمل الحكومي أو المؤسسات الحكومية، وهذه المؤسسات أو الجمعيات التي تمثل المجتمع المدني تقوم على مجموعة من الأهداف المشتركة والقيم الخيرية التي ترجو من خلالها تحسين المجتمع على المستويات كافّة (3)، هذا النشاط التطوّعي له العديد من الصور المتنوّعة، منها

1- سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مقدمة كتاب: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية 1995م، ص:5

2- انظر عبد الغفار شكر: المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى ،2003م، ص: 20 وانظر د. حامد خليل الوطن العربي والمجتمع المدني، كراسات استراتيجية مجلة فصلية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية بجامعة دمشق، العدد الأول - السنة الأولى - خريف 2000. ص 12.

3- انظر د. الحبيب الجنحاني المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، مجلة عالم الفكر تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب دولة الكويت، العدد الثالث، المجلد السابع والعشرون يناير / مارس 1999 ص 36 .

مـا يتعلّق بمجال القطاع الاجتماعي، ومنها ما يتعلّق بقطاع التعليم ومنها ما يتعلّق بالجانب السياسـي، بما يعني أن المجتمع المـدني يقوم على تحقيق مجموعـة من الأهـداف التي تعجز الجهات الحكوميـة على القيام بها، أو تقصـر فيها، فيكون المجتمع المدني بذلك عاملاً من العوامل المهمـة في تحقيق مصالـح أبناء المجتمع الواحـد على عـدة صـعد، وهو بـذلك أداة رقابيـة مهمة وإن كانت غير ملزمة لسـياسات الدولـة، بحيث تؤكد على الجوانب الإيجابية في هذه السـياسات وتضع من الخطط ما هو كفيل بضـمان اسـتمراريته، وتشـير إلى الجوانب السـلبية وتحرص على تعريتهـا وكشـفها أمـام الرأي العـام، وتضع من الضـغوط ما هو كفيل بالقضاء عليها، بما يعني أن المجتمع المـدني بمؤسساته يعتبر المرآة التي تظهر فيها صورة الدولة والمجتمعات عموماً، وبقدر قبح الصورة يكون قبح الواقع، وبقدر نقاء الصورة يكون نقاء الدولـة والمجتمع عمومـاً. بيـد أنّه يجب الحظر ونحن ننظر إلى المجتمع المـدني من أن ننظر إليه نظرة مقطوعـة عن سـياقها، ذلك أن استيراد فكرة المجتمع المـدني بـالمعنى الشائع اليوم (المنظمات غير الحكوميـة) مقطوعـة عن إطارها المرجعيّ التاريخي يتضـمّن مخاطر عديدة ليس أقلها الاعتقاد الواهم بوجود عمل سياسي ديمقراطي، بينما الواقع يشير إلى غياب شيء اسمه الحقل السياسي له استقلالية نسبية عن بقيـة الحقول الأخرى الاجتماعيـة، الثقافية الاقتصادية... و في أحسن الحالات انغلاق هذا الحقل أمام المبادرة السياسـية الحرة و تميّزه بدرجـة عاليـة من التقييـد والاسـتعمال الأـداتي من قبـل النظـام، بـل أسوأ من ذلك اغتراب القطاع العريض من المجتمع عن عمليـة البناء الديمقراطي بسبب

ص: 115

الاعتقـاد الخـاطئ أنّهـا عمليـة تخص الأقليـة من المجتمـع (النخب الفكريـة البيروقراطيـة التكنوقراطيـة، الاقتصاديـة...) و ذلـك بسـبب الممارسات التي تقوم بها هذه النخب من جهة، و بسـبب التصوّر الخاطئ عن المجتمع المدني الذي يختزله إلى المنظمات غير الحكومية الحديثة خصوصاً، من جهة ثانية (1) .

ومؤسـسات المجتمع المـدني غير الحكومية تعد مؤسـسات غير ربحية، وهذه تعمل أساساً على أن يكون لها كيانها في المجتمع وفي حياة الناس باسـتنادها الى منطلقات أخلاقيـة وثقافيـة وسياسـية واجتماعيـة ودينيـة وعلميـة التي تعدّ أساساً منطلقات خيرية، وتوجد العديد من الـدراسات الشـرقية التي تنـاولت المجتمع المـدني من حيث النشأة والتكوين وبمنظمات المجتمع المـدني ومؤسـساته في مصـر خاصـة والوطن العربي عامـة (2) . ولاسـيّما أنّ المجتمع المـدني زادت فـاعليته في بعض الفـترات الزمنيـة، الأـمر الـذي ترتب عليه بعض التواتر الحادث بينه وبين السـلطات الحاكمة، عندما ظهر دوره على المستويين الاجتماعي والسياسي، بعد تطبيق سياسة الانفتاح والخصخصة في بعض الـدول العربية، فضـلاً عن أنّه ظهر نوع جديد من المؤسـسات غير الربحية، والتي عملت في مجال حقوق الإنسان كما ظهرت العديد من الجمعيات التي أنشأها بعض رجال الأعمال (3) .

1- انظر العياشـي عنصـر التحول الـديمقراطي في الجزائر الواقع و الأفاق.- ورقـة قـدمت لندوة: الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية - الآردن، جامعة ألا البيت 30 نوفمبر - 02 ديسمبر 1999 .

2- انظر سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر، القاهرة، ط دار قباء، 2000م، ص المقدمة.

3- انظر أماني قنديل المجتمع المدني في مصـر في مطلع ألفية جديدة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2000م، ص 13، 14.

فالمجتمع المـدني- بناءً على رأينا- هو مجموعة من الكيانات أو المؤسـسات التي لا تقوم على أساس التعصب - سواء أكان هذا التعصـب للقبيلـة أم العشـيرة أم الـدين أم العرق أم اللون، أم الأيديولوجيـة الفكريـة أم غيرها من مظاهر العصبية - وإنما يقوم على إرساء قيم المواطنة وتنوير المجتمع - بمـا له من حقوق ومـا عليه من واجبـات - والعمل الجاد المبني على إرادة تطوعيـة حرّة لا تقوم على الربـح أو الارتزاق، وينظم أفرادها شؤونها، بما لا يخلّ بمبادئ الحق والخير التي تقوم على رعايتها الدولة بما لها من حق الإشراف والمراقبة.

وإذا كانت الأسـرة أو العشيرة والقبيلة التي لا تزال مفاهيمها هي الفاعلة في حركة مجتمعاتنا، وفي كلّ المجتمعات النامية تقوم على الروابط غير التطوعيـة، ولا تقوم على الإرادة الحرة، بل تقوم على الوراثة أو رابطة الدم أو الميلاد، والقيمة الأساسـية التي تحكمها هي الولاء، فإنّ من غير الصواب عند فريق من الباحثين اعتبار الأسـرة أو العائلة أو أيّ رابطة عرقية مؤسـسة من ضـمن مؤسسات المجتمع المدني، فالرابطة التي تخضع لها المجموعات العرقيـة صـغيرة كانت أم كبيرة، غير الرابطـة التي يخضع لها المجتمع المدني والقيمة التي تحكم إحداها لا تحكم الأخرى(1).

والملاحظ أن مجتمعاتنا العربيـة والإسـلامية تقوم في الغالب على رابطـة الـدم والوراثـة وهذه وإن كانت أمرا مهماً في إرساء قيم التواصـل والإخاء والإنسانية، فإنّ الكثيرين لا يعتبرونها من مؤسسات المجتمع المدني بناء على التعريف السابق.

1- انظر محمد عثمان الخشت المجتمع المدني والدولة القاهرة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الأولى، 2007م، ص 14.

ويمكن القول إنّ المجتمع المـدني يتميّز كثيراً عن الدولـة وعن الأسـرة؛ إذ يمكن القول على حدّ تعبير إدموند بيرك إنّه الأسـرة الكبيرة، وهو يعمل على القيام بالعديـد من الأنشـطة التطوعيـة، وهو بـذلك يميز عن الدولـة أو سـلطة الدولة بمعنى أدق، ذلك أنّ هناك ارتباطا وثيقًا بين الدولة كتعبير عن السـلطة الحاكمة وبين الأيديولوجيا، فأغلب الدول إن لم يكن جميعها تنظر للمجتمع المدني نظرة أيديولوجية صرفة، ولذا نجد الدولة الشمولية الجذرية، لا تؤمن بما يسمى بالمجتمع المدني، ومن ثم فلا نقابات عمالية تدعو لحقوق العمال ولا تجمعات ولا أندية ولا أحزاب سياسـية معارضـة، ولا مؤسـسات لحقوق الإنسان وغيرها من مظاهر المجتمع المدني؛ لأنّها تعدّ من المحظورات في مثل هذه الـدول. وكـذلك نجـد الدولـة الليبراليـة تتيـح الفرصة أمام انطلاق المجتمع المدني تحت رعاية ومظلّة الدولة، باعتباره ينطوي على مبادئ الحرية والاختيار والمسؤولية، بما يعني أنّ المجتمع المدني بمؤسـساته يعمل جاهدًا على مساعدة الآخرين وتبصـيرهم بحقيقة الدور الذي يجب عليهم أن يقوموا به تجـاه المجتمع الـذي يعيشون فيه، في حال كان هـذا المجتمع المـدني يتسم بالقوة والمرونـة في الوقت نفسه بما يشـمله من مؤسـسات خيريـة تطوعيـة وجمعيات أهلية تجعله مجالاً خاصًا يساعد الأنظمة في ترسـيخ معاني الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعيـة. أمّا المفهوم من وجهـة النظر الهيجلية فإنّه يضـعه أمام كل من الأسـرة والسـلطة كبديل استراتيجي يسـتطيع أن يحدث الاتزان داخل المجتمع، في حين يظلّ الاتجاه الماركسي يربط نظرته للمجتمع المدني بنظرته إلى النظام الطبقي والظلم الاجتماعي .

ص: 118

المبحث السادس : نقد المفهوم

نقد المفهوم:

ص: 119

المبحث السادس

لا يمكن الحديث عن المجتمع المدني دون الوقوف على ما ينطوي على المفهوم من إشكاليات تثير العديد من السلبيات المتعلقة به، والتي يعني إبرازها توجيهًا له وجهـة صـحيحة من وقع الفكر الإنساني عامة، ومن منظور الفكر الإسـلامي خاصة في تقاطعات المفهوم مع الدين، ومن ثمّ يمكن الوقوف على نقد المفهوم من خلال طرح القضايا الآتية على طاولة النقد.

موقف المؤيدين والمعارضين:

أولاً- الاتجاه الحداثي

يمكن القول بدءًا إنّ المجتمع المدني لم يلق قبول الجميع، كما لم يلق رفض الجميع في البيئة الإسـلامية والعربية المعاصـرة، وإنما انقسم المعاصرون حوله بين مؤيد ومعارض، وكلّ فريق حاول أن يسوق الأدلة التي يدعم بها وجهة نظره، ومن ثم انقسموا إلى اتجاهين :

أولاً- الاتجاه الحداثي

يرى أصـحاب هـذا الاتجاه أن المجتمع المـدني إنما هو أداة تحمل مـدلولاً ينطوي على مجموعـة من الأهداف والغايات المحدّدة، والتي تلخص في استبعاد الشأن الديني والديمقراطية الليبرالية والتعددية، بما يعني أنّه إنما جاء محمّلاً بالعديد من الأطر الأيديولوجية، ويربط

أصحاب هذا الاتجاه بين المجتمع المدني والدولة المدنية القائمة على القانون الوضعي. غير أنّه مما يؤخذ على المجتمع المدني وأصحاب هذا الاتجاه خاصة أنّ هناك العديد من القوانين التي لا يستمد قيمتها من قيم عليا تفرضها على الناس، وإنما تنطلق من أرضية تحقيق رضا الناس ومصالحهم ليس إلا. ومن ثم وجدنا المجتمع المدني في الغرب يشجع على سن قوانين تشرع لإباحة الزنا واللواط وزواج المثلين وهي كلّها أمور لا تتفق مع الأعراف والتقاليد، ولا تتفق مع الأديان أيضاً.

ولذا من أهم المبادئ عند أصحاب هذا الاتجاه أنّ المجتمع المدني هو الذي يصوغ قوانينه وشرائعه بنفسه، ولا علاقة للدين بشيء من مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية، فالحلال والحرام والواجب والمستحب والمكروه هو ما يقره المجتمع المدني لا الدين(1).

ويذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أنّ التنظيمات التقليدية في المجتمع المدني تلعب دوراً قمعياً في علاقتها بالفرد، يحظى بحمايتها لا لكونه فرداً مستقلاً له حقوق يقرها القانون، بل لأنه يمثل وحدة أولية في بنائها. كما تحقق ذلك الدور من خلال اعترافها وإقرارها بسلطوية الدولة وليس بمعارضتها ورفضها. وفي المقابل تعجز التنظيمات الطوعية الحديثة عن لعب دور الوسيط لأنّها تقوم على فكرة الانتماء الطوعي للأفراد، لكنّهم دون حقوق معترف بها أو مكرّسة قانونياً بسبب الطبيعة السلطوية للأنظمة السياسية التي

1- انظر ماجد الزميع، الدولة المدنية بين الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر والاتجاه العلماني، دراسة عقدية قسم الثقافة الإسلامية كلية التربية جامعة الملك سعود بالرياض، 1432ه، ص 188 .

يعيشون في ظلّها. لعلّ هذه إحدى المفارقات التي يواجهها أولئك الذين يسحبون فكرة المجتمع المدني ، وهي ثمرة سيرورة تاريخية واجتماعية متميزة على الواقع الاجتماعي العربي دون الالتفات إلى خصوصية المرحلة التي يمر بها في تكوينه. ولعل هذه أيضاً معضلة تواجهها التنظيمات غير الحكومية الحديثة في البلاد العربية لأنها، غير قادرة على حماية الأفراد أمام تعسف الدولة، ولا على إعادة إنتاج ذاتها كأحد مظاهر السوق المحلية(1).

ثانيًا- الاتجاه الثاني:

وهو الاتجاه المحافظ وفي داخل هذا الاتجاه تكمن العديد من المواقف حيال المجتمع المدني، ومن ثم يمكن تقسيم أصحاب هذا الاتجاه إلى عدة أقسام:

أ – الفريق الأول يرفض رفضا مطلقًا المجتمع المدني أو المشاركة في مؤسساته حتى مجرد قبولها؛ لأنّه بالنسبة لهذا الفريق يدخل في دائرة التحريم، ومن ثمّ يرفض مفهوم المجتمع المدني بداعي نشأة المجتمع المدني وعوامل تطوره، إذ من المعلوم أنّ المجتمع المدني ارتبط ارتباطًا وثيقًا بالتطورات الحداثية الغربية خاصة في شقها السياسي؛ حيث ترتب على مجموعة من الثورات على المستويات العلمية والمعرفية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الغرب وهذا على ظنّهم ما نفتقده في بيئتنا العربية، بل يبرّر أصحاب هذا الفريق موقفهم بالاستناد إلى أنّ المجتمع المدني نشأ وتأسس بناء على ثلاثة اتجاهات اعتلجت جميعًا فكانت البذرة التي أنبتته،

1- انظر عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 401 402.

وهي الليبرالية والرأسمالية والعلمانية، ومن ثمّ يرفض أصحاب هذا الاتجاه المجتمع المدني؛ لأنّهم يرون أنّ هذه الاتجاهات لا تتفق مع القيم الإسلامية في جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعرفية العلميّة، كما يؤسس أصحاب هذا الاتجاه رفضهم على أنّ المجتمع المدني قام بالأساس على العلمانية، التي تفصل بين الدين والدولة، وأنّ الإسلام نظام شامل كلي لا يفصل بين هذا وتلك، وأخيراً يؤسسون رأيهم استناداً إلى أن الديمقراطية التي هي التي ينادى بها لشيوع المجتمع المدني لم تتحقق فعليًا على أرض الواقع في بلادنا إلا فيما ندر.

ب –الفريق الثاني، يقبل مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني؛ لدورها في خدمة المجتمع، ولا يمانع من المشاركة فيها. وهذا الفريق يؤيد مفهوم المجتمع المدني، مستندًا إلى إنه نظريًا يمكن القول الإسلام كمنظومة يقوم على مجموعة من الأسس الحرية والمساواة والعدالة والشورى والمعارضة والنقد الذاتي، وهي المبادئ التي يعمل عليها المجتمع المدني ويؤسس نفسه عليها، بما يعني أنه ليس هناك ما يمنع من قبول مفهوم مجتمع مدني يعبر عن الثقافة الإسلامية والعربية، ولاسيما أنه في ظلّ هذا الفهم تتعاظم قيم التعددية والحق في الاختلاف وغيرها من المبادئ التي تعبر عن وجود مجتمع مدني خاصة أنه تطبيقيًا فإنّ التاريخ الإسلامي يخبرنا عن مجموعة من التجارب التي تدلّ على وجود مجتمع مدني جرت ممارسته عمليا، دون وجود المصطلح نظريًا، والمتأمل في صحيفة المدينة يتأكد له ذلك تمامًا، كما أنّ المتأمل في نظام الوقف الإسلامي يتأكد له أيضًا كيف طبق المسلمون بعض مبادئ

المجتمع المدني تطبيقيًا، وهذا الدستور المدني الإسلامي.

وهذا الفريق ينطلق من المميزات الخاصة التي يتمتع بها المجتمع المدني، والكشف عن فرصته الكبيرة في إنجاز جزء كبير من استحقاقات الصعود الحضاري القادم للعرب والمسلمين فمؤسسات المجتمع المدني هي تجمع بشري منظم وفق قواعد العمل المؤسسي الحديث يعمل لتحقيق أهداف ومصالح عامة محدّدة تهدف لخدمة وتنمية المجتمع في شكل مؤسسة مدنية غير حكومية، تطوعية لا تهدف لتحقيق ربح تنطلق من القيم التي اجتمع عليها أعضاؤها، شرط ألا تتعارض مع قيم وثوابت المجتمع، وتتعدّد منطلقات العمل المدني بين الأيديولوجية، السياسية، الإنسانية الاجتماعية منفردة ومجتمعة، ومن أهمّ أمثلتها الجماعات المجتمعية المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والأحزاب والنقابات العمالية، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية والنقابات المهنية والعمالية ومؤسسات العمل الخيري وتتنوع مجالات عمل المجتمع المدني لتشمل شرائح المجتمع العمرية النوعية كافة من الدعوة والتربية والتعليم والتدريب والتأهيل، إلى الصحة، إلى الأدب والثقافة والفن والإعلام وحقوق الإنسان والعمل الإنساني الإغاثي والمحافظة على البيئة (1) .

ج – الفريق الثالث يتحفظ على أصل الفكرة، مع القول بجواز حتى ضرورة المشاركة في مثل تلك الجمعيات، مع مراعاة عدد من الضوابط منها ألا يكون قيامها على أصل باطل أو قاعدة فاسدة، كجمعيات إزاحة الفواصل بين الأديان، أو الجمعيات التي تروج

1- إبراهيم رمضان ديب مرجع سابق.

للشـذوذ الجنسـي والفساد الأخلاقي، وألا تتبني نصا معارضًا للـدين، وألا تؤدي المشاركة فيه إلى الدعم والإقرار لحكومات ظالمة تسـتمدّ شرعيتها من دعم تلك المؤسسات(1) .

والحقيقة أن المجتمع المدني في بداية نشأته مختلف كثيرا عن المراحل المتأخرة، وهي تلك المراحل التي جعل كلّ همه منصـبًا فيها على الاهتمام بالمؤسـسات التنمويـة والجمعيات الخيرية، إذ تحوّل الأمر من كونه أداة سياسـية اقتصادية واجتماعية تقوم على مبدأ اللاديني كما هو في بدايـة نشأته إلى كونه أداة لمحاولـة مساعدة المهمشـين والفقراء والمحتاجين في أي مجال من مجالات العوز والاحتياج. ونحن نجد العديـد من المنظمات الأهلية مثل الجمعيات الدينية التي تشـكل الغالبية العظمى من منظمات المجتمع المدني ذات الشأن الاجتماعي، وكـذلك الجمعيات الثقافيـة التي تقوم على خصوصـية وهويـة المجتمع أو هويات محليـة داخل المجتمع الواحد، كالجمعيات النوبية في مصر، أو الجمعيات الأمازيغية في الجزائر مثلاً، وهذا يقودنا إلى أنّ هناك من المفكرين تأسيسا على ما سبق من يربط بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، فهناك من ينظر إلى التطابق بين المفهومين في البيئـة العربيـة، وهذا الرأي ما نحن عليه، وهناك رأي رفض مثل هذا النوع من التطابق با عبارهما يشيران إلى مستويين مختلفين من التطور الاجتماعي، مع اعتبار أنّ المجتمع الأهلي جزء من المجتمع المدني.

ولكن الملاحظ في هذا التقسيم المجتمع المدني والمجتمع الأهلي- أنّ كلّ فريق ينظر للمجتمع المدني حسب أيديولوجيته،

1- انظر ماجد الزميع، الدولة المدنية، ص 200 وما بعدها.

وهـذا بـدوره يؤدّي إلى تقسـيم العمل ذاته، حيث تبين «وجود نوع من التواؤم في التمييز بين المجتمع المـدني والأهلي من جهة، وتقسـيم العمل بين القوى الاجتماعيـة ذات التوجهات الأيديولوجيـة والسياسـية المتباينة من جهة أخرى. إذ بينما نجد القوى الاجتماعية المحسوبة تقليديا على اليسار والمسـماة اليوم القوى الديمقراطية بنزعتها الحداثية والعلمانية تسـتعمل بقوة مصـطلح المجتمع المدني»، وتسيطر على التنظيمات والمؤسـسات العاملـة في مجال حقوق الإنسان (منظمات حقوق الإنسان مراكز البحث والدراسات في حقل التنمية الاجتماعية والمشاركـة السياسـية...). نجـد في المقابل القوى الاجتماعيـة ذات التوجه التقليـدي والديني المحافظ حاضـرة بقوة في مجال الجميعات والتنظيمات الأهلية، مفضـلة اسـتعمال هذا المصطلح الذي تراه أكثر تعبيراً عن خصوصية الواقع في المجتمعات العربية. ويبدو وزن وتأثير هذه القوى بخاصة في التنظيمات الأهلية ذات الطابع المهني و بشكل أخص تنظيمات الخدمة والرعاية الاجتماعية الخدمة الصحية، التربية والتعليم، الشؤون العائلية»(1) . ومن هنا يلاحظ أن القوى التي تسـتخدم مصطلح المجتمع المدني تحاول أن تجعل من المجتمع المدني كيانًا مسـتقلاً في مواجهة الدولة، واكتساب خطوات في طريق الديمقراطية الي تسـعى إليها، إلا أنّ العقبة الحقيقية التي تقف سدًا منيعًا أمام محاولاتها، ينحصـر في ضـعف القاعدة الجماهيرية التي ترتكز عليها، مقارنةً بنظيرتها من التيارات المحافظة، فضـلاً عن هذه القوى تستند إلى مجموعة من النخب الذين ليس لهم تأثير

1- انظر العياشي عنصر ، ما هو المجتمع المدني ؟ مرجع سابق.

حقيقي في الشارع، وهذا يعرقل كل المساعي التي تسعى إليها في حين نجد الأمر مختلفاً مع الاتجاهات المحافظة، إذ إنّنا نجد لها حضورًا كبيرًا من الناحيـة الجماهيريـة نتيجـة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها، غير أنّها لا تسـتطيع بحشودها أن تجبر الدولة على تغيير سياسـتها نتيجة سلطتها الاستبدادية وأجهزتها القمعية.

ومن ثم فإنّنا نرى أنّ المجتمع المـدني هو الكيان الوسـيط الـذي يمثل حلقـة الوصل بين المجتمع العام والدولـة، ومن ثم فهو يشـمل كلّ المؤسـسات والجمعيات التي تقوم بهـذا الدور، بغض النظر عن توجهاتها أو أيديولوجيتها، شـريطة أن تقدم خدمتها للمجتمع، بما في ذلك الأحزاب السياسـية، والجمعيات الدينية، والروابط والمؤسسات ذات الطابع الخدمي محليًا أو إقليميًا أو دوليًا. فقد استطاع المجتمع المدني أن يناضل من أجل العديد من القضايا الدولية التي أستطاع من خلالها أن يكسب لها حشداً هائلاً من المؤيدين في العديد من دول العالم، مثل القضايا التي تتعلّق بحمايـة البيئـة، أو بنوك الطعام أو الـديون بين الـدول، أو زراعـة الألغام، مما يؤكّـد أنّ المجتمع المدني يقوم بمهام محلية ودولية لا يمكن الاستغناء عنها .

وبناء عليه فإنه من غير المقبول بالنسـبة لنا رفض المشاركة في مؤسـسات المجتمع المدني التي تقدم خدماتها للعديد من الطوائف؛ استنادًا إلى أنّ هـذه المؤسـسات لاـ ترتكز على بعـد ديني؛ لأـنّ الخـدمات التي تقـدّمها أغلب هـذه المؤسـسات لا تقوم على أساس الفصل بين المستهدفين جمعيات حقوق الإنسان مثلاً لا تفرق بين صاحب حق مسلم وصاحب حق غير مسلم، فالاثنان

شريكان في الحقوق والواجبات أيضًا، كما أنّ من هذه المؤسسات ما يخدم المسلمين وحدهم أو غير المسلمين وحدهم. فضلاً عن أنّ المجتمع الإسلامي لم يكن يعدم منذ وجوده مؤسسات أو جمعيات أهلية، فإنّ التاريخ يكشف لنا عن العديد من أوجه الأنشطة على الصعيد الاجتماعي والمهني والحرفي، التي كانت تصاغ في شكل كيانات أو تجمعات قريبة الشكل بالعديد من جمعيات المجتمع المدني الآن وخصوصاً الشكل النقابي، وهذه التجمعات أو الكيانات كانت تعمل على مساعدة الدولة، ولكن بشكل مستقل.

الشيء نفسه يقال على الاتجاه الحداثي الذي يرفض مطلقًا وجود جمعيات أو مؤسسات مجتمع مدني تقوم على أساس ديني، وهذا أمر غير مقبول بالنسبة لنا أيضًا، فما المانع من أن تكون هناك جمعيات تقدّم خدمات لأتباع الدين المنتمين له، فهل لنا أن ننكر أنّ الأوقاف الخيرية الإسلامية تقدّم خدمة جليلة للمسلمين من ذوي الاحتياج والفقر، وهي تقوم على أساس ديني؟ أم هل لنا أن ننكر الجمعيات الخيرية التي تقدّم خدمات جليلة على الجانب الاجتماعي؟ الأمر نفسه يقال عن الوقف الأرثوذوكسي وما يقدّمه من خدمات اجتماعية للمسيحيين، فهل لنا أن ننكر على الوقف الأرثوذوكسي لكونه يندرج ضمن مؤسسات المجتمع المدني؟ بالطبع لا، ومن ثمّ فنحن نرى الصراع في قضية المجتمع المدني صراع بين أيديولوجيتين كبيرتين هما الأصولية والعلمانية، ولو أنّنا نحيّنا هذه النظرة الأيديولوجية لأمكن لنا تقبّل بسهولة فكرة مؤسسات مجتمع مدني على أساس ديني.

نقد مبدأ الذاتية أو المصلحة الشخصية:

يمكن القول إنّه من الغريب أنّ هناك العديد من المفكرين الذي أسسوا المجتمع المدني على مجموعة من الأسس غير المقبولة، التي يثبت تهافتها أمام النقد، فالمجتمع المدني على يد هوبز ولوك كان يقوم على المصـلحة الذاتية وفق عقد اجتماعي تضـمّنه السلطة السياسية ومن ثمّ فشل المجتمع المـدني عندهما في مد جسور التعاون البناء بين المجتمع العام، لأنّه تحوّل إلى مجتمع مدني يشـبه السوق الكلمة العليا فيه لأصحاب المصالح التجارية العامة على حساب الربح، والتأسيس على ثقافة العرض والطلب، وإنما في الحقيقة يجب أن يقوم المجتمع المـدني على قيم التكافل والأثرة والكرم وغيرها من القيم، أما أن يؤسـس على قيم أخرى تنطلق من المصـلحة البحتة، فإنّه سـيكون ساعتها ساحة للصـراع، فضلاً عن أنّه بذلك يلغي دور العاطفة والعقل، ويغلب الناحية الشهوانية القائمة على تلبية نداء الغريزة، ولن يجري تلبية هذا النداء إلا اسـتناداً إلى المصـلحة الذاتية الآنية؛ حيث إنّ هذه الذاتية أو الأنانية سـتدفع الناس إلى العيش في وحدة موحشة، أو في صراع مع الآخرين على تحقيق المصالح الذاتية.

وهـذا مـا أكـده عليه آدم فيرجسون ذاته في نقـده للمجتمع المـدني الـذي انتهي إليه هوبز ولوك، لإيمـانه بـأنّ العاطفـة والعقـل همـا رباط المجتمعـات وقوتها، وإذا كان آدم فيرجسون مؤمنًا بأنّ العيش والبقاء هما ينبوع الفعل الإنساني، إلا أنّه لم يكن منجرفًا إلى هـذه الفكرة كما فهمها من قبله من المهتمين بالمجتمع المدني، وإنما كان مؤمنًا أنّ هناك هدفًا أسمى للشعوب وهي بصدد تشكيل مجتمعاتهم يغلب عليه غريزة حبّ البقاء، لإيمانه بأنّ الإنسان كائن أخلاقي في المقام

الأول، وبناء على وضع المصلحة الذاتية في الصدارة فإنّ الإنسان وقتها في نظر آدم فيرجسون سيضع الأفراد موضع اهتمامه بقدر ما يقدمون له من مصالح، ويتصدر المشهد منطق الربح والخسارة، وسيكون الحكم في العلاقة مقاييس النفع والضرر (1).

ومن ثم فإنّه يمكن القول إنّ المبادئ التي يسير عليها المجتمع المدني عند هوبز ولوك وسميث وهيجل من بعدهما ليست قائمة على القيم الأخلاقية الثابتة أو القانون الأخلاقي العام، وإنما يقوم على قانون زائف قوامه الذاتية، ومن ثم تحول المجتمع المدني إلى سوق كبير الكلّ يسعى فيه إلى تحقيق أهدافه الشخصية ومصالح المأمولة، مستنيدين في ذلك إلى ما يسمّى بالعقل الذرائعي؛ لأنّ العقل الذرائعي يساعد الأفراد على تشخيص مصالحهم، ويدلّهم على السبيل الأفضل لتطمينها، لقد حلّت الخبرة والعادة محل المبدأ الأخلاقي، والفضيلة القبليين بوصفهما معيارين للحقيقة، ولا يتوقع من الناس اتباع القواعد الأخلاقية إلا إذا لبت حاجاتهم المباشرة، وما من شيء أوسع من المصلحة العامة يمكن أن يجمع الأفراد في أي فاعلية مشتركة، فالمجتمع المدني لا يتشكل بغير تفاعلات خارجية بين عقلانيين ساعين إلى مصالحهم الذاتية»(2). ونحن نرى أنّ مبدأ المصلحة ينسف بنيان المجتمع المدني من أساسه، ويقضي على مبادئ الحق والواجب، ويعود بنا إلى نفعية سفسطائية مقيتة، يتعدّى خطرها الأفراد إلى المجتمع عامة.

حتى إنّ مبدأ الذاتية أو الأنانية الذي آمن به هؤلاء المفكرون

1- Adam Ferguson, An Essay on the History of Civil Society, New Brunswick , NJ: Transaction Publishers, 1995, p 31, 32

2- جون إهر نبرغ، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، ص 217 .

كجزء من المجتمع المدني أثبت فشله فالفرد يمكن أن يشبع مطالبه ومصالحه في وقت وجيز، بيد أنّه لن يكفّ عن المطالب والرغبات، وبالتالي فإنّ المجتمع المدني بناء على قيامه على مبدأ المصلحة يصبح غير قادر على ملاحقة تسلسل الرغبات، لما يتولّد عن هذا المبدأ من توالد مطالب ورغبات جديدة على الدوام، ومن ثمّ فبتزايد هذه الحاجات يكون هناك صنفان من الناس : صنف قادر على تلبية هذه الحاجات، وصنف آخر غير قادر، ومن ثمّ ينشأ الفقر ، لأنّ هذا الصنف الثاني يعجز عن الوصول إلى إشباع حاجاته على الدوام، ومن ثمّ يتحوّل المجتمع المدني من كونه سيلة لتحقيق الرفاهية والرخاء والعدل للفرد إلى معوّل تتكسر عليه كل معاني المساواة التي آمن بها. ومن ثمّ يتحوّل المجتمع المدني من المصلحة إلى الصراع، صراع الحاجات وهذا يترتب عليه قدر كبير من العزلة والانفصال؛ لأنّ الصراع على الحاجات ينشأ عنه من غير شكّ حقد وكراهية، يتبعهما جفوة وانفصال بين أفراد المجتمع. وقد فطن هيجل ذاته إلى هذه القضية التي لا نرى أنه استطاع التغلّب عليها عندما أكد أنه إذا كان المستوى الحياتي لغالبية الأفراد ينحط إلى حدّ البؤس والكفاف، وإذا انعدم الشعور بالتمييز بين الحق والباطل، وإذا فقد الإنسان معنى الاستقامة واحترام ذاته، فإنّ هذا سيؤدي إلى خلق فئة من المعوزين والبؤساء ، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى زعزعة السلم الاجتماعي؛ لأنّه حينها سوف تكون الثروة في يد فئة قليلة من الناس (1).

وقد حاول هيجل التغلب على هذه الإشكالية بتأكيد دور الدولة

1- انظر هيجل أصول فلسفة الحق، ص 150 .

وجعلها حكماً ورقيبًا على تضارب المصالـح الـذي ينتج من مبدأ الأنانية أو الذاتية، فالدولة عند هيجل ليست آلية لحفظ السـلام فحسب، كما أنّها ليست آليـة لتنفيـذ مصالـح الحاكم، إنّ دور الدولـة نابع من الإيمان بالمجتمع المدني ذاته فإذا كان هناك تزايد في حاجات الفرد، الأمر الذي يجعله يتخذ العديد من الوسائل والأدوات التي تكفل له إشباع حاجاته، فإنّ هيجل يرى أن ذلك باعث على عوامل ذات مصالح عامة، وعندما يشـغل المرء نفسه بها فإنّ ذلك يعود بالنفع على المجتمع كله، وهذه المنفعة العامة تكون في ظلّ مراقبة سلطة الدولة، باعتبار الدولـة هي قمـة التطوّر الأخلاقي الإنساني، فهي لـديها القـدرة على دحر التناحر القائم في المجتمع المـدني على تلبية المصالح، فالدولة سلطة منفصلة ومستقلة في الوقت ذاته، مهمتها الأساسية إقامة نظام العدالة بعيدًا عن نظام المصالح الذاتية الأناني.

وعلى الرغم من هذه الذاتية فإنّ الركيزة الثانية أو المبدأ الثاني تشـكل لحظة الاجتماع والاتصال، بينما كانت تشـكل الركيزة الأولى أو المبدأ الأول لحظة الانشـطار ، ومن ثمّ فإنّ المجتمع المدني عند هيجل يقوم على الانشـطار والاجتماع معًا، مما يعكس التناقض الذي يقوم عليه المجتمع المدني عنده، حيث يبدو التعارض بوضوح بين الجزئي في المبدأ الأول والكلي في المبدأ الثاني، بين الأنانية في الأول والتواصـلية في الثاني بين الاستقلالية في الأول والاعتمادية في الثاني(1).

وهذا يعني أنّ تلك النظرة التي نظر بها هيجل إلى المجتمع المدني

1- انظر الخشت المجتمع المدني عند هيجل، ص 33.

كـانت نظرة كمـا قلنـا غير مكتملـة؛ إذ يفترضه فاقـدًا للأهليـة، ومن ثم أعطى للدولـة صـلاحيات مطلقـة تشل من حركته بما يجعله منزوع المشـروعية والتأثير في الواقع المحيط، فكانت الدولـة عنـد هيجل مسـيطرة على المجتمع المـدني إلى حـد الاسـتبداد، فالمراقبـة حتمية، والتحكم أمر لا مفرّ منه، وربما هذا ما جعل المجتمع المدني عنده يحتلّ تلك الصورة القاتمة السلبية.

وإذا كانت بعض مؤسـسات المجتمع المدني تقوم في الغالب على مبدأ المصـلحة أو المصلحة المتبادلة فإنّ هذا في رأيي مما يهدم أركان المجتمع المدني لا في بلد ما فحسب بل في العالم أجمع، وقد رفض كرين برينتون تأكيدًا الرفض مبدأ المصـلحة أو النفعية برغم تبنيه مبدأ الاشتراكيـة – النظر إلى مبدأ النفعية كمقياس أو معيار أخلاقي؛ نتيجة الآثار السـيئة التي تترتب عليه والتي تنحصـر في تقوقع الإنسان داخل ذاته، حتّى أنّه ليصـير غير اجتماعي ألبتة(1). وبناءً عليه فإن مبـدأ المصـلحة أو المنفعـة غير ملائم لطبيعة المجتمع المدني؛ لأنه مبدأ ثبت فشـله في الفكر الغربي عامة نظريًا وتطبيقيًا. ومن ثم فإنّ الأساس الذي ينبغي أن تقوم عليه مؤسـسات المجتمع المدني هو المدني هو مبدأ الخير والحق؛ لأنّهما مبدآن ثابتان لا يتغيران بتغير الزمان والمكان، في حين مبدأ المصلحة مبدأ نسبي قابل للاتفاق والاختلاف.

نقد النزعة اللادينية:

تأسست الدعوة إلى المجتمع المدني في بداياتها على أمرين: الأول القضاء على الحكم الملكي المطلق، أي استبدال نظام حكم

1- تشكيل العقل الحديث، ترجمة شوقي جلال الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001 م، ص 231 ، 232.

الشـعب لنفسه بالنظام المطلق القائم، والثاني القضاء على التسـلّط الديني الكنسي، بمعنى عزل يد الكنيسة عن التدخل في الشأن السياسي أو الاقتصادي، ففيما يتعلّق بالأمر الأول، فقـد كان سـقوط الملكيـة إيذانًا بالمساواة بين جميع أبناء الشـعب دون اسـتثناء أو تمييز لفرد على آخر، ولـم تكن الدولة كما كانت ملكا للملك، وصارت الإرادة الشـعب، وليست إرادة الملك كما كان في السابق، فالدولة تسـير حيث تريد إرادة الشـعب فغدا الشـعب من حينها يمثل نفسه وألغيت الحواجز بين الشـعب والسـلطة السياسية. أما فيما يتعلق بالأمر الثاني، فقد كانت الكنيسـة تمثل دولـة بموازاة الدولـة أو دولـة من داخل الدولـة، ولذا بنت الأفكار الجديدة في الغرب في ذلك الوقت المجتمع المدني على أساس عزل الكنيسـة أو الدين المسـيحي عن التأثير في مجريات الحياة، وكان من مظاهر ذلك العزل القضاء على الامتيازات الإقطاعية التي كانت تنعم بها الكنيسة ورجالها، ومن ثم فقدت ممتلكاتها ومجالسـها ومؤسـساتها المالية ومؤسـساتها التعليمية والخيرية وغيرها وتحوّلت ملكية هذه كلّها إلى الشـعب وصارت الكنيسة تقف عند حدود كونها مؤسـسة روحية لا أكثر. حتى إذا جاءت الثورة الفرنسـية وقد أكملت القضاء على النظام الـديني الكنسـي، وصارت في طريق ما سـمّي بالإصـلاح الـديني، وجعلت الإنسان سـيد قراره في شؤون حياته الـدينية والدينوية.

وفي هذا الشأن كان الصـراع الفكري بين أصحاب التفكير الديني الكنسي وأصحاب التفكير العقلاني الأوروبي، الذي كان السمة الغالبة في أوروبا في فترات كثيرة أدّى في نهاية المطاف إلى عزل الكنيسة عند الدولة، وهنا بدأ عهد اللاديني الأوروربي، حيث

اتخذت هذه القضية كركيزة أساسية للحضارة الأوروبية، وقد ظهر هذا الفصل أول ما ظهر على يد توماس هوبز في كتابه التنين، ومن ثمّ فقد أدت الثورة على الحكم الكنسي إلى ظهور ثنائية: اللاهوتي الديني والدنيوي المدني، وهذا أدّى بدوره إلى ظهور بعض التقسيمات مثل: المجتمع الديني والمجتمع المدني الزواج الديني والزواج المدني، المؤسسات المدنية والمؤسسات الدينية.

ولكن ولئن كان الفكر الكنسي الأوروبي يقوم على أسس غير مقبولة، كالإدعاء بامتلاك الحقيقة المطلقة، وفرض الرؤى الشخصية على أنّها أحكام سماوية واجبة النفاذ، فإنّ هذا لم يكن من المقبول مطلقًا، وإذا كان هذا تطرفاً في الفكر من قبل الكنيسة فقد واجهه تطرف من نوع آخر، فجاء مفكرو عصر التنوير الأوروبي فرفضوا وجود سلطة خارجية تضع طريقًا يعالج واقع الحياة أو تبين المبادئ الأخلاقية أو تضع قواعد السلوك؛ لكي توجه إلى أتباعها، وهذا مظهر من مظاهر اللادينية في الفكر الغربي قام على أساسها المجتمع المدني في أوروبا. ومن هنا كان الفكرة السائدة عن المجتمع المدني، فهو يفصل فصلاً تاما بين الدين وواقع الحياة، ولا يسمح بوجود دور له، حتى على المستوى السلوكي والأخلاقي، ومن ثمّ فإنّ التراث الغربي – بناء على أحد الباحثين – يشكّل المرجعية الفكرية التي يُؤسّس عليها المجتمع المدني، وليس في وسع أي مفكر مهما أوتي من رؤى أن يضع تفسيرا للمفهوم خارج إطار الرؤية الغربية التي وضعها هيجل وماركس وجرامشي (1).

1- انظر توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 1997م، ص 105.

إن اللادينيـة هي الأساس الأول في بنيان المجتمع المـدني، والمتأمل في مراحل تطوّر المجتمع المـدني يجـد أنّ المجتمع المدني يرتبط ارتباطًا قويًا بالدولـة اللادينيـة وهـذا ما أكده جاد الكريم الجباعي عندما ذهب إلى أنّ المجتمع المدني واللاديني وجهان لعملة واحدة، أو مدخلان نظريان و واقعان تاريخيان، يفضـي كلّ منهما إلى الآخر بالضـرورة(1) . وهـذا الأمر نجـد أنّه لا يتفق مع الدين الإسـلامي الذي وضع مجموعـة من الأسـس التي تتعلّق بـالحرام والحلاـل ورسم طريقًا للمسـلم يسـتطيع من خلاـله أن يتعامل مع واقع الحياة. فإذا كان المقصود من الربط بين المجتمع المـدني واللاديني تأكيـد الحريـة واحترام كلّ الأديان ونشـر ثقافة التسامح والتعايش، فإنّ هذه المبادئ لا يغفلهـا الإسـلام، بل يؤكـدها، ويجعلها هـدفًا من أجلّ أهـدافه، ومن هنا يسـقط الأساس الـذي بنى عليه المجتمع المـدني وهو الأساس اللاديني.

فإذا كان المجتمع المـدني يحمل معنى محايـدًا يقف من الأديان والمعتقدات موقفًا واحدًا لا يفرق فيه بين دين وآخر أو معتقد وآخر؛ إيمانا بأنه من حق الجميع تبني ما يعتقدونه من أفكار وعقائد، فإنّ الإسـلام كدين لا يمنع من تحقيق أي من هذه المعاني والأفكار، ووثيقة المدينة خير مثال على ذلك، ومن هنا أيضًا فإنّ إبعاد الـدين الإسـلامي بقيمه الروحية عن مجال المجتمع المدني بدعوى أنّه يحارب حرية المعتقد التي قام عليها المجتمع المدني أمر تثبت النصوص الدينية قرآنًا وسنة خلافه.

1- انظر جاد الكريم الجباعي الأسس الليبرالية للمجتمع المدني، الحوار المتمدن، العدد 113، منشور بتاريخ 18 / 2 / 2005م، ص 1.

والحقيقـة أنّ المبـدأ اللاديني يقدم نفسه من خلال توجهين : الأول، الذي ينادي صـراحة بتبنّي اللادينية وإقصاء الدين عن واقع حياة الناس وسلوكهم وأفعالهم الثاني، وهو التوجه المقنّع الذي يتبنى اللادينية من خلال بعض المفاهيم، ومنها المجتمع المدني(1).

وتبقى هناك جزئيـة مهمـة ونحن بصدد الحديث عن المجتمع المدني، وهي الحيادية، فمما لا شكّ فيه أنّه إذا كان المقصود بالحيادية النظر إلى الجميع من حيث الحقوق والواجبات نظرة متساويـة سواء أكانوا مختلفين في العقيدة أم الجنس أم العرق أم اللون، فهذا أمر لا جدال فيه إلا أنّ هـذه الحياديـة قـد تسـتغل في أمور غير مقبولـة شـكلاً ومضـموناً من ناحية الدين أو العرف، فتبيح دولة المجتمع المدني الإجهاض واللواط والزنا، وليس في استطاعة القانون المدني أو المجتمع المدني أن يسن قانونا لمحاربة هذه الأفعال؛ تحقيقًا لمبدأ الحيادية الذي يرتئيه وهذا مرفوض تمامًا في دائرة الفكر الإسلامي.

كمـا يظهر البعـد اللاـديني في المجتمع المـدني عنـد البعض في التعريف الـذي يقوم على حصـره في إطـار المنظمات غير الإرثيـة وغير الحكوميـة التي تنشأ لخدمـة المصالح، أو المبادئ المشتركة لأعضائها، بحيث تلغي الروابط الدينية أو العائلية (2)، لأنّ مثل هذا التعريف يقود إلى استثناء مؤسسات دينية لها دورها في العمل

1- انظر د. محمد يحيى أقنعة العلمانية قراءة في الطروحات العلمانية الجديدة، مجلة البيان، 2008/6/2 م .

2- انظر في ذلك سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، الكويت، دار سعاد الصباح، 1991م، ص 242 .

الاجتماعي والإنساني، وهي الأوقاف كذلك يقود إلى استثناء الجمعيات الخيرية الدينية التي تقوم بدور رائد في محاربة الفقر والغلاء للفقراء والمحتاجين.

نقد علاقة المجتمع المدني بالدولة:

يمكن القول إنّ المجتمع المدني عبر تاريخ كان تابعًا للدولة وليس العكس إلا في بعض الأفكار التي راجت بعض الوقت على يد بعض الأقلام، بل ربما استخدم في بعض الدول وبعض الأوقات كمحلّل للعملية السياسية، أو التظاهر بالديمقراطية، وفي هذا الصدد ذهب عزمي بشارة إلى أن المجتمع المدني لعب خارج أوروبا دورًا مشبوها، حيث يشبّه بدور القابلة المتسترة على عملية إجهاض سياسية، عملية لا تسييس، أو دور العميل المزدوج الذي يعادي السياسة باسم الديمقراطية، ثم يدير ظهره لها، بذريعة كونها معركة سياسية، ومن ثم فالمجتمع المدني عنده دون سياسة، وخارج عن سياق المعركة من أجل الديمقراطية هو عملية إجهاض . ومن ثم فقد شبه الوضع بأنه صراع ثقافي عالمي كالصراع الاقتصادي العالمي، ومن ثمّ وجدناه يقول: «وكما توجد حروب على الوكالات الأجنبية في الاقتصاد، كذلك يوجد تنافس بين النخب الثقافية على وكالات الأفكار، بخاصة أن مؤسسات المجتمع المدني التي يجرى الحديث عنها غالبًا ما يكون تمويلها بأموال المساعدات الغربية»(1).

ويرى جون كين أنّ تصوّر الفكر الغربي للعلاقة بين الدولة والمجتمع

1- انظر ،عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، 2008م، ص 17 .

أنتج خمس صيغ لطبيعة المجتمع المدني وعلاقته بالدولة(1).

الأولى، كما يمثلها هوبز وآخرون ترى أن مهمة الدولة هي الانقلاب على مجتمع الطبيعة غير الآمن، وإحلال المجتمع المدني مكانه، وهو مجتمع يتماهى مع الدولة وتكون هي الأساس فيه. إن هوبز – كما يرى جون إهرنبرغ – قد فشل في فهم مسألة أنّ الذات لم يعد بحاجة إلى سلطة صاحب السيادة، أو السياسة الآمرة، حيث إنّ الحفاظ على الذات يمكن أن يندمج مع حماية الملكية، ومن ثمّ فلم تدرك نظريته السياسية المحضة أنّ القوى الاقتصادية يمكن أن تنظم المجتمع المدني، شريطة أن يعمل في جو من الحرية وتوافر شروطها، وفي ظلّ دولة ذات سيادة محدودة(2).

الثانية، ويمثلها لوك وكانط والاتجاه الاسكتلندي، ويرى المجتمع المدني حالة طبيعية، وأنّ مهمّة الدولة ليست الانقلاب عليه، وإنما المحافظة عليه ورعايته وتطويره. إلا أنّه ممّا يؤخذ على جون لوك أنّه جعل سلطة الدولة سلطة لا محدودة، وهذه السلطة سوف تقضي أول ما تقضي على الأمن الذي هي في الأصل منوطة بتحقيقه، وهذا بدوره يجعل من المجتمع المدني أداة مغلولة، ويصبح وجوده بدوره أمرًا مستحيلاً.

الثالثة، تؤكّد أنّ الدولة شرٌّ لا بدّ منه ويجب مقاومتها والحدّ من سلطانها إلى الحد الأدنى.

الرابعة المنظور الهيجلي الذي يرى الدولة مكملة للمجتمع

1- انظر محمد مرسي، بين الدولة والمجتمع المدني، مقال منشور بموقع إضاءات في 17 يناير 2017م.

2- انظر جون ،إهر نبرغ المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، ص 170 ،171.

المدني، ولكنّها عابرة له وقوّامة عليه، وشرط لإعطائه البعد الأخلاقي والعمومي .

وخامسًا ،وأخيرا ، المفهوم الذي يرى أهمية استقلالية المجتمع المدني عن الدولة، وأهميته ليس لكفّ غلوائها والحدّ من سلطانها وحسب، بل للحدّ من هيمنة الأغلبية الشعبية ضد الأفراد والأقليات أيضاً. وهذا المنظور يمثله كلّ من توكفيل وجون ستيوارت ميل.

إلا أننا ننهي هـذه المراحل بإيجابياتها وسـلبياتها إلى أنّ العلاقة بيت الدولة والمجتمع المدني من الواجب أن تكون علاقة وثيقة لا تنفصـم عراها بأي حال، لأنّهما شـريكان في الهـدف وهو الارتقاء بالوطن والمواطن، فالدولة تعدّ الحصن الحصـين للمجتمع المدني إذا ما أدركت دوره وآمنت به فتضع له القوانين واللوائـح التي تنظم له سـير العمل أولاً، وتساعده بالتوجيه والإرشاد والمساندة ثانيًا، مع وضع نظام لمراقبته ولمتابعته ثالثًا. أما المجتمع المدني فهو يقوم بدور المساعد للدولة في حلّ العديد من الإشكاليات التي تعجز هي عن حلّها، أو يكشف عن مواطن خلل في المجتمع لم تكن الدولة على دراية به وتحاول تقديم نوعية المساعدة التي تتوافق معها، وذلك خدمة للمواطنين.

قد يرى البعض أنّ هناك علاقة تضادّ أو تنافر بين الدولة والمجتمع المدني، باعتبار أنّ الأولى تسـتند إلى الإكراه والإجبار، في حين أنّ الثاني يسـتند إلى الحريـة كأسـاس باعتباره يقوم على التطوّع الإراديّ الحرّ، بيـد أنّه يجب أن ينظر إلى نقاط الالتقاء التي تجمع بين الاثنين، والتي نستطيع استغلالها من أجل مصلحة المجموع. فالمتأمّل في طبيعة العلاقة بينهما يجدها متداخلة ومعقدة ومتشابكة بحيث

يجد أنه ليس من السهل الفصل بينهما، فالدولة كيان أعلى يحمى المجتمع المدني والمجتمع المدني مكمل لدور الدولة داخل المجتمع، ومن ثمّ كان عليه أن تسانده وتثمن دوره، وكان عليه أن يكون العين التي ترى بها الدولة سلبياتها.

وقد اتخذ بعض المفكرين المهتمين بالمجتمع المدني على مرّ تاريخه مواقف متباينة من حيث علاقة المجتمع المدني بالدولة، بيد أنّ أقسى المواقف هي تلك التي اتخذت النهج الشمولي الجذريّ، وهي ذلك النهج الذي تتخذ فيه الدولة صورة المسيطر والمهيمن والمستبد، وفي مثل هذا النوع من النظام السياسي السلطوي لا يكون للمجتمع المدني دوراً في إصلاح المجتمع ولا الارتقاء به.

نقد استغلال القوى الإمبريالية للمصطلح:

ولعلّ المتأمل في الواقع العالمي بما ينطوي عليه من إزدواجية في المعايير ليدرك بسهولة كيف استغلت منظمات المجتمع المدني الدولية الأمر في صالح القوى الإمبريالية العالمية، ففي الوقت الذي كان يجب فيه على هذه المنظمات استغلال تلك الفرصة لإقامة جسور من التلاقي الإنساني والتخطيط الجيد عالميًا، والعمل بتوجّه إنساني صرف يستوعب كلّ البلدان وكلّ الاختلافات وكلّ التوجهات العالمية، وذلك لبناء مجتمع مدني إنساني يخدم الإنسانية في المجالات كافة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية وغيرها، نجد أنّ الأمر يستخدم لمصلحة القوى العالمية الكبرى والتنكيل بكلّ ما سواها رغبة في تحقيق مصالحها وأطماعها، ومن ثم صارت هذه المنظمات

مجرد منظمات شاخ بنيانها ونيل من سمعتها، وفقدت مكانتها التي كان من الواجب أن تحوزها، وتكسب بها ثقة العالم.

وإذا كان المجتمع المدني له تأثيره القوي حينًا والخافت حينًا آخر منذ بدء ظهوره في القرن السابع عشر إلى وقتنا هذا في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين وإذا كان قد بدأ ليبراليا على يد كلّ من هيوم وآدم سميث، وانتقل على يد جرامشي إلى نوع من التطور القائم على العمل المبني على مؤسساته خدمية، منتهيًا بهابرماس الذي أتي بفكرة المجال العمومي التي تمثل لقاءً من نوع ما بين الليبرالية والماركسية، فإنّ الأمر تحول في نهاية المطاف إلى أن أصبح المجتمع المدني أداة لضرب الدول بعضها بعضا، فلا يخفى ما صنعته بعض دول أوروبا الغربية تجاه الشيوعية، فقد موّلت وحرّضت المجتمع المدني للإيقاع بالدول الشيوعية والقضاء عليها في أوروبا الشرقية، باعتباره الكيان الذي يفصل بين المجتمع والدولة، والبديل القائم على حراك اجتماعي.

ولا شكّ في أنّ النظام العولمي العالمي قد استغلّ المجتمع المدني أسوأ استغلال، فالعولمة الرأسمالية أثرت وستؤثر في حياة الشعوب بصورة فجة، حيث قامت بدمج اقتصاد دول العالم في الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي تقوده وتسيره لمصلحتها دول العالم المتقدّم، تحت مزاعم اقتصاد عالمي واحد تكون فيه مصلحة هذه الدول الراعية لها الأولوية القصوى، وذلك من خلال وضع آليات للسوق تضع من خلالها قيودًا على الدول الأخرى تمكنها من انتقال استثماراتها ورأس المال، فضلاً عن كلّ ما يتعلّق بالسلع والمستلزمات الخدمية دون أدنى قيد أو شرط، تطبيقا لمبادئ

الليبرالية الجديدة، وهي المبادئ التي تعدّ المهيمنة والمسيطرة على التوجهات العالمية، ويوكل إليها إعادة تشكيل وهيكلة العالم والحق أنّ الخاسر الوحيد في ذلك هم الدول النامية والفقيرة وخصوصاً دول العالم الثالث التي نصنف نحن العرب على أننا منهم، فقد كثرت المشاكل في هذه الدول نتيجة تلك السياسات المؤدلجة عالميًا من قوى بعينها، يكفي أن نعلم أنّ تلك القوى هي التي تتحكّم في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بما وضعاه من شروط قاسية تزيد الدول الفقيرة افتقاراً والدول الغنية غنى تحت ما يسمّى بالتكيف الهيكلي. غير أنّ هذه القوى لما رأت افتضاح أمرها، راحت تخفّف من حدة الأمر، ولتخفيف حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي حرصت قوى العولمة على توظيف المجتمع المدني ليكون بديلاً للدولة الوطنية التي تنسحب من أدوارها التقليدية ومسئولياتها في دعم الفئات الفقيرة وتوزيع الدخل لمصلحة الطبقات العاملة والكادحة والفئات الضعيفة، وتهدف قوى العولمة من دعمها للمجتمع المدني أن يقوم بدور البديل للدولة في مجال دعم الفئات الفقيرة وتستخدم كملطف لحدة المشاكل الناجمة عن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي مثل الفقر والبطالة والتهميش فيكون إطاراً يعبّئ شرائح وقوى اجتماعية تتحمل عبء مواجهة هذه المشاكل وسيكون ذلك بالقطع على حساب دوره في دعم التطور الديمقراطي للبلاد»(1).

ومن ثم فإنّ الإمبريالية اتخذت من بعض منظمات المجتمع المدني محليًا ودوليًا أداة لتنفيذ أجندتها الخاصة، فمما لا شكّ

1- انظر عبد الغفار ،شكر مفهوم المجتمع المدني، نشأة وتطور المجتمع المدني، مكوناته وإطاره التنظيمي ،

فيه أنّ البنك الـدولي اتخـذ من بعض هـذه المنظمات وسـيلة لجلب العديـد والعديد من أسـرار الدول وأخبارها المسـتورة ، ولتربية كوادر مجتمعية بديلة تبرر له ما يفعله بدولهم الفقيرة، أو للإبقاء على الوضع الاقتصادي والسياسـي هادئا تحقيقا لأهدافهم الاستعلائية وهذا يفسر لماذا تنفق الأموال الغربيـة ببـذخ على ممثلي هـذه المنظمات بخاصـة المنظمات الدوليـة غير الحكومية، التي لا تضع أموالها في مشاريع بالدول الفقيرة بناء على احتياجات هذه الدول، ولكن حسب أجندتها وسياستها الخارجية وهذا بالتالي جعل مؤسسات المجتمع المدني – الداخلية داخل الوطن – أسيرة الأموال الأجنبية أو المساعدات التي تقدّمها، فبريق المال يجعل هذه المؤسسات راضخة في ذلة لها، ويتمثل هذا الرضوخ بصورة سافرة في تشبع هذه المنظمات الداخلية بقيم ومقاييس نظيرتها الدولية، وإلا فانقطاع الأموال هو السبيل.

ويمكن القول إنّ الإمبرياليـة وإن كـان يقصـد بها الـدول الكبرى، فإنّها تتمثل في أمريكا خاصـة، حيث صارت الإمبرياليـة تعني الاحتلال والسـيطرة والهيمنـة على العالم ومقدراته، حتى صار ما يمكن أن نسـمّيه النزاع بين الإمبرياليات على نهب خيرات العالم. لقد كانت النزعة القوميـة هو المعين الـذي تولّـدت عنه الإمبريالية التي كانت لديها الرغبة الجامحة نحو السـيطرة والتحكم، فتحوّل المفهوم من كونه مفهومًا اقتصاديًا طبقيًا إلى مفهوم سياسـي بامتياز. حتى على المسـتوى الاقتصادي فقـد صار الأمر غايـة في الخطورة، فقد صار بين الدول ليس فيه أدنى تكافؤ في إطار اتفاقيات السوق المفتوح على مصراعيه، الذي كان المدخل لإحكام سيطرة القوى

الإمبريالية على العالم، حيث أرادت وحققت ما سعت إليه مجتمعًا كبيرًا عبر اقتصاد السوق الحرّ في ظلّ عالم تسوده العولمة.

ومن ثم فإن «هذا الأمر يفرض السؤال عن ماهية الإمبريالية؟ حيث إنّ الشعور التحرري أسّس لفهم سياسي».....؛ لتساوي الاستعمار، أو الميل للسيطرة .

والملاحظ أنّ الرأسمال الإمبريالي يرتكز في أيدي قلة من الرأسماليين بحيث يكونون ما يشبه اللوبي الذي يستقطب العديد من الرأسماليين الصغار، بحيث يستطيعون التحكم في مقدّرات البلدان، وهذا يشي بأنّ الإمبريالية العالمية تشكل كيانًا عالميًا من الرأسماليين في العديد من الدول والقارات بهدف اقتسام العالم وإحكام السيطرة عليه، ومن ثمّ فإنّ السمة الرئيسة في الإمبريالية السياسية التي تستخدم المجتمع المدني كأحد أدواتها هي العمل على ازدياد حدة الصراع، والعمل الدائب على اضطهاد الوطني والقومي بتبنّي الظلم الذي منشأه ارتكاز المال في يد في يد القلّة، القلّة، ومع فقدان روح المنافسة الحرّة في سوق العمل، حتى مع وجود معارضة ما فإنّ قوة الإمبريالية بما تشمله من منظمات غير حكومية قادرة على دحرها تحت قوة احتلالية فعلى سبيل المثال إذا كانت الرؤية الأساسية للإمبريالية تقوم على أساس أنّ التجارة مع بلدان العالم والعالم الثالث منه على الخصوص لا تنمو بصورة أسرع إلا في ظلّ احتلال عسكري فالصادرات والواردات تنمو في ظلّ علاقة استعمارية وفق الفهم الإمبريالي، في حين أنّ النظرة القيمية الأخلاقية تفترض أنّ التجارة يمكن الوصول إلى أعلى معدلاتها في الإطار السلمي، وليس عن طريق القهر الإمبريالي الذي يقوم على

الاحتكار وظلامية رأس المال واحتلال الدول لامتلاك المستعمرات التي تدرّ المال.

ومن ثمّ فإنّ الفخّ الذي نصبته القوى الإمبريالية هو فخ النظام السياسي المعقد الذي ابتدعته الإمبريالية لمحاولة تحقيق هيمنتها على الشعوب التي تستضعفها كافة. وعليه فإنه حسب رأي أحد الباحثين بالتمعن الجيد سرعان ما يتبين أنّ الخيار التاعس الذي تريد قوى الامبريالية أن تحصرنا فيه هو خيار بين أمرين أحلاهما مر عند النهاية (1):

أولهما هو خيار التبعية المطلقة للإمبريالية التي ترهقنا عندئذ اقتصاديا وثقافيا وحضاريا بدعوى إصلاح هياكلنا في المجالات كافة مقابل مدنا بالفتات من كلّ شيء يتساقط على موائدها بما في ذلك فتات الحريات الديمقراطية، وهذا الأخير لا نحصل عليه فعليا عند النهاية حتى بعد أن نهم بالتقاطه، ذلك أنّ الديمقراطية في غياب التوجّه الوطني لا ـ يمكن أن تكون مهما وقع التبجح بها إلا ـ موهومة. فالطغم الكومبرادورية الحاكمة المكرسة للهيمنة الإمبريالية هي رهينة قوانين موضوعية تجعلها مستبدة بالضرورة فتقسيم العمل عالميا، والمراجعات الهيكلية المفروضة وما ينتج من ذلك من نشاط طفيلي بل مافيوزي للنخب الحاكمة بالبلدان المستضعفة هي كلّها عناصر تجعل ترسّب الثقافة الاقطاعية بمثابة العامل المساهم الذي من شأنه أن يزيد حدة الاستبداد الناجم في الحقيقة عن تناقض

1- انظر محمد صالح التومي، الإمبريالية والنخب الحاكمة والمجتمع المدني أو مثلث الهيمنة في مناخ العولمة مقال منشور بموقع مجلة الشعب بتاريخ 9 / 10 / 2010م.

سياسة الولاء للإمبريالية مع مصالح الشعوب.

أما ثاني هذين الخيارين فهو مقاومة تلك التبعية مهما كانت درجة المقاومة ودفع الثمن مناورات تتسلّط علينا ومقاطعة وحصاراً وعدواناً ما قد يحفّز المشاعر الوطنية لكنّه كثيراً ما يدفع حكّامنا بدعوى إحكام المواجهة مع العدوّ إلى إلغاء الديمقراطية من الخيارات المطروحة على شعوبنا والحال أن إيجاد الأشكال المناسبة لإشراك الجماهير في تسيير أمورها من شأنه أن يزيد دعم اللحمة الوطنية. إن "ما يجب أن نفهمه أيضاً هنا هو أنّ الإمبريالية قد تضطرّ حتى في صفوف أتباعها إلى التعامل مع الحالات النفسية المستعصية بشيء من الحدّة، إذ من المعروف أنّ خدمة مصالح الإمبريالية لا يمكن أن تتم ولأسباب موضوعية دون هذه الدرجة أو الأخرى من قمع الشعوب من قبل النخب الحاكمة وتدرك الإمبريالية هذه الحقيقة بدليل رعايتها لفرق النظام العام تجهيزاً وتعهداً وتدريباً ومساندتها عند الضرورة للأنظمة الدموية، وهي مساندة تصل الى حد مشاركتها في جرائمها إلى نهاية المطاف عند اللزوم أو ما يكفي من الوقت لإعداد بدائل جديدة تسهر على مصالحها (1). وهذا يفسر لنا شيئًا من الأهمية بمكان، وهو أنّ النظم السياسية الحاكمة في هذه البلاد المقهورة إنما تستمد سلطانها وتسلّطها من القوى الإمبريالية الكبرى، ومن ثم فإنّ هذه القوى لا تتخلى عن تلك النظم بسهولة ما دامت تحكمها مسألتي المال والسلطة، وذلك بتسخير

1- انظر محمد صالح التومي، الإمبريالية والنخب الحاكمة والمجتمع المدني أو مثلث الهيمنة في مناخ العولمة مقال منشور بموقع مجلة الشعب بتاريخ 9 / 10 / 2010م.

منظمات المجتمع المدني الموالية لها في هذه الدول للإبقاء على السلطة المرادة أطول فترة ممكنة بل التحريض ضدّ المعارضين واتهامهم بالعمالة والخيانة لإبعادهم عن ساحة السلطة السياسية، غير أنّ هذه القوى ما إن آنست وجود تنافس حقيقي على السلطة في هذه البلدان حتى نجدها تستخدم المنظمات نفسها، لتتشدّق بالديمقراطية وضرورة تداول السلطة وهي في ذلك تخفض رأسها أمام شدّة التيار ، ولكنها تتدخل لتحدث التغيير الذي تريده بما يخدم مصالحها هي، فتطرح البديل الآمن حاملاً شعار حقوق الإنسان والحرية وربما الاستقلالية عن الدول الغربية زيادة في الإيهام والتمويه على الشعوب، وهذا البديل يحمي هذه القوى من ظهور مفاجئ لقوى معارضة تؤمن باستقلالية هذه الشعوب وحقها في الرفاهية البعيدة عن التبعية، فتكون خنجراً موجها نحو مصالح قوى الإمبريالية العالمية.

ومن ثم فإن القوى الإمبريالية تجد في المجتمع المدني الداخلي أي داخل الدول المهضومة أداة قوية لتحقيق مصالحها الاستراتيجية، فهي لا تكتفي بممثلي السلطة الحاكمة، وإنما تستخدم المجتمع المدني كمعارض تستخدمه كعصا تخويف تخوّف بها هؤلاء الممثّلين للسلطة، فتضمن من جانب ولاءهم لها، ومن جانب آخر تظهر أمام الشعب أنّها تقف مع المجتمع المدني المدافع عن الحرية وتداول السلطة بالانتخاب الحرّ، في حين أنّها تقوم بعملية ترويض للجانبين.

«ولعلّه من الواجب عند هذا الحدّ لفت الانتباه الى آخر آلية ابتدعتها الإمبريالية في هذا الاتجاه فمحاسبة أوغستنو بينوتشيه

ص: 148

دكتاتور الشيلي الدموي الذي أنجز سنة 1973 انقلاباً عسكرياً على حكومة الدكتور« سلفا دور ألندي » الاشتراكية تنفيذا آنذاك لرغبة شركة «آي. تي. تي »الأمريكية المهتمة بالنحاس الشيلي، قد تبدو بالنسبة لما يسمّى بالمجتمع المدني كاستجابة لمطالبه ولكنّها محاسبة تجري في الحقيقة في الحدود التي تمكن من رفع درجة الائتمار بالأوامر والانضباط مستقبلاً لدى النخب الحاكمة الموالية للإمبريالية في هذا البلد أو الآخر. إنّ المجتمع المدني يقع إذن تحت المغازلة المكثفة للقوى الإمبريالية وهي مغازلة مبنية على المغالطة أحيانا وعلى الالتقاء الفعلي للمصالح أحيانا أخرى إذ لا شك في أنّ مصلحة الإمبريالية تقتضى الاعتماد رئيسياً على النخب الحاكمة واحتياطياً وحسب على النخب البديلة عملاً بالمقولة القائلة: إنّ عصفوراً واحداً في القفص خير من عشرة فوق الشجرة، ولكن الحكمة تقتضي عندئذ بأن يبقى الفخ منصوباً لاصطياد عصفور بديل يحلّ محلّ الموجود في القفص تحسباً لاختناق هذا الأخير أو لتعفنه في مكانه لهذا السبب أو الآخر (1).

ومن ثم فإنّ خطورة الإمبريالية بتأثيرها الشديد في المجتمع المدني تعدّ أكبر أسباب النقد التي توجّه للمجتمع المدني بمؤسساته ومنظماته الدولية والمحلّية.

1- انظر محمد صالح التّومي، الإمبريالية والنخب الحاكمة والمجتمع المدني أو مثلث الهيمنة في مناخ العولمة مقال منشور بموقع مجلة الشعب بتاريخ 9 / 10 / 2010م.

الخاتمة

وعلى ذلك فإنّ المجتمع المـدني يختلف عن الأسـرة والمجتمع العام، فهو الحلقـة الواصـلة بين المجتمع العام من جهة والدولة ممثلة في السـلطة من جانب آخر، يقوم على الإرادة الحرة التطوعية وعلى المصالح المسـتنيرة الواعية كما أنّه ليس صـنيعة الدولة أو السلطة، وإن كان يعمل تحت رقابتها، والمجتمع المدني يتكوّن من مؤسـسات عدّة كالنقابات بأنواعها ، والجمعيات الخيرية، والأحزاب السياسية، وغيرها من المؤسسات التي عرضنا لها بالشرح.

وقـد مرّ المجتمع المـدني بالعديد من المراحل التاريخية التي صاحبت حركة الحداثة الغربية، وكذلك حركة إرساء مفهوم المواطنة، ومن ثم فقـد كثر المنظرون للمصـطلح في الفكر الغربي فرأينا جون لوك وآدم فيرجسون وتوماس بين وهيجل وأنطونيو جرامشـي وغيرهم، إلا أننا لا نعدم المجتمع المدني على مستوى التجربة في البيئة الإسلامية والعربية فقد ظهرت لنا العديد من التجارب التي تدلّ على تطبيق للمجتمع المدني في بعض الأمور كالوقف الإسلامي والأخويات وغيرهما.

والملاحظ في المجتمع المدني أنّه يقوم على مجموعة من الأركان الأساسـية التي لا يقوم إلا بها كالإرادة التطوعية الحرة، والمصالح الواعية المسـتنيرة، كما يقوم على مجموعـة من المبادئ التي يعـدّ تطبيقها تطبيقًا للمجتمع المـدني كالمساواة وحقوق الإنسان والتعدديـة الـدينية والمذهبية وغيرها، ما يعني أنّ المجتمع المدني

بالأساس يهتم بالإنسان ويجعله محور اهتمامه، فما جهود المجتمع المدني على تشبعها إلا منصبة على خدمة الإنسان. والمتأمل في مؤسسات المجتمع المدني التي عرضنا لها يتأكد له ذلك، فهناك منظمات حقوق الإنسان والجمعيات الخيرية الأهلية وغيرها .

وهنا تكمن قيمة المجتمع المدني ودوره في الحراك التنموي، فالتنمية ليست على مستوى الإمكانات المادية فحسب، بل على مستوى الكوادر البشرية، وذلك هو الأهمّ.

بيد أنّ المجتمع المدني ليس واجهة إيجابية وحسب، بل إنّنا نرى في العديد من أوجه النقد والقصور التي شابت دوره وأثرت فيه وفي دوره المنوط به بتبنيه بعض الأفكار التي تتهافت أمام النقد العقلي السليم، أو أمام منظومة الفكر الإسلامي، وهذا ما حاولنا تأكيده في المبحث الأخير.

ص: 151

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

.د. إبراهيم البيومي غانم نحو تفعيل دور نظام الوقف في توثيق علاقة المجتمع بالدولة، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي، الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 266 فبراير 2001م.

ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار تحقيق د. على المنتصر الكتاني، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1405ه، ط الرابعة، ج 1.

ابن عابدين حاشية ابن عابدين، ط دار إحياء التراث العربي، ج 3.

ابن قدامة، المغني، القاهرة، ط مكتبة الكليات الأزهرية، بدون ج .5.

ابن منظور، لسان العرب، ط القاهرة بدون تاريخ، ج 1، ص 133.

ابن منظور، لسان العرب، بيروت، ط دار صادر، الأولى، 2000م، مادة وقف،

ابن هشام، السيرة النبوية، مصر، ط دار المنار، 1994م، المجلد الأول.

أجوسا واى أوساجاى التكيف الهيكلي والمجتمع المدني والتماسك الوطني في أفريقيا، مجلة أفريقية عربية، مركز البحوث العربية بالقاهرة المجلد الثالث.

.د. أحمد إبراهيم ،ملاوي، أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد

. 2008 ، (2)

د. أحمـد ،ثابت الديمقراطيـة المصـرية على مشارف القرن القادم، كتاب المحروسـة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشـر القاهرة، الطبعة الأولى، يناير –1999.

د. إمام عبد الفتاح مسيرة الديمقراطية القاهرة، دار الحكمة 2000م ، الطبعة الثانية.

أماني قنديل، المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام 2000م .

أنتوني جيـدنز، الطريق الثالث: تجديـد الديمقراطيـة الاجتماعيـة، ترجمة د. أحمد زايد، و د. محمد محيي الدين القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 1999م.

توكفيل، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة أمين مرسي قنديل القاهرة، ط عالم الكتب، ج 2.

توماس بين المنطق السليم، ترجمة محمد إبراهيم الجندي، القاهرة، طبعة كلمات عربية للترجمة والنشر، الطبعة الأول، 2012م.

توماس هوبز، اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسياسة الدولة، ترجمة ديانا حرب بشرى صعب ط هيئى أبو ظبي للثقافة والتارث (كلمة) ودار الفارابي، الأولى، 2011م.

جان بيار لوفيفر وبيار ماشيري هيجل والمجتمع، ترجمة منصور القاضي بيروت، الأولى، 1993م.

جان جاك روسو، العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، ترجمة

ص: 153

عادل زعيتر، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، الثانية، 1995م.

جون لوك ، الحكومة المدنية، ترجمة محمود شوقي الكيال، القاهرة، المؤسسة القومية للطباعة والنشر ، ط مطابع شركة الإعلانات الشرقية.

جون لوك في الحكم المدني، نقله للعربية د. ماجد فخري، بيروت، طبعة اللجنة الدولية لترجمة الروائع، 1959م.

جورج قرم: التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي، سلسلة دراسات التنمية البشرية العدد 6 بيروت، لبنان، 1997م.

د حامد خليل، الوطن العربي والمجتمع المدني، كراسات استراتيجية، مجلة فصلية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية بجامعة دمشق، العدد الأول – السنة الأولى – خريف 2000.

د. الحبيب الجنحاني المجتمع المدني بين النظرية والممارسة مجلة عالم الفكر، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، العدد الثالث المجلد السابع والعشرون، يناير / مارس، 1999.

د. حسن قرنفل: المجتمع المدني والنخبة السياسية، أفريقيا الشرق، الطبعة الأولى، 1997م.

خالد جاسم إبراهيم، الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2013م.

خيري بشارة، واقع و فكرة المجتمع المدني قراءة شرق أوسطية. – منشور في: إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، المؤسسة الفلسطينية الدراسة الديمقراطية – رام الله، 1997.

ص: 154

خيري عزيز قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط1، 1983

رجاء جارودي، فكر هيجل ترجمة الساس مرقص، بيروت، دار الحقيقة 1983م.

رينيه سرو وجاك دوندت هيجل ترجمة جوزيف سماحة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974م.

سعد الدين إبراهيم: (المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي)، مقدمة كتاب: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995م.

سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر، القاهرة، ط دار قباء، 2000م.

سامح ،فوزي المواطنة ط مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الأولى، 2007 م.

السرخسي، المبسوط ،بيروت لبنان ط دار المعرفة، المجلد 12.

السيد ،سابق فقه السنة، بيروت، دار الفكر ، ط الرابعة، 1983م، ج 3.

شارلوت سيمور، موسوعة علم الإنسان ترجمة مشتركة بإشراف أ. د محمد الجوهري، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 1998م.

شهيدة الباز دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية، مجلة أفريقية عربية مركز البحوث العربية بالقاهرة، المجلد الثالث أكتوبر، 2000م.

.د عبدالرحمن بدوي فلسفة القانون والسياسة عند هيجل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأولى، 1996م .

عبد السلام إبراهيم بغدادي الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993م.

عبد الغفار شكر : المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، 2003م.

عبد الوهاب أحمد الأفندي، الإسلام والدولة الحديثة، لندن، دار الحكمة، بدون.

عبد الوهاب الكيالي بالاشتراك، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثالثة 1986م.

عطية فتحى الويشى «أحكام الوقف وحركة التقنين في دول العالم الإسلامي المعاصر » الأمانة العامة للأوقاف بالكويت 2002م.

على عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني قراءة أولية، القاهرة، دار المحروسة، الطبعة الأولى، 2004م.

العياشي عنصر التحول الديمقراطي في الجزائر، الواقع و الأفاق.- ورقة قدمت لندوة: الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية.- الآردن، جامعة ألا البيت 30 نوفمبر - 02 ديسمبر 1999.

العياشي عنصر، ما هو المجتمع المدني ؟ الجزائر أنموذجا، ورقة مقدمة لندوة «المشروع القومي و المجتمع المدني» تنظيم قسم الدراسات الفلسفية و الاجتماعية كلية و الآداب والعلوم الإنسانية - سورية، جامعة دمشق، 7-12 ماي/أيار 2000.

غرامشي كراسات ،السجن ترجمة عادل ،زعيتر القاهرة، دار المستقبل العربي، 1994م.

فرانسوا شاتيلي، أوليفر دوهميل تاريخ الأفكار السياسية، ترجمة خليل أحمد خليل، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1984م.

كرين برينتون، تشكيل العقل الحديث، ترجمة شوقي جلال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001 م.

محمد أحمد علي مفتي، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية، الرياض، مجلة البيان مركز البحوث والدراسات 1435ه.

محمد عابد الجابري المجتمع المدني في شروطه التاريخية، مجلة الوسط، العدد 415، 2000م.

محمد عبد الحليم عمر، تجربة إدارة الأوقاف في جمهورية مصر العربية، ندوة التطبيق المعاصر للوقف المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بجدة، بالتعاون مع الأمانة العامة للأوقاف بالكويت، قازان، تتارستان، 14 - 17 / 6 / 2004م.

.د. محمد عثمان الخشت الطريق الثالث في عالم متغير جريدة الأهرام صفحة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 15 / 11 / 1999م.

د. محمد عثمان الخشت فلسفة المواطنة في عصر التنوير، القاهرة، ط دار الثقافة العربية، 2012م.

محمد عثمان الخشت المجتمع المدني سلسلة الشباب، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ط الأولى، 2004م.

محمد عثمان الخشت المجتمع المدني عند هيجل، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م.

محمد عثمان الخشت المجتمع المدني والدولة، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الأولى، 2007م.

محمد عمارة، التعددية (الرؤية الإسلامية والتحديات الغربية، القاهرة، نهضة مصر للنشر والتوزيع، 1997.

محمد محمد أمين الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر دار النهضة العربية بالقاهرة 1980م.

محمد مورو: المجتمع الأهلي، آفاق معرفية متجددة، منشورات العرفان، بدون.

.د. مصطفى كامل السيد مفهوم المجتمع المدني ومصر، ورقة مقدمة إلى مؤتمر مستقبل التطور الديمقراطي في مصر جماعة تنمية الديمقراطية 2-3 نوفمبر، 1997 القاهرة.

ميخائيل أنوود، معجم مصطلحات هيجل ترجمة أ.د إمام عبد الفتاح، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2000م.

ميشيل متياس، هيجل والديمقراطية ترجمة د. أمام عبد الفتاح، بيروت، دار الحداثة، 1990م، ط 1.

هابرماس : ما هو المجتمع المدني ؟ ، ترجمة مصطفى أعراب ومحمد الهلالي، سنة 1999م.

هربرت ماركيوز العقل والثورة، ترجمة د. فؤاد زكريا، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979م.

هربرت ماركيوز العقل والثورة هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية، ترجمة د. فؤاد زكريا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1979م.

هيثم طالب الحسيني، دور وآليات المجتمع المدني في مسار البناء الديمقراطي السليم للدولة العراقية، مجلة النبأ، العدد 84، تشرين الثاني، 2006م.

هيجل أصول فلسفة الحق، ترجمة د. إمام عبد الفتاح، القاهرة، طبعة مدبولي، 1996م.

المراجع الأجنبية:

,Chalioun, Burhan : Le malaise arabe : Etat contre nation. – Alger

.ENAG, 1991

Ferguson: An Essay on the History of Civil Society, ed Duncan

,Forbes, Edinburgh, 1966

Gramsci, Selection from the Prison Notebook, edited and

translated, by quintin Hoare New York, international publishers

Karl Marx, On the jewish Question, in: Karl Marx, Frederick–

...Engels: CollectedWorks, vol

Karl Marx, Contribution to the Critique of Hegels Philosophy of

.law, in Karl Marx, Frederick Engels: CollectedWorks, vol.3

مقالات المجلات والمواقع الألكترونية:

إبراهيم رمضان الديب المجتمع المدني ودوره في الصعود الحضاري، على الرابط :

/http://www.aljazeera.net/knowledgegate

opinions/201324/2//%D8%A7

– جاد الكريم الجباعي، الأسس الليبرالية للمجتمع المدني، الحوار المتمدن،

ص: 159

العدد 113 منشور بتاريخ 2005/2/18م .

سعيد ياسين موسى دور منظمات المجتمع المدني في التنمية، على الرابط

التالي:

https://www.zowaa.org/Arabic/articles/art%202601122-.htm

سلامة كيلة، نقد نزعة الأنتي إمبريالست مقال منشور بمجلة الجديد، في 1 / 8 / 2015م، عدد 7.

د. عبد الجبار العبيدي، وثيقة المدينة وشرعية الدولة، على الرابط التالي:

http://almothaqaf.com/index.php/derasat/888193.html

- محمد صالح التّومي، الإمبريالية والنخب الحاكمة والمجتمع المدني أو مثلث الهيمنة في مناخ العولمة مقال منشور بموقع مجلة الشعب بتاريخ 9 / 2010/10 م.

- محمد مرسي بين الدولة والمجتمع المدني مقال منشور بموقع إضاءات في 17 يناير 2017م.

د. محمد يحيى يحيى، أقنعة العلمانية قراءة في الطروحات العلمانية الجديدة، مجلة البيان، 2/ 6 / 2008م.

مصطفى عطية جمعه، تعريف المجتمع المدني، 2016/10/1م على الرابط:

http://www.alukah.net/culture/0107726//ixzz4cnMXTn1s

civilsociety@ohchr.org

ص: 160

المؤلف في سطور

محمود كيشانه

باحث مصري، ومدرس محاضر للفلسفة الإسلامية بكلية الآداب، جامعة القاهرة فرع الخرطوم .

دكتوراه في العلوم الإسلامية مادة فلسفة إسلامية كلية دار العلوم جامعة القاهرة، 2013

من مؤلفاته

1- الأسس الفكرية والمنهجية في الفلسفة الإسلامية المعاصرة (نموذج محمد عثمان الخشت) دار رهف القاهرة الأولى، 2014م .

2 – الدين والنهضة قراءة في إشكالية التخلف الحضاري عند المسلمين، مطبعة الفرج، مصر، الأولى، 2014م .

3 – علم الكلام ونشأة الأيديولوجية الفكرية، ط مكتبة شاكر للنشر والتوزيع 2015م.

4 – فلسفة الأخلاق عند إخوان الصفا دراسة تحليلية مقارنة بيروت – الجزائر ط روافد وابن النديم، الأولى، 2017م.

5- بين النزعة العقلية والنزعة الدينية في القراءات الرشدية المعاصرة، ابن رشد في فكر محمود ،قاسم ألمانيا، ط نور للنشر، 2016م.

6- النزعة النقدية في الفلسفة العربية المعاصرة نموذج وتطبيقه، الأردن، ط دار الوراق للطباعة والنشر 2017م. تحت الطبع .

7- حرية الإنسان في فلسفة الطبع والاكتساب ،الجزائر، ط دار النشر الجامعي 2017م.

8- قراءات في الفلسفة العربية المعاصرة، الجزائر، ط دار النشر الجامعي، 2017م.

9- الدعارة الفكرية دراسة في نقد الفكر العربي المعاصر، ألمانيا، ط نور للنشر، 2017م.

10- المجتمع المدني دراسة نقدية في بناء المفهوم المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية والسياسيات، بيروت، لبنان(تحت الطبع).

11- منهجية النقد، دار قناديل العلم للنشر والتوزيع السعودية (تحت الطبع).

هذا الكتاب

ص: 161

المجتمع المدني

هـذه الحلقـة من السلسـلة يتناول الباحث والأكاديمي المصـري محمود كيشانه مصـطلح المجتمع المـدني ساعياً إلى الإحاطـة بدلالاته الاصـطلاحية وتموضـعه كمفهوم في سياق التجربة التاريخية للحضارات الإنسانية المختلفة، كما يتطرّق إلى المبادئ النظرية التي قام عليها المفهوم والـدور الـذي أنيـط به في سـياق التنميـة المجتمعيـة والرقابـة المعنويـة على سـلطات الحكم، ناهيـك عن صـلته بمفاهيم موازية كالديمقراطية والحداثة وسواها من المفاهيم المعاصرة

المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية

http://www.iicss.iq

islamic.css@gmail.com

ص: 162

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

جَاهِدُواْ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ

(التوبه : 41)

منذ عدة سنوات حتى الآن ، يقوم مركز القائمية لأبحاث الكمبيوتر بإنتاج برامج الهاتف المحمول والمكتبات الرقمية وتقديمها مجانًا. يحظى هذا المركز بشعبية كبيرة ويدعمه الهدايا والنذور والأوقاف وتخصيص النصيب المبارك للإمام عليه السلام. لمزيد من الخدمة ، يمكنك أيضًا الانضمام إلى الأشخاص الخيريين في المركز أينما كنت.

هل تعلم أن ليس كل مال يستحق أن ينفق على طريق أهل البيت عليهم السلام؟

ولن ينال كل شخص هذا النجاح؟

تهانينا لكم.

رقم البطاقة :

6104-3388-0008-7732

رقم حساب بنك ميلات:

9586839652

رقم حساب شيبا:

IR390120020000009586839652

المسمى: (معهد الغيمية لبحوث الحاسوب).

قم بإيداع مبالغ الهدية الخاصة بك.

عنوان المكتب المركزي :

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم 129، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي 03134490125

هاتف المكتب في طهران 88318722 ـ 021

قسم البيع 09132000109شؤون المستخدمين 09132000109.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹